

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٢)

معوقات العمل العربي المشترك

الدكتور وليد عبد الحي

معوقات
العمل العربي المشترك



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٢)

معوقات العمل العربي المشترك

الدكتور وليد عبد الحي

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى

بيروت: أيلول/سبتمبر ١٩٨٧

المحتويات

مقدمة

مفهوم العمل المشترك وموقعه من الوحدة

تستدعي دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية تحديد المفاهيم المستخدمة والاتساق في هذا الاستخدام، وانطلاقاً من هذه الفرضية، نحاول تحديد معنى العمل المشترك ثم موقع هذا المفهوم من البناء الفكري للوحدة.

يمكن القول بداية ان العمل المشترك يعني «التلاقي بين عدة ارادات لانجاز عمل ما»، ومن هنا لا يعود هذا المفهوم متضمناً في ذاتيته ذوبان الشخصية السياسية للارادات المتلاقية في ارادة وشخصية واحدة، أي نحن هنا ازاء عدد من الارادات من ناحية وعمل واحد من ناحية ثانية، بمعنى آخر تعددية الارادات ووحدانية العمل، وهو ما سيترتب عليه في ما بعد ـ كما سنرى ـ خلق نوع من تقاليد العمل الواحد الذي بدأ يذيب تدريجاً تعدد

الارادات ليحولها في خاتمة المطاف الى ارادة واحدة.

أما الخطوة التالية فتتمثل في تحديد هوية هذه الارادات. انها ببساطة تلك الارادات التي تجد - بالتفكير المنطقي - ان انجازها لعمل ما من خلال الجهد المشترك أكثر جدوى من السعي الى انجازه بجهد فردي، وهنا تبدأ كل من هذه الارادات تبحث على حدة عن بعضها البعض، ويمثل التجاور الجغرافي وتطابق الخصائص الاجتماعية وتماثل الاهداف والعراقيل قنوات تسهل تلاقي هذه الارادات في نقطة واحدة. فالتعاون بين ارادة عربية وأخرى غير عربية قد يجدي ويثمر، غير أن هذا التعاون يفتقد صفة الديمومة، ثم لا بد من ترابط وجداني يرعى هذا التعاون، وهاتان الصفتان (الديمومة والترابط الوجداني للارادات) لا تتوافران الا في مشاريع عربية. وقد يقال هنا إن هذه المشروعات لم توجد بعد، وما وجد منها ولد ميتاً أو تعثر، من هنا ندخل صلب هذه الدراسة وهو محاولة التعرف على مدى أصالة هذه العراقيل التي تعثر المشروعات العربية المشتركة.

غير أننا نشير بداية الى سلسلة من الملاحظات التي يستحسن أن تبقى حاضرة في أذهاننا عند تناول جوانب مختلفة من هذه الدراسة:

أولاً: ضرورة النظر الى التجارب العربية الفاشلة في مجال العمل المشترك على أنها ليست **بالضرورة** ظاهرة شاذة. فمراجعة

التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لأي شعب من الشعوب في المجتمع الدولي يتضمن صفحات من الفشل والنجاح، فالتاريخ الاوروبي يدلنا على صفحات من العنف الداخلي لم يعرف لها المجتمع الانساني مثيلاً، (الحروب الدينية، حرب المائة سنة، حرب الثلاثين سنة، الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية... الخ). كذلك لا يجوز لنا أن نحكم على مجتمعنا العربي ونحن أسرى اللحظة الراهنة، فحركة المجتمعات لا تقاس بعمر الفرد الواحد، فلو اعتبر الأوروبي أن مجتمعه في القرون الوسطى هو الحالة الثابتة لما تطور، ولو استسلم الروسي واعتبر الفترة القيصرية هي الحكم على نفسه لما قفز الى المرتبة الأولى في سلم القوى العالمية، والياباني، والصيني، والالماني... الخ، لذا يصير من الخطأ الجسيم أن نحكم على مجتمعنا ونحن فقط اسرى اللحظة الراهنة.

ثانياً: لا يجوز استصغار أي عمل مشترك، وميادين العمل المشترك تمتد عبر مجالات واسعة تحتضن كل جوانب حياة المجتمع، فهي تمتد من العمل الترفيهي الى النشاط السياسي، (مثلاً: تشكيل فريق كرة قدم عربي واحد، فيلم سينمائي من انتاج وتمثيل عربي مشترك، تنظيم مركز سياحي عربي واحد، ايجاد مشروع استثماري واحد، انشاء هيئة علمية ـ في مجال ما ـ، أو وجود محكمة عربية واحدة للنظر في قضايا محددة، أو خلق سوق اقتصادي... الخ وصولاً إلى النشاط السياسي)، بمعنى أن تعدد

ميادين العمل المشترك ـ مهما بدت بسيطة ـ يساهم في خلق اجواء نفسية لمزيد من الميادين من جهة، ولكنه من جهة ثانية يقدم دلائل ولو بسيطة على جدوى العمل المشترك.

ثالثاً: المسؤولية الفردية عن احتضان الظواهر الناجحة وعن تحمل تبعات المحاولات الفاشلة، بمعنى أن يسأل القارىء نفسه السؤال التالي: «هل اعمل في الميدان الذي أوجد فيه على تلاقي الارادات العربية؟»، ونحن هنا لا نشترط النشاط السياسي معياراً وحيداً. فهل يعمل اساتذة الجامعات على زيادة الترابط بين جامعاتهم وبين طلابهم هنا وهناك، وهل تسعى الجهات المسؤولة عن الهيئات الرياضية الى استغلال هذه التجمعات الجماهيرية الشابة لخلق هذه المشاعر؟ وهل يسعى الى ذلك الفنان العربي، والاقتصادي، والقاضي، والسائح، ورجل الدين، والصحافي، ثم السياسي؟ ان حق النقد للمظاهر السلبية أمر مشروع ولكنه يفقد مشروعيته إذا لم يرتبط بواجب العمل على علاج هذه الظواهر السلبية في كل ميدان.

رابعاً: وضع التخطيط للعمل الجماعي على أساس التحديد المسبق لآليات امتصاص الازمات المتوقعة. بمعنى أن السعي الى عمل مشترك يجب أن يفترض معه الاحتمال القوي بوجود عراقيل لهذا العمل، لذا يصبح من الضروري على الارادات المجتمعة ان توجد الجهات واللوائح الواضحة لعلاج هذه العراقيل، ولكي يضمن لهذه الآليات النجاح في أداء مهمتها يستحسن لها أن تكون

في ميادين لا يغلب عليها الطابع السياسي البحت.

ان البحث في معوقات العمل المشترك، يستدعي بعد ما سبق وأشرنا اليه، تناول هذه المعوقات بعيداً عن الشعور بالنقص، لأن التحديد الواضح والهادف لهذه المعوقات يمثل ـ في تقديري ـ نقطة مركزية في فهم الظواهر. ان اخفاء الكثير من سلبياتنا ـ على سبيل المثال ـ يعود على شكل ظواهر مرضية، وان أولى خطوات علاج المرض هي معرفته، وذلك من خلال الكشف عن جسم المريض من دون خوف أو خجل.

لذا فإننا في هذه الدراسة، سنسعى إلى ترك معوقات العمل العربي المشترك تتحدث عن ذاتها من دون تدخل منا يهدف الى التقليل من شأن هذه المعوقات، ثم نحاول بعد ذلك أن نتلمس بعض السبل المساعدة على تذليل هذه العقبات.

الفصل الأول
العوامل الداخلية

مقـدمـــة

ان دراسة البنية الداخلية للمجتمع العربي، تسـاعد الى حـد بعيد في التعرف عـلى مدى الاتسـاق والتضارب في مكـونات هـذا المجتمـع، وانطلاقـاً من ذلك نسعى في هـذا الفصـل الى تحـديـد جوانب التباين في البنية الداخليـة العربيـة على أسـاس أنها تشكل احدى عقبات العمـل المشترك، والتبـاين أمر يختلف عن التنـوع، فالأول يؤدي الى تضارب الارادات بينـما الثاني يـدل على الـثراء في التركيبة ذاتها. وعلى هذا، يُستحسن النظر إلى البنية العربيـة ـ كما سنرى ـ من زاوية التباين والتنوع على حد سواء.

ولكي يسهـل علينا رصـد التباينـات، ارتأينـا أن نتنـاولهـا في بعـدين. البعـد الأول ويتنـاول تلك التي تـرسبت عـبر التـاريـخ وأصبحت من مقومات البنية الذاتية لمجتمعنا العـربي، بينما يسعى

البعد الثاني الى تناول التباينات المعاصرة في هـذه البنية. ونقـر هنا بأن هذا الفصل بين البعدين هو فصل ذو طبيعة اجـرائية اكـثر منه فصلاً موضوعياً، إذ من الصعب أن نسلخ أياً منهما عن الآخر.

ومعيـارنا في تحـديد العـوامـل الـداخليـة ـ عـلى رغم ان من الصعب فصلها موضوعياً كذلك عن العوامل الخارجية ـ هو طبيعة الـظاهرة من حيث قـدرتنا ومسؤوليتنـا كعرب عـلى التحكم فيها. فالصراع مثلاً على منطقتنا فيه شق خـارجي (القوى الاستعـمارية) له ذاتيته المنفصلة عنا، ولكن النظم الـتربويـة في مدارسنـا وحجم الاتصال بيننا وتراكيبنا الاجتماعية ليست منفصلة عن ذاتيتنا.

من ناحية ثانية، فإن هذه التباينات الـداخلية ليست مـوجودة بين البلدان العربية فقط، بل انها تظهر في الدولة الواحدة نفسها. ومن هنـا يجب التفريق بـين النـظر الى الأقـطار العـربيـة ـ كـدول منفصلة ـ وبين النظر الى هذه الأقطار ـ كمجتمـع واحد ـ ويبـدو أن هذه المشكلة موجودة لدى المثقف أكثر من وجودهـا لدى رجـل الشارع العادي، وهو ما يدخلنا في صلب المشكلات الداخلية، إذ يستحسن أن نحدد اجابة واضحة عن التساؤل التالي: هل نبحث في معوقات العمل العربي المشترك على أسـاس: «المجتمع العـربي» الذي تكون فيه تباينات النظم السياسية احدى المعوقـات، أم على أساس «الدول العربية» التي تكون فيها مظاهر التماثل في المجتمـع العربي أحد عوامل الـدفع بهـا إلى التعاون؟ إن الاجـابة عـن هـذا التساؤل تعني ـ من الناحية الاستراتيجية ـ تحديد قاعدة الدراسـة،

ونحن نـرى هنا أن الخيـار الأفضل هـو في جعل المجتمـع العـربي ككل هو وحدة الدراسة، لأن ذلك ينقل فكرة المجتمع العربي من مجـرد أداة تكتيكية أو عـامل مسـاعد ـ في حـالة النـظر من منطلق الدول ـ إلى عامـل استراتيجي ـ في حـالة اعتبـار النظم السيـاسية مجرد احد التباينات ـ على رغم ثقلها في اعاقة الحركة.

ونود هنا أن نلفت نظر القارىء، إلى أن هـذه التباينـات التي سنتناولها ليست مقتصرة عـلى مجتمعنا العـربي، فالتبـاينات ظـاهرة تعـرفها معـظم مجتمعات العـالم، أي أنها ليست بالضرورة حـائـلاً دائماً أمام العمل المشترك.

أولاً: الميراث التاريخي

١ ـ البنية الاجتماعية المركبة

إن أي مسح سكاني للمجتمع العربي، يدل مباشرة على أنماط عـدة من البُنى السكانيـة. فلو أخذنـا ثلاثـة عوامـل محددة للتعـرف على المقومات الاجتماعية القومية في البيئة العربية لتبين لنا ذلك:

أ ـ الدين: تدل الخـريطة العـربية في هـذا المجال عـلى وجود ثلاثة قـطاعات سكـانية من حيث انتـمائها الـديني. فهناك أغلبيـة مسلمـة وأخرى مسيحيـة وثالثـة يهوديـة، بل هنـاك من يشـير الى بعض القبائل الـوثنية في السـودان. لكن هذا التقسيم يتضمن في

ثناياه تقسيماً آخر، فالمسلمون موزعون بين غالبية سنية وأقلية شيعية وأخرى يصعب ربطها بإحدى هاتين الشريحتين كما هو حال الدروز على سبيل المثال. بل ان مراجعة قوانين الاحوال الشخصية في البلدان العربية تدل على تمايز من مستوى آخر ويتمثل في التمايز المذهبي بين حنفي وحنبلي وشافعي ومالكي وإمامي، والأمر كذلك في المسيحية، فهناك الأرثوذكس والكاثوليك، والبروتستانت، بل وارتباطات كنسية متعددة.

ب ـ **اللغة**: يمكن القول إن هناك ثلاث مجموعات في المجتمع العربي لها لغة خاصة الى جانب اللغة العربية التي يتحدث بها الجزء الأكبر من المجتمع العربي. فهناك الأكراد في شمال العراق وسكان جنوب السودان الى جانب البربر في منطقة المغرب العربي، ولن نشير هنا إلى المتحدثين بالفرنسية ـ وهم نسبة غير قليلة في المغرب العربي ـ على اعتبار أنها لغة طارئة ولها ظروف مختلفة.

ج ـ **النسب**: على الرغم من صعوبة اثبات «شجرة العائلة» لأي شخص من الأشخاص وبالبساطة التي يعتقدها البعض، وعلى رغم صعوبة اثبات النقاء العرقي، فيكفي لنا هنا مجرد الشعور لدى الفرد بانتسابه إلى عرق ـ أو قومية ـ خاصة به، وهنا نجد إلى جانب العرب «كنسب» العديد من القوميات (أو هكذا يطلق على بعضها)، مثل الاكراد، البربر، الأرمن، والشركس... الخ.

وتتمثل أبعاد المشكلة في ان هذه التقسيمات لا تسير في خطوط متوازية بل تتقاطع مع بعضها البعض، فالتمايز هنا له صفة محددة في أغلب الحالات، وتتمثل هذه الصفة في أن هناك ترابطاً ما بين الغالبية والأقلية، فالغالبية ـ بالمعيار الديني ـ تلتقي مع أقليات معينة كالاكراد والبربر مثلاً، والغالبية ـ بالمعيار اللغوي ـ ترتبط مع أقليات أخرى كالموارنة والاقباط، وهو ما نلاحظه كذلك في علاقة الغالبية ـ بالمعيار العرقي ـ مع الأقليات بالمعايير الأخرى.

ومع الاقرار باستغلال القوى الخارجية لهذه التمايزات في البنية السكانية العربية، فإن ثمة جانباً مهماً عند تناول هذه القضية، إذ يبدو أن الثقافة السياسية والقيم السياسية المعاصرة تلعب دوراً مهماً في تحريك مشاعر الأقليات. فالديمقراطية والحرية وحق تقرير المصير وحقوق الاقليات واعلان حقوق الانسان... الخ كلها قيم تدغدغ مشاعر الشرائح المتمايزة عن الغالبية وتضفي عليها قالباً تطورياً ذا صبغة نضالية، وهو أمر مشروع، لكن الواقع الدولي يسير من الناحية الواقعية نحو «قمع» هذه الحريات التي تعكسها الثقافة السياسية المعاصرة من خلال زيادة التوجهات نحو الكتل الكبرى، والاثبات اليومي لعجز العشرات من الدويلات (Micro States) عن أداء وظيفتها التقليدية في الحماية والأمن والتنظيم، إذ اصبحت متطلبات الحياة الدولية المعاصرة ذات نوعية مختلفة وبحاجة الى امكانات ضخمة لا يبدو أن دويلات الأقليات في أي مكان من العالم قادرة على الوفاء بها.

من ناحية ثانية، ثمة أقليات في المجتمع العربي تقطع الحدود السياسية تواصلها السكاني كالاكراد. غير أن توق هذه الاقليات (أو بعض النخب فيها) إلى تجاوز الحدود السياسية يصطدم بقيم أخرى تفرزها الثقافة السياسية المعاصرة نفسها والمتمثلة في السيادة وقدسية الحدود وهو ما عبرت عنه منظمة الوحدة الافريقية في شكل واضح، ووثيقة هلسنكي عام ١٩٧٥، اضافة الى الوثيقة الموقعة بين زعماء حركات التحرر والاستقلال في امريكا اللاتينية والتي اطلق عليها اسم Uti Possidetis.

اذن، فالمجتمع الدولي المعاصر يزود الأقليات بقيم تدفعها الى الشعور بذاتيتها، ولكنه من ناحية ثانية يسير واقعياً في اتجاه الحد من قدرة هذه الأقليات على تجسيد هذه الهوية في شكل كامل. وهو ما يجعلنا نطالب النخبة في الأقليات «العربية» بأن ترى قضيتها بمنظار واسع وشامل، وتدرك أن اللامركزية ـ كحل تقدمه الغالبية ـ يمثل حلاً منطقياً يراعي القيم السياسية المعاصرة والواقع الدولي كذلك.

ونعود لنسأل: ولكن كيف تؤثر هذه التركيبة السكانية المتمايزة في اعاقة العمل العربي المشترك؟

وقبل الدخول في جوانب هذه القضية، سنضع فرضية بسيطة، فلو قابلنا شخصاً لبنانياً ـ على سبيل المثال ـ في الولايات المتحدة وسألناه السؤال التالي: من تكون؟ ان الاحتمال الأكبر هو في أن يجيب بأنه لبناني، ولو سألته السؤال نفسه في لبنان لقال بأنه

مسلم، ولو سألته بين المسلمين في لبنان لقال بأنه شيعي ـ مثلاً ـ وبين الشيعة سيصف نفسه بأنه من الجنوب، وهكذا تستمر حلقات الولاء تضيق تدريجاً، وذلك بفعل البيئة المحيطة بالفرد.

ويصف بعض الدارسين لموضوع الأقليات هذه الوضعية بأنها تشبه الهرم حيث يكون الفرد عضواً في جماعة معينة، وهذه الجماعة بدورها عبارة عن قطاع من جماعة أكبر منها. وهذا يعني أن الفرد يستطيع أن ينتمي الى سلسلة من الوحدات التي تشتمل على بعضها البعض وصولاً إلى المجتمع كله، وفي أي هرم من الوحدات التي ينتمي اليها الفرد (Pyramidal-Segmentary)، يطور نوعاً من الولاء لهذه الوحدات على مختلف مستوياتها في الهرم. ولكن المشكلة تبرز عندما يصبح الفرد موضع مطالب متنازعة من هذه الوحدات التي يولي ولاء لكل منها، وقد يسعى إلى «التكيف» من خلال العمل على تسوية النزاع سلمياً، لكن ذلك يصطدم بنقطتين:

١ ـ سيادة نوع من الولاء ذي الطبيعة العسكرية بين أفراد الأقليات تجاه الجماعة الأدنى في الهرم.

٢ ـ احتكار السلطة من قبل جماعة معينة[1].

ان هذه العجالة تجعلنا نحدد كيفية تأثير التمايز السكاني في المجتمع العربي في العمل المشترك من خلال فكرة أساسية تتمثل في العزوف عن المشاركة.. ولكن كيف ولم؟ ونطرح هنا جوانب عدة:

أ ـ **البعد النفسي**: ينتاب أفراد الأقليات شعور غامض من الناحية النفسية يتراوح بين الشعور بالنقص (نتيجة الحجم والمكانة) وبين الشعور بالاضطهاد (نتيجة درجة المشاركة في اتخاذ القرار)، وهاتان الوضعيتان تخلقان انطباعاً لدى النخبة في مجتمع الأقلية بضعف احتمال قدرتها على احتلال موضع تتصوره لنفسها في سلم السلطة، لذا فإنها ترى في المشاريع المشتركة تعميقاً لعقدتي الاضطهاد والنقص. وقد يرى البعض أن المسألة مرتبطة بالواقع الاقتصادي (الرؤية الطبقية). وعلى رغم الاقرار بأهمية العامل الطبقي، فإن التظاهرات اندلعت في جمهورية كازاخستان السوفياتية بعد سبعين سنة من بناء الاشتراكية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) لمجرد تغيير سكرتير الحزب في الجمهورية ـ وهو من كازاخستان ـ بآخر من روسيا. (وصفت لجنة التحقيق السوفياتية دوافع المظاهرات بأنها قومية)[٢].

من ناحية أخرى ـ وما زلنا في البعد النفسي ـ يبدو ان النخبة في مجتمع الأقلية اقل اقبالاً على المشاركة تخوفاً من الموقف الداخلي الذي تتخذه أقليتها حيالها، إذ تخشى من الاتهام بأنها «خدم السلطة».

ب ـ **البعد الاجتماعي**: ان فقدان الدراسات الميدانية في المجتمع العربي حول الوضع الطبقي للأقليات العربية في أكثر من قطر، يجعل أي رأي في هذا المجال اقرب الى الانطباع منه الى الحجة المستندة الى أساس علمي كاف، ومع ذلك، يمكن

الاستفادة ـ بشكل سريع ـ من القاء نـظرة على المجتمـع الدولي، لتـدلنا عـلى أن ظاهـرة الأقليات مـوجودة في كـل انمـاط الأنـظمـة الاقتصادية كما أنها موجودة بغض النظر عن مستوى التطور (قـارن الهنـد ـ ايـرلنـدا ـ البـاسـك في اسبـانيـا ـ نيجـيريـا في افـريقيـا ـ يوغوسلافيا كدولة اشتراكية). ولعـل أوضح مثـال على ذلـك هو موقف اليهود في الاتحاد السوفياتي.

اننا نعتقد أن الفرد في الأقلية هو ضحية تنازع بين نمـطين من أنماط العملية التربوية، فهو من جهة أسير الثقـافة التي يتلقـاها في المنزل (الثقافة البيتية)، ومن جهة ثانية يتلقى ثقافة مدرسية تسعى الى ازالـة بعض جوانب ثقـافته الأولى. ففي المنـزل (وهي مسألـة أرى انها على حد كبير من الأهمية) يجري بث الشكوى والتـذمر من قبـل أفراد أسرة الأقليـة، ويجري الحـديث بلغة مختلفـة أو تمـارس طقوس دينية مختلفة، وهو لا يشعر بالفـرح ـ بخاصـة الطفـل ـ في أعيـاد الغـالبيـة، ولا يـرى أعيـاده إلاّ في اطار ضيق، ويشعـر بـأن الاختلاط ـ لا سيما الزواج ـ ينحصر في دائرة محـددة، ويتعزز كـل ذلـك بوجـود الأقليات في منـاطق جغرافيـة واحدة مما يشكل أداة تعميق للصـورة ذاتها، بـل أحيـانـاً ينـظر الى الغـالبيـة في صـورة الاستعمار، بل أحياناً يجري الحديث المنـزلي حول مقـاييس جماليـة ولون الأزياء وتشكيلتها، وأحياناً أخرى تستخدم الطرائف لتعميق الصورة بوعي أو بدون وعي... الخ.

مقابل هذه المدرسة التربوية، هنـاك المدرسـة الرسميـة، وهنا

نجد هوة عميقة. فالتوجه التربوي القومي، بالمعنى الواسع، يكاد أن يكون مفقوداً في المدرسة العربية (أوضحنا ذلك في دراسة لنا حول كتب التاريخ والجغرافيا وموضوع القضية الفلسطينية)[٣]، ومن هنا تبقى ـ في تقديري ـ ثقافة البيت أقوى من ثقافة المدرسة الى حد بعيد جداً، إذ ان العملية التربوية البيتية متماسكة وواضحة ويحيط بها عقد من الروابط الوجدانية على عكس ما هو عليه الحال في المدرسة، ومن هنا فإن احدى قنوات الربط بين الأقلية والغالبية تفقد دورها وأهميتها، وبالتالي صعوبة خلق ذلك الترابط وضعف المشاركة المنشودة.

ويتوافق مع هذه المسألة طريقة نظر الأقلية الى المشروعات ذاتها، فكل مشروع تطوري هو من وجهة نظر الأقلية مشروع قمعي يستهدف مصلحة الغالبية فقط. ويتعمق هذا الشعور إذا وجدت الأقلية في منطقة غنية بمواردها.

خلاصة القول إن سلسلة من العوامل تضعف درجة مشاركة الأقليات في الجهد الجماعي أو على أقل تقدير تجعل من حماسها للمشروعات المشتركة أكثر فتوراً من غيرها ـ وهو ما أوضحته احدى الدراسات العربية[٤]. لكننا لا نستطيع في ختام تناول هذه النقطة اغفال موضوع رد الفعل في سلوك الأقليات. فالتطرف الديني يخلق رد فعل مقابلاً، ومحاولة طمس ثقافة الأقلية ـ لسبب أو لآخر ـ تؤدي الى رد فعل كذلك، واضعاف مشاركتها السياسية يخلق نتائج سلبية. ولعل ما ورد في مذكرة نواب الجنوب السوداني من تحفظات

أمام مجلس الشعب السوداني عام ١٩٧٩ على مساعي التكامل بين مصر والسودان يوضح ذلك، إذ نصت المذكرة التي وزعت على الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية على انهم ينظرون «إلى عملية التكامل كعملية استغلالية للاقتصاد السوداني من جانب مصر... وأن سياسة التكامل ترمي الى التعريب وأسلمة جميع الفئات في السودان.. وان توحيد المناهج التربوية غير مقبول...»[٥]. مع الأخذ في الاعتبار ان حركة المقاومة المسلحة في جنوب السودان «لا ترفع أية شعارات انفصالية»، كما أنها ارتبطت بثلاثة عوامل مرتبطة بما سبقت الاشارة اليه وهي «تطبيق الشريعة الاسلامية في كل السودان... طريقة استغلال النفط الذي اكتشف في الجنوب... وحفر قناة جونغلي التي تمر في محافظة بحر الغزال الجنوبية وتأثيرها على نمط حياة القبائل الجنوبية»[٦]، مع أن البعض يرى أن حفر القناة سيؤدي الى انقاذ مليارات من مياه روافد النيل التي كانت تضيع في منطقة المستنقعات والسدود النباتية في بحر الغزال[٧].

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد موقف الأقليات ـ لاسيما النخبة[٨] ـ في الوطن العربي من موضوعات العمل المشترك في اطار سلوكيات ثلاث:

١ ـ ضعف المبادرة في طرح المشروعات ذات الصبغة المشتركة، وهو ما يعني صعوبة استثمار الخبرات والكفاءات في أوساط الأقلية من هذه الزاوية بالتحديد، بمعنى أن الاطار العام الذي ترى الأقلية فيه نفسها لا يجعل من العمل المشترك نوعاً من الهم اليومي

لها ولا يحفزها لتقديم تصوراتها في هذا المجال.

٢ ـ ضعف روح الكفاحية في الدفاع عن المشروعات المشتركة التي في طور الانجاز أو انجزت فعلاً، وهو نتيجة الشعور بأن ما يصيب الأقلية من نفع في هذه المشروعات لا يتناسب مع ما تتصوره لنفسها. ولا يهمنا هنا مدى صحة هذا الشعور بمقدار ما يعنينا وجوده.

٣ ـ ان الأقليات، شأنها في ذلك شأن بعض الطبقات، أيسر في تحولها نحو الموقف المعادي للمشروع المشترك من تحول الغالبية. وقد يعود ذلك الى بعض المظاهر التي عرفها التاريخ العربي، أو نتيجة قدرة القوى الخارجية، بفعل تعدد وتنوع امكاناتها، على التلاعب ببعض الشرائح ـ لا سيما النخبة ـ في الأقليات، (علاقات اسرائيل تمثل النموذج الأكثر وضوحاً في هذا المجال سواء في المشرق العربي أم المغرب العربي).

وقبل أن ننتهي من تناول هذه النقطة، نود الاشارة بشكل لايحتمل أي غموض هنا، الى أن ما أوردناه حول موضوع الأقليات يستهدف الخروج من نطاق بحث الظواهر في المجتمع العربي باستحياء وتردد إلى بحثها بجرأة وثقة، ولكنه يهدف كذلك لى مسألة مهمة، ألا وهي ضرورة ادراك الأقليات في الوطن العربي أن بعض ما يعتريها من مشاعر تجاه الغالبية «العربية المسلمة» ليس الا صورة مكررة لمشاعر جميع الأقليات ـ أينما

وجدت ـ تجاه الغالبية في مجتمعاتها، مما يستدعي بحث المسألة على مستويين، الأول مستوى شمولي عالمي، حيث ندرس القواعد العامة للظاهرة في كل أرجاء العالم، أما الثاني وهو الأهم ويتمثل في «خصوصية» سلوك الغالبية في الوطن العربي تجاه الأقليات. وأعتقد هنا أن المجتمع العربي ـ من منطلق المستوى الثاني ـ يمثل موقفاً متقدماً الى حد بعيد قياساً على المجتمعات الأخرى، شريطة البحث في هذه المسألة في اطار الظروف التاريخية التي عرف فيها المجتمع العربي «الوحدة والتقدم»، لأن دراسة الظاهرة، في مراحل التخلف العربي، يعني الحكم على المجتمع العربي في مرحلة «المرض» لا مرحلة «العافية»، وهو حكم يصعب في تقدير الباحث الدفاع عنه.

٢ ـ تباين الخبرات الاستعمارية

يمكن القول في خصوص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، بأنها ظاهرة خبرتها ـ الى حد ما ـ جميع الأقطار العربية القائمة حالياً، مما يعني أن الآثار المترتبة عنها تنطبق على جميع هذه الأقطار، ولعل شمولية ظاهرة الاستعمار ـ كخبرة تاريخية ـ في الوطن العربي هي المسؤولة عن عمق آثارها.

غير أن التباين بين «الخبرات» العربية في هذا المجال يبرز في مجالين أساسيين هما:

أ - قصر أو طول الفترة الزمنية التي بقي خلالها الاستعمار في القطر الواحد.

ب - الهوية القومية للدولة المستعمِرة.

وقد ترتب عن هذين العاملين العديد من النتائج التي هي في مجملها عوامل مؤثرة في اعاقة العمل المشترك. غير أننا قبل الدخول في نتائج هذين العاملين نتوقف عندهما قليلاً لتوضيحهما بشكل موجز.

أ - **الفترة الزمنية للاستعمار**: كما سبق وذكرنا، فإن معظم الأقطار العربية عرفت في شكل أو في آخر الاستعمار، غير أن بعضها عاش فترة زمنية لا تتعدى السنوات بينما بعضها الآخر رزح تحت نير الاستعمار قروناً، وبعضها تراوحت مدته بين الفريقين السابقين، وهناك جزء مازال خاضعاً لأحد أشكال الاستعمار (فلسطين)، وهذا يعني أن الآثار المترتبة عن الاستعمار ستكون أعمق في بعض الأقطار منها في أقطار أخرى (قارن مثلاً آثار الاستعمار الفرنسي في الجزائر وآثار الاستعمار البريطاني في العراق).

ب - **الهوية القومية للاستعمار**: فقد عرف الوطن العربي في هذا المجال تنوعاً واضحاً وكبيراً، فمن الاستعمار التركي (على رغم الخلاف في وجهة النظر حول هذا الاستعمار كما سنرى) الى البرتغالي والايطالي والبريطاني والفرنسي والاسباني والصهيوني.

إن هـذين العـاملين مسؤولان بشكـل أولي عن النقص في تقاليد العمل العربي المشترك، إذ حال تنوع الاستعمار دون تـلاقي الارادات العربية ـ الى حد ما ـ كما أن طول الفـترة وتداخـلات الاستعـمار عمّق من هذه القضيـة. فمثـلاً لا ينـظر الى الاستعـمار التركي في المغرب العربي النظرة التي يحملهـا المشرق العربي، ومن هنا أدى تباين النـظرة أحيانـاً وتباين المستعمـر أحيانـاً أخرى، الى عـدم التنسيق الكافي (رغم محـاولات شكيب ارسلان في فـترة من الفترات) في الجهود الدبلوماسية العربية. وهذا الانفصال في الجهد الـدبلوماسي تـرك آثاره عـلى التنسيق في فـترة مـا بعـد الاستقـلال، شريطة عدم المبالغة في هذا المجال من جهة، وعدم الاستهانة به من جهة ثانية.

ومشكلة تقاليد العمـل المشترك في مـوضوع دراستنـا للظاهرة الاستعمارية، يرتبط بالسياسات الداخلية التي كـانت متبعة في كـل قـطر عربي، إذ ان هـذه السيـاسـات لم تكن قـائمـة عـلى أسـاس مشاريع مترابطة بين أكثر من قطر عربي، وإنما كان يجـري البناء في قطر معين بمعزل عما كـان يجري في الأقـطار المجاورة وبخـاصة في الأقطار العربية «المفصلية»[٩]، إذ ان البناء الهيكلي في فلسطين كان منفصـلاً عن مصر التي كانت بـدورهـا منفصلة عن ليبيـا، وهـذه الأخيرة كنت منفصلة عمـا يجري في الجزائـر وتونس (نحن نـركز هنا على الاستعمار الأوروبي بشكل أساسي والذي انتهى في معـظم الأقـطار العربيـة خـلال الفـترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥). وعنـدمـا

انسحب الاستعمار من هذه الأقطار، ترك خلفه هياكل قطرية تفتقد الى الترابط في ما بينها، وهو ما عرقل التوجه نحو العمل المشترك.

ولكن كيف تجسد هذا الأمر في الهياكل القطرية وشكل عائقاً أمام العمل المشترك؟ ولكي نجيب عن هذا التساؤل، سنتناول جوانب عدة ثم نعود في نهاية الأمر لنربط بينها. ولكننا نود أن نلفت الانتباه الى اننا لن نتناول دور الاستعمار هنا في تمزيق الوطن العربي الى كيانات متفاوتة الحجم والامكانية، لأننا سنبحث ذلك في مبحث منفصل، أما الجوانب التي سنتناولها هنا فهي:

(١) **الادارة العامة**: من دون الدخول في متاهات السياسات «السياسية» الاستعمارية في الأقطار العربية، نود التركيز على عامل أساسي له آثاره المهمة على العمل العربي المشترك في ما بعد، إذ اضافة الى أن بنية الادارة العامة كانت تستهدف خدمة مصالح المستعمر، وبنيت على أساس قطري لا على أساس يتضمن في أحد أبعاده امكانية التطور في اتجاه استيعاب الظواهر القومية، فإن ما يهمنا أكثر هو العنصر البشري، إذ ان شغل المناصب الادارية ـ بخاصة المهمة ـ في الادارة الاستعمارية كان مرهوناً في شكل أو في آخر بدرجة الولاء للمستعمر، أو على أقل تقدير بدرجة السلبية في مقاومة وجوده. وهكذا عندما انسحب الاستعمار ترك خلفه ادارة، هي من حيث البنية والوظيفة، ليست مؤهلة للشروع في عمل مشترك أو المبادرة به، وقد عانت «قوى الاستقلال ذات التوجه

القومي بشكل أساسي» من مشكلة ما يمكن تسميته بالاحلال الاداري (أي احلال ادارة عامة جديدة)، ويعود ذلك بالطبع الى الفترة الزمنية التي تحتاجها هذه القوى لاعداد الاطارات القادرة على حمل عبء هذه المسألة. وقد واجهت هذه العملية مقاومة حادة من الادارة القديمة. فلو أخذنا مثال المقاومة الحادة التي واجهها التعريب مثلاً في الجزائر أو المغرب، سواء على مستوى التعليم أم الادارات الحكومية لتبين لنا أثر ذلك[١٠]، أو مثال استيعاب المدرسين الجدد في المدارس السودانية في الفترة التالية للاستقلال مباشرة. فإذا أدركنا أن نشر اللغة العربية يمثل قاعدة استراتيجية في العمل المشترك لامكن لنا تصور موضوع الادارة الاستعمارية وآثارها على العمل العربي.

بل ان موضوع الحدود بين الأقطار العربية (الحدود الجغرافية)، والذي عطل الجزء الأكبر من توجهات العمل المشترك، يعود الى طبيعة الادارات الحكومية التي خلفها الاستعمار وراءه لتتعامل مع مثل هذه الأمور. فلو نظرنا في الوثائق التي تقدمها الأقطار العربية (خبراء القانون الدولي العرب) في المنازعات الحدودية، لوجدنا أنها في غالبية الأحيان وثائق استعمارية، أي أن الحدود الجغرافية ما زالت الادارات العربية تنظر اليها من خلال «أرشيف» الاستعمار (حتى الآن لا يوجد اطلس عربي شامل على رغم كل الجهود).

ولو نظرنا في الدساتير العربية، وهي الوثيقة التي تحدد

شخصيـة الدولـة، لوجـدنا انها مستقـاة في كثير من الأحيـان من الـدولة الاستعـمارية (بخـاصـة التقـاليـد الـبريـطانيـة والـدستـور الفـرنسي)، بل ان القـوانين المـدنية (خـارج نـطاق المسـائـل ذات الـطبيعـة الشرعيـة) هي انعكــاس بشكــل أو بآخـر لــلادارة الاستعمارية، وبالتالي فهي متباينة بتباين الخبرة الاستعمارية، وتباين الدساتير والقوانين يعني تباين الادارات التي تخلقها هذه الوثائق.

ولـو انتقلنا الى المؤسسـات التعليمية وتحـديداً الى الجـامعـات العربية، سنـلاحظ مثلاً في الأقسـام العلمية أن الأسـاتذة والـطلبة يدرسون في هذه الأقسام إما باللغة الانكليزية أو باللغـة الفرنسيـة (باستثناء استخدام سوريا وعدد محدود من الأقطار العربية الأخـرى للغة القومية). ولكي تتبين لنا أبعاد هـذه المشكلة، نعطي أمثلة عـلى ذلك. فالتعـاون بين الجـزائر والمغـرب من جهة، والأقـطار العربيـة الأخرى من جهة ثانية، هـو في أضعف حلقاتـه في هذا المجـال، إذ تكاد تخلو جامعات هذين القـطرين (وتونس كـذلك) من الأسـاتذة العرب من المشرق لعدم اتقانهم اللغة الفـرنسية، ممـا يدفـع بهما إلى اللجوء إلى دول أجنبية، عـلى عكس ما هـو عليه الحـال في الكليات الانسانية، وبالتالي يصبح عامل اللغة عـائقاً في المجـالات الطبيـة، الزراعية، التكنولوجية، الهندسية. وقد أشـارت احدى الـدراسات الى «انعـدام او ندرة مشـاركة الـوفود الممثلة لـلأقطار التي خضعت لـلاستعـمار الفرنسي في أعمال الجامعة العربية... وان هناك علاقة بين حجم المشـاركة... ومدى اتقان اللغة العربية»[11].

كـذلك فـإن مدى نضـج الادارة واستعدادهـا للتعـامـل مـع الـظواهر المحيـطة بها يـرتبط بعمر الاستقـلال، فهناك أقـطار عمر اداراتها المستقلة لا يتجاوز ربع عمر ادارات أقطار أخرى، وبالتالي تبرز تباينات في درجة ارسـاء التقاليـد الادارية من قـطر إلى آخر. ففي أحيان كثيرة تجد ممثل قطر عربي معين في مؤتمرات مـا «لا سيما ذات الصبغـة الفنية» هـو من قطر عـربي آخر، ولكن هـذا الممثل يختفي بمجرد ايجاد بديل محلي عنه، بمعنى أن هذه الادارات تتفاوت في مستويات قدرتها على الانجاز الذي يعد معياراً مهماً للشروع في العمل المشترك.

(٢) **الـروابط الاقتصـاديـة والسيـاسيـة**: لكي يمكن لنـا ان نحدد ما نقصده بهذه المسألة، نلفت النظر الى ظاهـرة محددة. فلو أحصينـا النشـاط الحكـومي وغـير الحكـومي الخـارجي للدول الاستعمارية من خلال عدد الوفود التي تزور منطقتنا العربيـة سواء الوفود السياسية، الاقتصادية (مدراء الشركات، وزراء الاقتصاد، المعارض الدولية والمشاركـة فيها. . . الـخ) أم الوفـود الاجتماعيـة (الوفود الشبابية، الرحلات السياحية المنظمة حكومياً، الرياضـة، الفن بمختلف مجـالاته، المبيعـات الصحافيـة والكتب. . . الـخ)، لوجدنا أن ازدحام حركة مرور الوفود مرتبط بالعلاقات الاستعمارية (الوفود البريطانية الى الخليج العربي مثلاً أكثر كثيراً من عدد الوفود الفرنسية الى المنطقة نفسها، والوفـود الفرنسيـة الى المغرب العـربي أكثر كثيراً من عدد الوفود البريطانية)، وان دل ذلك على شيء فإنما

يدل على أن خيوط العلاقة لا تـزال قائمـة في مجالات واسعـة، بل ان حجم القسم الخـاص بالـدولة الاستعـمارية في بعض وزارات الخـارجية العـربية يفـوق حجم القسم الخاص بـالأقطار العـربيـة كلها.

ولكن كيف يعيق ذلـك العمل العـربي المشترك؟ يمكن لنـا أن نحدد تأثير الروابط الاقتصادية والسيـاسية مـع القوى الاستعـمارية على العمل المشترك من خلال محاور ثلاثة:

المحـور الأول: القوى الـداخلية المستفيـدة من العلاقـة مـع الدول الاستعمارية، وقد أشرنا في ما سبق الى الجـانب الاداري في هذا المجال، ولكننا نركز هنا عـلى القوى الاقتصـادية (في القـطاع الخـاص بشكل خـاص وأحيانـاً القطاع العـام) والقوى السيـاسية (الشخصيـات التقليديـة والأحزاب المحـافظة الى حـد ما)، إذ ان القوى الاقتصادية المرتبطة بالاستعمار تدرك ان المشروعات المشتركة العربية في مجال ما قد يؤثر عليها بطريقة أو بأخرى. فمثـلاً تتضرر مصالح وكلاء الشركات الأجنبيـة بمقدار مـا يغطى السـوق العربي بإنتاج محـلي أو انتاج عـربي مشترك، كـذلك هنـاك قوى اقتصـادية تدرك ان مصالحها تبقى محمية باستمرار نفوذ الدولة الاستعماريـة، (التـأميم، المصـادرة، فـرض الضرائب التصـاعـديـة، تـوزيـع الأراضي ... الـخ)، وبـالتـالي فهي تعمـل عـلى عـدم ذوبـان المصالح القـطرية الضيقـة التي تتحكم فيها في اطـار قومي واسـع تصبح فيه المبادرة بالعمل في يد القوى المعاديـة للاستعـمار (موقف

البرجوازية السورية من قرارات التأميم في دولة الوحدة في تموز/يوليو ١٩٦١. وموقفها من موضوع السيطرة على النقد الأجنبي أو تنظيم الاستيراد، تعثر مشروع خط الحديد الحجازي نتيجة الخوف من «انتقال الأفكار اليسارية مع البضائع الى الجزيرة العربية» . . . الخ).

كذلك، هناك شعور لدى قوى سياسية عربية بأن القوى الاستعمارية تمثل «القوة الحامية» لها، وهو ما يضطر القوى العربية تلك الى القبول بالمشاريع الاستعمارية من منطلق الاعتقاد بأن ذلك سيعمق التزام الاستعمار موضوع الحماية، ومن هنا تزداد العلاقات بين هذه القوى وبين الاستعمار السابق مما يزيد من صعوبة انخراط تلك القوى العربية في المشاريع المشتركة على المستوى العربي.

وفي المغرب العربي نلاحظ مدى عداء ما يسمى بالتيار الفرنكوفوني (المتفرنس للمشروعات المشتركة على مستوى المغرب العربي، سواء في مجال تنشيط التجارة أم السياحة أم المشروعات السياسية بين بلدان المغرب العربي).

المحور الثاني: التأثير على قيم المجتمع العربي من خلال اضعاف الاستعداد للتضحية الاقتصادية الآنية، إذ ان أولى خطوات العمل المشترك تتمثل في الشعور بالاستعداد للتضحية الاقتصادية من قبل الفرد. فسيادة النزعة الاستهلاكية وزيادة

«الانبهـار» بالسلعـة الأجنبية يجعـل المواطن العـادي أقل ميـلاً الى شراء الانتاج المحلي الذي تنتجه المشروعات المشتركـة (الخوف من الجودة، الصلاحيـة، المظهـرية. . . الـخ). وفي الحقيقة فـإن هذه القضيـة هي جزء من قضيـة أشمل لا مجـال لاثارتهـا هنا، ولكننـا نشير اليها فقط وهي اضعاف الشعور بالثقة في الذات أساسـاً (ان التعليق الاولي للمواطن العربي على أية خـطوة بين قـطرين أو أكثر من الأقـطار العربيـة تجاه ايجـاد مشروع مشترك هـو السخـريـة أو الشك القوي. . . وعلى رغم بعض المبررات الـذاتية لـذلك، فـإن المنـظومة الثقـافية أصبحت مُشَكَّلة بـطريقة يسهـل التأثـير الخارجي فيها).

المحور الثالث: ان تباين «الترابط» الاقتصادي والسياسي من قـطر عربي الى آخـر (البعض مع بـريـطانيـا، البعض الآخـر مـع فرنسا، البعض الثالث مع الـولايات المتحـدة، ورابع مـع الاتحاد السوفياتي. . . الخ) يجعل شبكة العلاقات العربيـة الدوليـة شبكة واسعة لها نتـائج ايجـابية أحيـاناً، ولكنـه يحول دون وجـود أرضية للتنسيق نتيجة اختلاف نمط العلاقة وأطرافها[١٢]، (مشاريع صيـانة طائرات النقل في المطارات العـربية، استفـادة بلدان المواجهـة من الأسلحة الأخرى لـدى الأقطار العـربية الأخـرى، التنسيق لاتخاذ موقف موحد ضد دولة غربية). فإذا كان القرار ضد بريطانيا مثلاً تجد أقطار المغرب أكثر استعـداداً. ولكن إذا كان ضـد فرنسـا تجد أقـطار المشرق أكثر استعـداداً. . . الـخ. ويمكن الاشـارة في هـذا

المجال إلى المنافسات الأجنبية في الأسواق العربية واثر ذلك على نجاح المشروعات العربية (الرشاوي، الدعاية المضادة... الخ).

(٣) تأثير التباين في الخبرات الاستعمارية على التقاليد والاذواق العربية: إن الدور الذي لعبه الاستعمار في التأثير على المجتمع العربي هو دور لا يتسع المجال هنا للخوض في تفاصيله، فما يهمنا هنا هو تباين الخبرات الاستعمارية وأثرها على الجهد المشترك عربياً. وسنشير في هذ المجال مسائل قد تبدو بسيطة ولكنها أكثر أهمية إذا نظر اليها نظرة مترابطة واسعة. فمثلاً لماذا لا تنتشر الأغنية المغربية في المشرق العربي؟ لماذا تبدو أسماء الأشخاص (خاصة الآباء والاجداد) في المغرب العربي غريبة جداً على اذن المشرق[١٣]؟ لماذا يستهلك أهل المشرق الشاي كثيراً كالانكليز بينما يستهلك المغاربة القهوة بنهم شديد كالفرنسيين؟ لماذا تغص رفوف المكتبات في المغرب العربي بالكتب الفرنسية ويندر ان تجد كتاباً باللغة الانكليزية، بينما تغص مكتبات المشرق بالكتب الانكليزية ويندر أن تجد كتاباً بالفرنسية؟ لماذا تتباين التسميات الوظيفية في المغرب (وهي ترجمة للمصطلح الفرنسي) عن تلك التسميات في المشرق (وهي ترجمة للمفردة الانكليزية)، ... الخ؟ وأعتقد بأن هذه المسائل تساهم بشكل أو بآخر في تشكيل الذوق العربي، ويصعب فصل هذه القضايا عن الاستعمار. ولكننا ننبه الى أن الظواهر التي أدرجتها لا تدخل في نطاق التنوع، لأن التنوع يتم بالابداع الذاتي والارادة الحرة، أما التكييف القسري لبنية المجتمع

فلا بد من تحميل نتائجها للقوة التي قسرت المجتمع على اتخاذ نمط معين في حياته. ولكن ومن جانب آخر، يجب أن لا تثير هذه الاشارات في ذهننا بأننا ازاء مجتمعات متباينة في كل شيء، ولكن طبيعة البحث تستهدف رصد كل جوانب التباين التي تركها الاستعمار، ومن الأمثلة: ضعف الانتاج السينمائي والفني بين المشرق والمغرب ناتج عن تخلف الهياكل المغربية وضعف اللغة.. فهل يمكن فصل ذلك عن الاستعمار، بل ان ساعات عمل المطاعم السياحية وغير السياحية في المغرب العربي تتماشى مع ساعات عملها في فرنسا[١٤].

لقد ترك الاستعمار الغربي بصماته على جسم المجتمع العربي واضحة، ولا يمكن ادراك تعثر المشاريع العربية المشتركة من دون ادراك تفاصيل الآثار الاستعمارية على مجتمعنا والعمل على علاجها من منطلق ادراكنا هذا.

ولكننا وقبل الانتهاء من موضوع تباين الخبرات الاستعمارية، نود ان نلفت الانتباه إلى نقطتين:

ـ اننا رصدنا المسألة الاستعمارية من زاوية التباين الاستعماري وأثره مع الأخذ في الاعتبار الآثار العامة للاستعمار بغض النظر عن هويته.

ـ ان استكمال موضوع الخبرات الاستعمارية يستدعي الوقوف عند نقطة خاصة بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (فقد

اشارت احدى الدراسات الميدانية الى ان الرأي العام العربي يعتبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأنهما الأكثر عداءً للوحدة العربية)[١٥].

وفي هذه المسألة، فإن التفسير الذي أتت به الدراسة السابقة لايبدو دقيقاً الى حد ما في ما يخص الاتحاد السوفياتي، فعلى رغم بعض مواقف الأحزاب الشيوعية العربية من قضية الوحدة، فإن الموقف من الاتحاد السوفياتي على مستوى المجتمع العربي هو موقف من الايديولوجية الشيوعية «الالحادية» من منطلق ديني اكثر منه موقفاً من السلوك السياسي السوفياتي تجاه الوحدة العربية (الحاد في مواجهة الاسلام). كذلك فإن العينة المستخدمة لم تتضمن قطاعات من أقطار استفادت مباشرة من الاتحاد السوفياتي (سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا)، بل ان مصر درست في فترة «الاعلام المناهض للسوفيات»[١٦].

أما بالنسبة الى الولايات المتحدة فإن الموقف في تقديرنا لا يحتاج الى شروح، ولكننا نشير الى أن كل ما أوردناه عن الدول الاستعمارية ينطبق على الولايات المتحدة (اقتصادياً، وسياسياً، وثقافياً، واجتماعياً)، لا سيما أن الولايات المتحدة ورثت الاستعمار التقليدي، فهي موجودة في المغرب العربي والمشرق العربي، وينطبق على سياستها ما ذكرناه عن الدول الاستعمارية الأخرى، لذا لا داع للتكرار، مع الأخذ في الاعتبار ان الوطن العربي لم يعرف ظاهرة الاستعمار الأمريكي التقليدي.

ولم نتطرق في هذا الفصل الى موضوع الأقليات واستخدامها من قبل الاستعمار القديم والحديث (يذكر كمال جنبلاط في مذكراته أن الولايات المتحدة انفقت في عام واحد ١٢٠ مليون دولار لدراسات خاصة بالأقليات في المنطقة العربية)، وذلك منعاً للتكرار، حيث سبق وتناولنا الموضوع في القسم الأول، كما لم نشر الى موضوع الطبقات كجانب منفصل لأنه يدخل في معظم القضايا التي أثرناها وسنثيرها بشكل أو بآخر.

٣ ـ تباين الحجم والقدرة بين الكيانات السياسية العربية

اتضح لنا من الصفحات السابقة الدور الفاعل الذي لعبه الاستعمار في اضعاف مقومات العمل المشترك في الوطن العربي. ولكن هناك عامل مهم آخر كان للاستعمار دور أساسي في بروزه وهو تقسيم الجسم العربي الى كيانات عدة، وقد تم التقسيم على أساس ربط أجزاء مختلفة من الوطن العربي بأنماط متعددة من الاستعمار، وبناء على اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، ونتج عنه سلسلة من الكيانات المتفاوتة من حيث الحجم ومن حيث الامكانات. ويتمثل التفاوت في الحجم في عدد السكان وفي المساحة، فمثلاً نجد مصر تعادل في عدد سكانها ٥٠ ضعفاً بعض الأقطار العربية، ونجد السودان أو الجزائر تعادل في مساحتها مئات الأضعاف بعض الأقطار العربية الأخرى. أما الامكانات فتتمثل في عنصري الامكانات البشرية (أي الكفاءات العلمية والأيدي

العاملة الماهرة وغير الماهرة) والامكانات الطبيعية (أي الثروات المعدنية أو الأراضي الزراعية أو مصادر المياه. . . الخ).

وبعد أن حصل كل قطر على استقلاله، بقيت هذه التفاوتات بل وأضفي عليها طابع قانوني. وعندما سعت الأقطار العربية المستقلة الى العمل المشترك، برزت أمامها عقبات ناجمة عن التفاوت في الحجم والامكانية، ويمكن تلخيص هذه العقبات في جانبين:

أ ـ **الخوف من الاستيعاب**: ونعني بذلك خوف الأقطار العربية من أن يؤدي التعاون في مجالات عدة الى ذوبان بعضها في اطار البعض الآخر. ويبدو ان حداثة الاستقلال لدى معظمها يجعلها حريصة على عدم التفريط بهذه الذاتية التي تستشعرها للمرة الأولى، إذ تخشى من ذوبان شخصيتها في اطار أوسع فلا تظهر في خريطة المجتمع الدولي ككيان له ذاتيته، لأنها تعتقد أن الارتباط بدولة أقوى وأكبر قد يفقدها استقلالية قرارها ويضعف حريتها في التصرف، بل قد تخشى من أن توسيع مجال العمل المشترك قد يوصلها الى مرحلة لا تستطيع معها التراجع الى الوراء. وان أية مراجعة لطبيعة الاتفاقات المعقودة في نطاق مجلس التعاون الخليجي يدل على ذلك، كما أن بعض نشاطات الجامعة العربية تدلل على الأمر نفسه.

غير أن الخوف من الاستيعاب لم يعد مقصوراً على الأقطار العربية الصغرى في مواجهة الأقطار العربية الكبرى، بل ثمة

ظواهر على العكس تماماً. فالحديث لدى بعض الكتاب عن انتقال مـركـز القـرار من دول الثـورة الى دول الـثروة[١٧] يعكس بعض المخاوف الجديـدة من استيعاب جـديد، وهـذه المخاوف المتبـادلة لا يمكن لها أن تترك بصماتها عـلى أية قـرارات تستهدف نـوعاً من العمل المشترك.

ب ـ **الخـوف على الـثروة**: ونعني بـه الشعـور لـدى الأقـطار العـربية الغنيـة بأن أي عمـل مشـترك سيؤدي الى انفـاق أمـوالهـا لمصلحة الأقطار الفقيرة، وبالتالي سيتأثـر مستوى الـدخل وقـدرتها عـلى تحسين أوضـاع شعبهـا ليتحقق لهـا أكـبر قـدر من الاستقـرار السياسي.

كـذلك فـإن الخوف من عـدم الاستقرار في الأقـطار العربيـة الفقيرة يجعل رؤوس الأموال العربية أقل حماساً للمغـامرة، إذ ان سـوء العلاقة بـين بلدين عـربيـين ينعكس عـلى حـريـة المـرور والتجـارة... الـخ، وهـو مـا يضعف الـرغبـة في المسـاهمـة في المشروعات المشتركة.

ويـرتبط هذا الخـوف على الـثروة بقلة التجـارب أو التقـاليـد الناجحة في مجال العمل المشـترك، والتي تمثل نمـاذج يحتذى بهـا أو نمـاذج مشجعة عـلى تكرارهـا، اضـافـة الى عـدم وجـود الفـرص الاستثمارية المتاحة لرؤوس الأموال أو للكفاءات العربية.

ولكن الجوانب التي أثرناها في مجال المخـاوف مبالـغ فيها إلى

حد بعيد، غير أننا آثرنا الإشارة اليها لنتمكن من مناقشتها وذلك من خلال ما يلي:

(١) ان التباين في الحجم والثروة بين الكيانات العربية هو في حقيقة الأمر نوع من التنوع، فالأقطار النفطية تمتلك الثروة ولكنها في ما يبدو أقل قدرة على حمايتها، والأقطار الفقيرة لا تمتلك الثروة ولكنها قادرة على توفير الحماية لثروة الأغنياء. كما أن هناك ميداناً واضحاً على التنوع في هذا المجال، فلو تفحصنا المدارس والجامعات والمستشفيات والمسارح والملاعب والمصارف والشركات والادارات والمرافق العامة في أقطار الثروة لوجدنا أنها بنيت بعقول وسواعد عربية من خارج أقطار الثروة، أي ان هناك قطاعاً واسعاً من العمل المشترك إذا نظرنا الى الوطن العربي كمجتمع واحد، إذ تتلاقى الثروة مع الكفاءة والمهارة. ولو كانت كل الأقطار العربية غنية ـ بلا كفاءات ـ أو لديها كفاءات بدون ثروة لأصبح التعامل المشترك نوعاً من الجهد الضائع (حتى في المجال السياسي والعسكري، ألم يكن تلاحم مواسير المدافع بمواسير النفط في حرب ١٩٧٣ مؤشراً على فعالية التنوع).

ويمكن قياس مفهوم التنوع على العديد من القضايا الأخرى، فالبعض لديه الموارد المعدنية بينما الآخر لديه الأراضي الزراعية، ويفتقد البعض لمصادر المياه بينما مياه البعض الآخر تذهب في البحر، والبعض معزول من الناحية الاستراتيجية والبعض الآخر يتمتع بهذه المزايا... الخ.

ان التفاوت في الحجم والثروة صحيح بمنظار الكيانات المغلقة على بعضها، ولكنه تنوع بمنظار المجتمع العربي الواحد.

(٢) كثيراً ما انطلقت الدراسات العربية من «مسلمات» تبدو حين التدقيق فيها بأنها ليست كذلك. فهل صحيح أن هناك خوفاً على الثروة أو خوفاً من الاستيعاب؟ ثم هل هذا الخوف يعبر عن شريحة السلطة (السياسية أو الاقتصادية) أم أنه تعبير عن ارادة الجماهير؟ وتدلنا احدى الدراسات الميدانية (وربما هي الوحيدة على ما نعلم في هذا المجال) على أن الجماهير العربية في الأقطار الثرية ليس لديها في قطاعها الأكبر هذه المخاوف بالشكل الذي سبق وأشرنا اليه[١٨].

وهناك ظاهرة مهمة يستحسن أن نشير اليها هنا. فلو قارنا حجم التداخل (عدد المسافرين، حجم التجارة، الاتفاقات، اللقاءات الرسمية وغير الرسمية) بين أقطار المشرق العربي بحجم التداخل بين أقطار المغرب العربي، لوجدنا أن التداخل في المجموعة الأولى أكبر كثيراً منه في المجموعة الثانية على رغم أن الخلافات السياسية في الأولى أشدّ وأعمق. ان السبب الرئيسي في تقديرنا عائد الى التنوع في المشرق (أقطار ذات اعداد سكانية كبيرة أو فقيرة وأخرى قليلة العدد وثرية) بينما أقطار المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) أقل تنوعاً الى حد ما من زاوية السكان والثروة، أي أن هناك واقعاً موضوعياً يفرض نفسه على رغم الخلافات السياسية في كثير من الأحيان.

ثانياً: المعوقات المعاصرة

من الصعب في دراسة الظواهر الاجتماعية ان نفصل أية ظاهرة عن سياقها التاريخي. فأية مؤسسة أو نشاط أو قيمة اجتماعية أو حتى آمال مستقبلية لها سيرتها التاريخية. وبالتالي يصبح مفهوم الظاهرة المعاصرة بأنها التجسيد الأخير والقائم حالياً لظاهرة ما، أي انها الظواهر التي لا تزال تفعل فعلها، كما أن الجيل الحالي شارك في انشائها وتصميمها، ولكن هذا الانشاء والتصميم يعوق بحد ذاته العمل المشترك أو أنه لا يدعمه بشكل كافٍ.

وكما لاحظنا في الصفحات السابقة، لعب الاستعمار دوراً خطيراً لا مجال لنكرانه، ولكن اعفاء الذات من مسؤولية تعثر العمل المشترك والقاء المسؤولية كلها على الاستعمار يعني التهرب من مواجهة أنفسنا، فهناك مجتمعات غير مجتمعاتنا استعمرت ومزقت، ولكنها تمكنت من تجاوز الآثار الاستعمارية بفعل ارادة ذاتية واعية.

وخطورة المعوقات المعاصرة في أنها تشكل الأساس الذي سيستند إليه مستقبلنا، لأن ما سيأتي غداً لن يكون مفصولاً عن واقعنا الحالي، بمثل ما أن واقعنا الحالي هو نتاج لماضينا. ومن هنا تصبح مناقشة معوقات العمل العربي المشترك المعاصرة تستهدف أساساً التنبيه الى جوانب الضعف في الأساس الذي سيبنى عليه مستقبل أجيالنا العربية القادمة.

وسنعمـل على تنـاول هذه المسـألة في بعـدين، أولهـا النـظم التربوية، وثانيهما درجة وكثافة الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات العـربية. أمـا المسائـل السياسيـة والاقتصاديـة فلن نتناولها في هذا الجزء لأننا اعتبرنا بعضها مرتبطاً بعوامل خارجية أو بعوامل مركبـة ناتجة عن تفاعل العوامل الداخلية والخارجية.

١ ـ النظم التربوية

تعني النظم التربوية سلسلة المؤسسات الرسمية وغير الـرسمية التي يمر الفرد بها خلال حياته، وتكون وظيفتها الأسـاسية تشكيـل القيم التي توجه ذلـك الفرد، وهـذا يعني أن الحلول التي يتوصـل اليها ذلك الفرد لمشكلات حياته ليست منفصلة بشكل أو بآخـر عن منظومة القيم التي زودته إياها تلك المؤسسات.

ولكن ما هي تلك المؤسسات؟ إنها بـاختصار أربـع مؤسسات أساسية ومؤسسة خامسة ذات طبيعة خاصة ويهمنا أن نركز عليها. أما هذه المؤسسات فهي:

أ ـ البيت.
ب ـ المدرسة والجامعة.
ج ـ المؤسسة الدينية (المسجد والكنيسة).
د ـ المؤسسة الاعلامية.
هـ ـ المؤسسة العسكرية (ذات الطبيعة الخاصة).

ولن نتناول دور هذه المؤسسات إلّا من زاوية كيف تؤثر في اعاقة العمل المشترك؟

أ ـ **البيت**: يمثل البيت المؤسسة التربوية غير الرسمية، إلّا أن هذه المؤسسة على رغم خطورتها لا تجد اهتماماً كافياً من قبل الباحثين العرب، وتكمن خطورة هذه المؤسسة في بعدين:

(١) انها مكان التلقين الأولي للطفل، فهو يتعلم اللغة من والديه واخوته ثم يصنف دينياً من خلال القنوات ذاتها، وكذلك تحدد انتماءاته العرقية، إلى غير ذلك من مقومات شخصيته الأساسية. وذلك يعني وببساطة ان كل القيم التي ستغرسها المؤسسات الأخرى لن تتم إلا من خلال استخدامها للتربة البيتية.

(٢) ان البيت يمثل احد مسارح الصراع بين القيم، فالأب والأم يحملان قيم المجتمع ولكنهما يعيدان صياغة هذه القيم من خلال اطفالهما، أي أن البيت يطوي في داخله القيم القديمة ـ ان صحت التسمية ـ والقيم المستقبلية.

وقد لاحظنا في الصفحات السابقة بعض الجوانب الخطرة للتربية البيتية والتي تمثلت في تأثيرها على الأقليات، فالشعور بالتميز يبدأ في البيت، ونحن لا ندعو هنا الى منع هذا التميز بالضرورة، ولكننا ننبه الى ان البيئة البيتية هي التي تنفث نيران التباين بين انساق المجتمع.

ونود في مجال تناولنا لدور البيت أن نشير الى ظاهرة مهمة،

وهي درجة الاختلاط المنزلي بين الأسر العربية، إذ يلاحظ في الأقطار العربية التي يعمل فيها عدد كبير من مختلف الجنسيات العربية، كما هو الحال في الأقطار الخليجية أو ليبيا أو الجزائر، أن نسبة التزاور بين الأسر متدنية الى حد بعيد، بل ان احد الباحثين اشار خلال مناقشة لأطروحة ماجستير في جامعة الكويت الى ان نسبة التزاور بين الفلسطينيين والكويتيين تكاد أن تكون قريبة من الصفر في المائة[١٩]. ولو تساءلنا عن سر ذلك نجد أنه على رغم عدم وجود مؤسسات رسمية تمنع أو تربي مثل هذا السلوك السلبي، فإننا نلاحظ حدته. ويؤكد الباحث ان هذه الظاهرة تكاد أن تكون شبه عامة في المجتمع العربي الا في مناطق قليلة. وفي تقديرنا أن السبب الرئيسي يعود الى الصورة الذهنية التي نرسمها لبعضنا البعض من خلال المؤسسة البيتية. ففي البيت تتجمع خبرات الأب والأم والاخوة العاملين ويدور الحوار آخذاً شكلاً سلبياً في تحليل سلوك الآخرين. وقد يقال ان أسباب هذه الصورة عديدة جداً، ولكن ما يهمنا هنا هو المؤسسة التي تقولب فيها هذه الصورة. . . انها البيت سواء كمقر لأفراد الأسرة، أم كمكان للقاءات الأسرية، ويبقى الطفل ـ المستمع للحوار البيتي ـ هو المستقبل الذي نحقنه بالصورة السلبية للشعوب العربية الأخرى.

ان الضرورة تستوجب أخذ هذه المسألة بعناية شديدة والبحث عن وسائل لعلاجها وهو ما سنحاوله في نهاية هذه الدراسة.

ب ـ المدرسة والجامعة: تعتبر المدرسة المؤسسة الأولى في العملية التربوية في اي مجتمع من المجتمعات، وتكمن خطورتها في أنها الجهة الأولى التي تقدم معلومات منظمة للطالب عن البيئة التي يعيش فيها، كما أنها تزوده بقيم وقواعد حياتية محددة، الى جانب ذلك فإن الأهمية البالغة لشخصية المدرس على نفسية الطالب تزيد من أهمية المدرسة.

ولو تساءلنا: هل هناك فلسفة تربوية ذات توجه وحدوي في المدرسة العربية؟ فإن الاجابة ستكون ذات دلالة سلبية إلى حد بعيد. وقد تبين لي خلال دراسة لكتب التاريخ والجغرافيا في عدد من الأقطار العربية، ان حجم ما يدرس عن القضية الفلسطينية يتقارب وأحياناً يقل عن حجم ما يدرس عن قضايا دولية غير عربية وأحياناً ذات أهمية محدودة الى حد بعيد، بل ان حجم ما يدرسه الطالب عن بلده يفوق في بعض الأحيان مجموع ما كتب عن بقية الأقطار العربية الأخرى، كما تتسم المادة المقدمة بالسذاجة المفرطة.

وما نجده في كتب التاريخ والجغرافيا نلمسه في كتب الأدب والمطالعة والدين... الخ، مما يعني أن المدرسة العربية لا تعمل على تنمية الشعور لدى طلابها بأنهم ينتمون الى بيئة أوسع من أقطارهم، وربما تكون المدرسة في المشرق العربي في بعض الأقطار افضل حالا من المدرسة في المغرب العربي في هذا المجال.

ولو انتقلنا الى الجامعة، فإن الوضعية فيها ليست أحسن حالاً

من المدرسة، فقد تبين لنا من دراسة ميدانية أخرى عن اتفاقية كامب ديفيد أن نسبة تفوق الـ ٥٠ بالمائة من طلاب الجامعة في عدد من الأقطار العربية لم يقرأ هذه الاتفاقيات بشكل دقيق[٢٠]، ولا يمكن تفسير هذه السلبية تجاه احدى أخطر الوقائع في الحياة السياسية العربية المعاصرة إلّا أنها نتيجة الأزمة التربوية السياسية للطالب العربي.

ولعل قضية المدرسة و«الجامعة» العربية تستوجب منّا التوقف أمام ظواهر العمل المشترك في هذا المجال. إذ هناك اتحاد للمعلمين العرب، ثم هناك سلسلة من اجتماعات وزراء التربية والتعليم العرب، اضافة الى اتحاد الجامعات العربية، عدا عن نشاطات مختلفة على مستويات متباينة في هذا المجال.

ومع اقرارنا بأهمية العامل السياسي في عرقلة نشاط هذه المؤسسات، إلّا أن درجة كفاحية المربي العربي تمثل اشكالية في حد ذاتها. وعلى رغم ان أزمة المربي هي أيضاً نتيجة لسلسلة من العوامل، إلّا أن دراستنا أوضحت أن المناهج التي توضع للمدرسة بشكل أساسي لا تتدخل فيها السلطة الى ذلك الحد الذي يعتقده البعض، كما أن دور المدرس يعد تكميلياً للنقائص في المادة العلمية المقدمة للطالب.

ان التزايد المستمر في أعداد الطلبة في المدرسة والجامعة، يعني ان المجتمع العربي مقبل على مرحلة من الزيادة الكمية في عدد المتعلمين من جهة، ونقص درجة الانتماء العربي الواسع من جهة

ثانية، بل يبدو أن المؤسسات التعليمية التي قامت بدوافع قومية تجد مقاومة من بعض الأقطار العربية. ويدل الموقف السياسي لمعظم أقطار الخليج العربي من جامعة بيروت العربية على مثال واضح في هذا المجال، إذ نلاحظ في هذه الجامعة أنها تجمع الادارة المصرية بالأرض اللبنانية بالطلبة العرب من عدد وافر من الأقطار العربية.

ان خطورة المدرسة والجامعة في ان العنصر البشري في هاتين المؤسستين سيكون في المستقبل هو العنصر البشري الذي يحتل الادارة والمرافق والشركات وكل المؤسسات التي ينتظر منها ان تخطو تجاه المشروعات المشتركة، غير أن فقدان الخلفية المعلوماتية المنظمة عن الترابط بين أجزاء الجسد العربي لدى هؤلاء نتيجة الخلل التربوي في المدرسة والجامعة سيكون عقبة كأداء أمام المشروعات المشتركة، ويكاد الطالب في بعض الأقطار أن يعرف عن احتياجات الأسواق الاوروبية اكثر كثيراً من معرفته عن السوق العربية.

لقد أشار توينبي الى أن بناء الحضارة مرهون بوجود تحد للأمة، ونحن أمة تواجه تحدياً رهيباً، غير أن وعينا بهذا التحدي - وهو وعي تساهم المدرسة والجامعة في بنائه الى حد كبير - هو المشكلة التي تفسر ضعف درجة الاستجابة لذلك التحدي.

ج - **المؤسسة الدينية**: لا يستطيع أي باحث اجتماعي أن يتجاهل الأهمية الكبيرة للدين في الحياة العربية. وبغض النظر عن

التباين في وجهات النظر حول سلبية أو ايجابية الدين، فإن الاجماع يدور حول الدور المهم الذي لعبه في المنطقة العربية خصوصاً لا سيما من خلال تشكيله للتاريخ والثقافة العربية لقرون طويلة.

وقد يرى البعض في العامل الديني أداة تلاحم وتضامن، فكيف ندرجه في نطاق المؤسسات المعرقلة للعمل المشترك؟ ونحن إذ نقر بالشق الأول ـ أي أداة تلاحم وتضامن ـ لا نستطيع أن ننفي ما ترتب على الدين من عوامل تشقق وتصدع من خلال ثلاثة مظاهر:

(١) خلقْ سلسلة من التقسيمات الفرعية في نطاق المجتمع العربي، وقد أشرنا الى هذه المسألة في الصفحات الأولى من هذه الدراسة عند تناولنا لقضية الأقليات، لذا لا نرى أي داع لاعادة ذكرها، ولكننا نتساءل فقط: هل التقسيمات الفرعية في نطاق الدين تعرقل العمل المشترك أم لا؟ والمشكلة هنا أن هذه التقسيمات أخذت طابعاً مؤسسياً وسياسياً ولم تبق في نطاق خلاف الرأي وهو ما يعمق خطورتها.

(٢) الولاء الأوسع: ان الدعوة الدينية ـ الاسلامية والمسيحية ـ تربط الفرد بولاء واسع يشمل «الأمة الدينية» ولا يقتصر على الرباط القومي، ومع اقرارنا بنبل وسمو الدعوات ذات الصبغة الانسانية، فإن المسألة تتضمن مشكلة اجرائية، إذ كلما اتسعت دائرة الولاء كلما أصبحت خيوط العلاقة أوهن والألوان أصبحت باهتة. والبحث في أدبيات العمل المشترك يدل على أن في المنطقة

العربية تـزاحـم بين العمـل المشترك القـائم على أسـاس ديني وبين العمـل المشترك القـائم عـلى أسـاس قـومي، وان انتشـار ظـاهـرة المصارف الاسلامية في شكل واضح في المنطقـة العربيـة يدلنـا على طبيعـة هذا الـتزاحم لاسيما في المشرق العـربي، بينما تشـير مواثيق ودساتير وأدبيات المغرب العربي الى مصطلح «العـربية الاسـلامية» عند الحديث عن الحضارة أو الهوية أو الوحدة (وهو تكرار للتزاحم بين الجامعة الاسلامية والتيارات القومية).

ولسنا هنا في صدد مناقشة الولاء الأوسع، ولكن نرى ضرورة الأخـذ بقاعـدة «أولى لك فـأولى»، بـل ان الجـوار الجغـرافي جعـل الرسول (ص) يعطي الجار حقوقاً جعلته يقول «مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»، فقد تهمني مشكـلات الاندونيسي المسلم أو الفيليبيني، أو الأفغـاني، ولكن هل يمكن خلق قـواعد مشـتركـة للعمل معه بينما أنا فاشل في خلق قواعد مشـتركة مـع العربي في أي قطر كان؟

(٣) ثمـة نقطة أخـرى، وهي موقف الـدين من العلمنة، إذ تتضمن المؤسسة الدينيـة تشكيكاً بـأي عمل مشـترك لا ينطلق من أسـاس ديني، فبعض الانتاج السينـمائي المشـترك عـربيـاً منـع من الدخول الى أقطار عربيـة على رغم ان مـوضوعـاته دينيـة، واشتراك بعض الافراد في تجمعات عربية نقابية ممنـوع بدوافـع دينية، هـذا عدا عن نشاطات المرأة، والنقابات ... الخ.

غير أن الخطورة في المؤسسة الدينية تكمن في بعدها التربوي،

إذ تتبنى العملية التربوية في هذا المجال أنماطاً متباينة من المؤسسات، فهناك المؤسسات الرسمية (وزارات الأوقاف أو الأديان) إلى جانب مؤسسات غير رسمية (الأحزاب والحركات الدينية) عدا عن الدور المختلط الذي تلعبه كليات الشريعة التي لا يخلو منها قطر عربي.

والملاحظة المهمة في مجال البعد التربوي لهذه المؤسسات هو افتقادها الحد الأدنى من التنسيق في جهودها، بل هي في تناحر شديد في بعض الأحيان. ولعل مراجعة مواقف هذه المؤسسات من موضوعات حساسة تدلنا على التناحر بينها. فمثلاً قوانين الأحوال الشخصية، التعليم المختلط، النشاطات الاقتصادية، المؤسسات السياسية، دور الدين في السياسة، الاشتراكية، القومية، العلاقات الدولية ... الخ، من موضوعات هي محور خلاف بين المؤسسات الدينية، مما يجعل المواطن العربي يقرأ ويسمع ويشاهد فتاوى دينية متضاربة للقضية الواحدة، مما يربكه ويزيد من أزمته الثقافية، ولا بد أن ينعكس ذلك في المدى البعيد على سلوكيات الأفراد التي من ضمنها الاقدام أو العزوف عن عمل عربي مشترك.

د ـ **المؤسسة الاعلامية:** يمكن القول ان وسائل الاعلام الجماهيرية هي احدى الادوات الخطرة اذا اسيء استخدامها، لأنها تستهدف العدد الاكبر من الناس الذين يمكن استغلالهم لدوافع سياسية أو تجارية. وباستثناء الانجاز العربي المشترك في مجال

الاعلام المتمثل في القمر الصناعي العربي «عربسات»، يصعب الحديث عن مشاريع عربية مشتركة على رغم سلسلة الاجتماعات التي تتم في نطاق الجامعة العربية لوزراء الاعلام العرب أو اتحاد الاذاعات العربية. . . الخ.

وعند النظر الى المادة الاعلامية المقدمة في السينما أو التلفزيون أو الاذاعة أو الصحافة، نلاحظ غلبة المادة الترفيهية في الأدوات الثلاث الأولى من حيث «المادة المشتركة»، إذ تكاد المسلسلات والافلام والاغاني «المصرية» هي القاسم المشترك لغالبية هذه الوسائل الاعلامية. ولسنا هنا في مجال تقويم جدوى هذه المواد الاعلامية لأن ذلك يخرج عن نطاق هذه الدراسة، إلا أن ما يهمنا هنا هو الوجه المعرقل في هذه المؤسسات الاعلامية للعمل العربي المشترك لاسيما من الناحية التربوية (النواحي السياسية سيتم التعرض لها في شكل منفصل)، ويمكن تلخيص هذه المسألة في النقاط التالية:

(١) النقص الشديد في المواد الاعلامية ذات التوجه القومي قياساً بالمواد الاعلامية ذات التوجه القطري، وسواء تمثل ذلك في عدم زيادة معلومات المتلقي العربي عن وطنه الكبير أم في تعميق مشاعر الترابط ماضياً وحاضراً ومستقبلاً أم في تعويض النقص في المعلومات المدرسية أو الجامعية. . . الخ. ويؤدي مثل هذا التوجه في المدى البعيد الى جعل المواطن العربي لايرى مشكلاته وآفاق تطوره في اطار أوسع من الاطار القطري (لاحظ النقص الهائل في

صحف المشرق العربي عن أوضاع المغرب العربي).

(٢) طغيان المواد الاعلامية «الغربية»: ويتمثل هذا الطغيان في بعدين:

البعد الأول: ويتضح في العدد الهائل من الاذاعات الأجنبية الموجهة الى المنطقة العربية، إذ تحظى هذه المنطقة بساعات بث برامجي اذاعي باعداد كبيرة وبمختلف التوجهات (اذاعة موسكو، واشنطن، لندن، باريس، هولندا، المانيا، البانيا، ايران، الفاتيكان... الخ عدا عن اذاعة اسرائيل وكلها تذيع باللغة العربية وأحياناً باللهجات العربية المحلية)، ويؤدي هذا الغزو الاعلامي مع ضعف التنسيق الاعلامي العربي الموحد لمواجهته الى تعميق التصدعات في التوجهات العربية لا سيما في أوساط الرأي العام العربي.

البعد الثاني: ويتمثل في تبعية وسائل الاعلام للوسائل الغربية سواء من حيث كونها مصادر للأخبار (ويتضح هذا في عدد مرات ذكر رويتر أو فرانس برس أو اسوشيتدبرس أو يونايتدبرس في الصحف العربية قياساً على المصادر العربية) أو مصادر للبرامج الاذاعية والتلفزيونية وهو ما يؤدي إلى النتائج التالية:

(أ) زرع قيم استهلاكية واضعاف البعد الكفاحي في توجهات المواطن العربي، الأمر الذي يجعله أكثر تأييداً للمشاريع قصيرة الأجل وذات الصبغة التكتيكية بدلاً من تربيته على الاستعداد

للتضحية من أجل مشاريع عربية مشتركة ذات بعد استراتيجي.

(ب) ان التبعية الاعلامية تؤدي الى اضعاف محاولة التخلص من رواسب الاستعمار، فمثلاً لا تزال اللغة الفرنسية تحظى بساعات بث أكبر كثيراً من اللغة الوطنية «العربية» في تلفزيونات المغرب العربي، وهو ما يزيد من الآثار التي سبق وتناولناها عند الاشارة الى الظاهرة الاستعمارية[٢١].

(ج) ثمة بعد تربوي خطير ويتمثل في تعميق الشعور بالنقص لدى المواطن العربي عند تعريضه لمواد اعلامية غربية من خلال الشاشات العربية. وهنا قد يرى البعض ان الانغلاق الاعلامي يؤدي الى مخاطر كبيرة، ونحن لا ندعو الى الانغلاق، ولكن تقديم المواد الاعلامية غير المنتقاة يجب أن يراعي مسألة المقارنة التي ترتبط في ذهن المشاهد العربي بين ما يتلقاه وبين ما يعيشه. وقد تبين خلال مناقشة في احد البرلمانات العربية في بلد من بلدان المغرب العربي أن المسلسل العربي يحظى بأكبر عدد من المشاهدين لأنه ـ حسب هذا الجمهور ـ يتحدث عن مشاكل المواطن العربي (الطلاق، الفقر، الارث، الجنوح، الظلم، التمدن. . . الخ)، ومع ذلك كانت هناك ضغوط مهمّة لحذف هذا المسلسل اليومي بذريعة التخلف والروح التجارية. . . الخ، وهذا يعني ان «الانبهار» بالمادة الاعلامية الغربية اصبح وسيلة لسلخ قطاعات من المجتمع العربي عن بيئتها. والخطورة هنا في ضرورة جعل الاعلام يرقى بمستوى المشاهد العربي ليجعله قادراً على التمييز بين

التخلف كظاهرة اجتماعية لها قوانينها وظروفها وبين التخلف كظاهرة ملازمة لمجتمع من المجتمعات وكأنها احدى خصائصه البيولوجية، وان أولى خطوات الاقدام على عمل مشترك بين طرفين هي خلق الشعور بالثقة لديهما بأن لدى كل منهما ما يعطيه للآخر ويدفعه الى الامام، غير أن الاعلام العربي يخلق الانطباع الذي سبق لسياسي مصري وان عبر عنه بخصوص الوحدة العربية بأنها ليست سوى صفر + صفر.

وقد تبدو السطور الأخيرة ذات رنة خطابية، ولكن الأمر وببساطة يستهدف «اثارة» القضية الاعلامية.

هـ ـ المؤسسة العسكرية: قد يبدو غريباً ان نضع المؤسسة العسكرية ضمن المنظومة التربوية العربية. وبعيداً عن الجانب الحرفي في المؤسسة العسكرية، فإن لهذه المؤسسة خطورة كبيرة من حيث:

(١) انها أداة التغيير السياسي في غالبية الاحيان في الأقطار العربية.

(٢) انها احدى أدوات التعبير المادي المباشر عن تصادم الارادات العربية، بخاصة خلال الصدامات العسكرية بين الأقطار العربية.

(٣) انها أداة الضبط الداخلي والدفاع الخارجي.

(٤) انها الأداة المهمة للتعبير المادي المباشر كذلك عن توافق الارادات العربية (يمكن القول ان قوات عسكرية من جميع الأقطار

العـربية شـاركت بمستويـات مختلفة وفي ظـروف مختلفة في الصراع ضد اسرائيل).

وعلى رغم هذه الخطورة الواضحة لهذه المؤسسـة، لا يبدو أن الجانب التربـوي يحظى بـاهتمام الـدارسين العـرب، إذ تغلب على الـدراسـات الصبغـة الفنيـة من حيث العــدد والتجهيـز من دون الالتفات الى درجة التوجه القـومي في أوساط المؤسســة العسكريـة والنمط التربوي السائد فيها.

ومع اقرارنا بصعوبة الوصـول الى معلومات دقيقـة عـن هـذه المؤسسة لأسباب عـدة لا تخفى على القـارىء، ومع الاقـرار بالـدور الحـاسم للعامـل السياسي في تـوجيه وتـركيب هذه المؤسسـة، فإن اطلاعنا ـ ولو بقدر يسير ـ على المحاضرات التي تعطى في عدد من الكليـات العسكريـة العربيـة[٢٢]، يدلنـا عـلى النقص الشـديـد في معلومات الجندي والضابط العربي عن معطيات الواقع العربي.

وتعني المسألة التربوية في المؤسسة العسكرية تلك المنـظومة من القيم التي يزود بها الفرد المنتمي الى هذه المؤسسة، فمثلاً (وبعيـداً عن الصياغات الخطابية) هـل تسعى المؤسسة العسكـرية الى خلق القناعة لدى الجندي العـربي بأن هنـاك ترابـطاً وثيقاً ومـطلقاً بـين الأمن القـطري والأمن القـومي، وهل تنمّى الـروح القــوميـة في المؤسسة العسكرية من زواياها الثقافيـة والاجتماعيـة، وكيف نفسر ضعف دور المؤسسة العسكريـة في القيام بـدور الاداة الضاغـطة ـ بحكم امكاناتها ـ تجاه السيـاسات القـومية؟ وهـل هناك «مـدرسة

حـربية» عـربية مستفيـدة من التقاليـد الحربيـة العـربيـة المعـاصرة والتـاريخية؟ ان سلسلة التسـاؤلات التي يمكن طـرحهـا عـلى هـذا المنوال عديدة، ولا ريب في أن هشاشة التربية السياسية القومية في اطار المؤسسة العسكرية مسؤولة الى حد كبـير عن ضعف محاولات العمل المشترك في المجال العسكري (ولا نقصد بذلك المعارك، بل المعلومات، والتدريب، وجعل القيادة العـربية المشـتركة ذات حـد أدنى من المضمون الذي توحي به، ومـراكز دراسـات استراتيجيـة تستفيد من الخبرات العسكرية العربية).

وبـديهي ان المؤسسة العسكـرية ليست منفصلة عن المؤسسـة السياسية أو حتى عن القيم السائدة في المجتمع، غير أن ما نقصده هنا طبيعة التربية السياسية والقيم التي تقـدم للجندي أو الضـابط بطريقة منظمة وتساهم في تشكيل فهمه لواقعه.

ان المسألة الخاصة بدور المؤسسة العسكرية في العمل المشترك في الوطن العربي تغري كثيراً في المنـاقشة والبحث، غـير أن طبيعة البحث تعيـد هذا الاغـراء، ولكن لـو سـأل الجنـدي او الضـابط العــربي نفســه السؤال التــالي: كيف يمكن أن أســاهم في خلق مجالات للعمل العربي المشترك في المجال العسكري؟ (ومـرة أخرى نذكر بأننا لا نقصد هنا الحروب بالضرورة)، فإن الاجابة عن هذا التسـاؤل كافيـة لتجعله يكتشف عمق الترابط بـين الأمن القطري والأمن القومي.

وختاماً لهذا المبحث الخاص بـالنظم الـتربويـة، نشير الى اننـا

اغفلنا التنظيمات الحزبية السياسية لأننا سنتناولها في المبحث السياسي، كما يمكن الاشارة الى سلسلة النتائج التي يمكن التوصل اليها من هذا المبحث:

(أ) ان سلسلة المؤسسات التربوية، أو التي يقدر لها ان تلعب دوراً تربوياً في الأقطار العربية هي مؤسسات هشة الى حد بعيد. ولا نجادل في دور العامل السياسي، غير أن المبالغة في هذا الأمر تؤدي الى اعفاء القارىء لنفسه. فعلى سبيل المثال ليس هناك أي نظام عربي ـ مهما كانت توجهاته ـ يطلب من لجانه التربوية ان تجعل مساحة ما يتلقاه الطالب من معلومات جغرافية عن الوطن العربي أقل مما يتلقاه عن أوروبا أو اليابان، وليس صحيحاً ان الأنظمة السياسية تطلب من لجانها التربوية ان يكون عدد قصائد الغزل في الأدب اكثر من عدد القصائد ذات المضامين الثقافية والاجتماعية أو المرتبطة بشكل أو بآخر بالهوية العربية.

(ب) إذا كانت المؤسسات الرسمية ضعيفة من حيث دورها التربوي بحجة الأنظمة السياسية، فليسأل القارىء نفسه السؤال التالي: ما هو الدور الذي أؤديه لاضعاف معوقات العمل العربي المشترك في حدود عملي ونطاق قدراتي؟ أنها أسئلة بسيطة، ولكن محاولة الاجابة عنها تكشف للقارىء طبيعة المعوقات ودوره في مواجهتها.

٢ ـ درجة الاتصال وكثافته بين الشعوب العربية

ان نجاح التحليل الاجتماعي لظاهرة معينة كظاهرة التكامل يعتمد إلى حد بعيد على القدرة في التعامل مع التكتلات الاجتماعية كمنظمات لا كمجتمعات لأفراد. ويمثل عنصر الاتصال الرابطة التي تنشىء هذه المنظمات الاجتماعية، كما أنه يمكن الجماعات من التفكير والبحث والسلوك مع بعضها البعض. وقد يؤدي الاتصال بين الأفراد الى خلق مشاعر عدائية أو ودية، وتعتمد هذه المسألة على تاريخ الاتصال بين الافراد، فإذا كانوا يختزنون في ذاكرتهم صورة ودية عن الاتصالات السابقة بالآخرين، فذلك ادعى لتوقع علاقة ودية والا فإن العكس صحيح، ويكون نجاح النظام السياسي في قدرته على استدعاء ذلك المخزون لحظة الحاجة اليه[٢٣].

ويرى بعض الباحثين الغربيين أن الدول ليست الا حشوداً من الافراد تتحد في ما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان، وتحقق الشعوب وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تجري دراستها والاتصال في خصوصها بين هذه الشعوب[٢٤].

أي ان الاتصال يخلق سلسلة من النتائج التي يمكن أن تعود بالنفع أو الضرر على طرفي الاتصال ، إذ انه يؤدي الى التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الطرفين، من حيث تركيب

المجتمع وعاداته وقيمه وأنماط انتاجه بل والروح العامة لشعب من الشعوب، كما أن الاتصال يخلق الفرصة للأطراف لمقارنة مواضع الضعف والقوة لكل منهما الأمر الذي يخلق بدوره فكرة التوفيق بين هذه المواضع. أما البعد الآخر المترتب عن الاتصال بين الشعوب فيتمثل في أنه يخلف وراءه سلسلة من الروابط الاجتماعية (الزواج المختلط، الصداقات ... الخ) والروابط الاقتصادية (تشكيل المشاريع الانتاجية المشتركة أو التعاون في مجال العمال ورؤوس الأموال والموارد الزراعية أو الصناعية أو التجارية) والروابط الثقافية (كتنظيم النوادي النقابية المشتركة أو الجمعيات ذات الصبغة الثقافية أو تلاقي الخبرات الثقافية في مجال السينما والمسرح... الخ).

ويمكن القول ان الاتصال بين المجتمعات، خارج نطاق الاتصالات الرسمية المباشرة، تتمثل في ثلاث قنوات:

أ ـ قناة السياحة الفردية أو الجماعية.

ب ـ القناة الاقتصادية والمتمثلة أساساً في الانتقال من مجتمع إلى آخر سعياً وراء فرص العمل أو الاستثمار.

ج ـ قناة الدراسة المتمثلة أساساً في حركة الطلبة من مجتمع الى آخر الى جانب القناة الثقافية. على رغم صعوبة تحديد ملامحها.

ولا جدال في ان هناك سلسلة من العوامل تحدد مدى نشاط وفعالية قناة قياساً على أخرى، وتحدد كذلك مدى الازدحام في

الحركة من نقطة إلى أخرى وأسباب ذلك. وحيث ان هذه المسائل تخرج عن نطاق بحثنا، فإن ما يهمنا هنا هو تحديد العقبات التي تحول دون اتساع قاعدة الاتصال بين المجتمعات العربية. غير أننا نشير بشكل أولي الى أن هناك ضرورة للتمييز - وهي مسألة مهمة - بين ما نختزنه في ذاكرتنا من تاريخ الاتصالات الرسمية (بين الحكومات) وبين ما نختزنه في ذاكرتنا من تاريخ الاتصالات بين الشعوب، أي التمييز بين الاتصال الذي نظمته السلطة والاتصال الذي تم بإرادة فردية أو جماعية لا علاقة للسلطة بها. ويمكن القول مبدئياً، ان مخزون الذاكرة العربية أكثر ايجابية تجاه الاتصالات غير الرسمية منه تجاه الاتصالات الرسمية، ومن هنا يتجلى لنا الدور المهم لتوسيع الاتصالات بين المجتمعات العربية لما يؤديه ذلك من خلق لشبكة واسعة من الترابطات. ويمكن التعرف على حجم الاتصالات من خلال عدد وافر من المؤشرات تتلخص في حجم السياحة بين الأقطار العربية، عدد العمال العرب الذي يعملون في أقطار عربية غير أقطارهم، عدد الطلاب العرب في أقطار عربية غير أقطارهم، عدد الرسائل المتبادلة بين الأقطار العربية (كمجتمعات)، مستوى الاستماع إلى الاذاعات العربية من قبل مجتمعات عربية غير صاحبة الاذاعة، وكذلك قراءة الصحف، اللقاءات الأدبية والفكرية والنقابية العربية، حجم الزواج المختلط، الرحلات الجوية أو البرية أو البحرية، درجة اختلاط العرب ببعضهم في المهجر ودرجة وجودهم في اماكن متقاربة... الخ.

ولكن ما الذي يحول دون اتساع قاعدة الاتصالات بين «المجتمعات» العربية؟ انها سلسلة من العوامل التي يمكن ايجازها في الآتي وان كان معظمها يتمحور حول العامل السياسي:

(١) تصاريح الدخول (الفيزا): يمكن القول كقاعدة عامة انه وباستثناء قطرين عربيين (سوريا والعراق) يحتاج المواطن العربي الى تصريح للدخول الى أي قطر عربي غير بلده. وعلى رغم تباين طبيعة وحجم صعوبة الحصول على تصريح الدخول، فإن الأقطار العربية النفطية خصوصاً هي الأكثر تعقيداً في هذا المجال، مع الأخذ في الاعتبار أنه توجد في بعض الأقطار النفطية اعداد من العمال الأجانب غير المهرة (لاسيما الآسيويون) تساوي أو ربما تفوق عدد نظرائهم من العمال العرب.

كما أن الدخول الى بلد عربي يترافق في بعض الأحيان بعراقيل أخرى في المرافق الجوية أو البرية أو البحرية ذات طبيعة أمنية.

(٢) الخوف السياسي من نتائج الانتقال الى بلد عربي آخر، ويتمثل ذلك في امتناع بعض القطاعات المهمة أحياناً من المجتمع العربي عن الانتقال الى أقطار عربية غير أقطارها خوفاً من الآثار التي ستعود عليها عند العودة إلى بلدانها. وكثيراً ما اعتذر كتّاب ومفكرون عرب عن حضور ندوات علمية في بلدان عربية غير بلدانهم لا لعدم رغبتهم بل نتيجة الخوف من آثار المشاركة.

(٣) ان التوتر المستمر في العلاقات بين الأقطار العربية لاسيما

المتجاورة يجعل عملية الاتصال أكثر صعوبة، لا سيما وأن الاتصال مع الأقطار المجاورة هو الأكثر احتمالاً (لاحظ في هذا الشأن العلاقة بين المغرب والجزائر، ليبيا وتونس، مصر وليبيا، سوريا والاردن، سوريا والعراق، شطري اليمن، اليمن الديمقراطية والسعودية . . . الخ).

(٤) يمكن القول ان الأسباب الثلاثة السابقة ذات طبيعة سياسية محضة، ولكن هناك سلسلة أخرى من العوامل التي قد يكون للعامل السياسي دور فيها ولكن بحدة أقل مما سبق ذكره، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

(أ) ضعف الامكانات المادية لقطاع واسع في الأقطار العربية يحول دون قدرته على التجول في الوطن العربي بهدف السياحة، بل ان بعض الأقطار العربية تضع قيوداً لأسباب اقتصادية على مواطنيها تحد بدورها من السياحة في الوطن العربي.

(ب) ضعف الفضول المعرفي لدى المواطن العربي عموماً، ونقصد بذلك، ان روح المعرفة والرغبة في الاطلاع لدى المواطن العربي كأداة تحثه على السياحة لا تزال ضعيفة الى حد ملحوظ. وقد يعود ذلك إلى أسباب تاريخية وتربوية سبق ان أشرنا اليها، إلا أن هناك عاملاً آخر يساعد على ذلك وهو ما سنشرحه حالاً.

(ج) ضعف قوة الجذب السياحي العربي: فعلى رغم ان الوطن العربي يشتمل على آثار تاريخية لأهم الحضارات الانسانية

(الحضارات الدينية وغير الدينية) ومن توافر التضاريس المتباينة وذات الجمال الطبيعي الكبير (الصحراء، الأنهر، الجبال، الغابات، البحر، الواحات، السهول. . . الخ) ومن قصر المسافة بين الأقطار العربية. . . فإن الضعف الشديد في الدعاية السياحية بين الأقطار العربية يفسر العامل الذي سبق وأشرنا اليه من جهة ويفسر ضعف الازدحام السياحي بين الأقطار العربية. ويلاحظ في هذا السياق كذلك، انه ليس بين العديد من الأقطار العربية رحلات جوية على الاطلاق، ويفسر مسؤولو الشركات الجوية العربية ذلك بعدم وجود حركة كافية بالمعنى التجاري، بل ان الخطوط الجوية بين الأقطار العربية تعرف مشكلة الازدحام في مواسم معينة وتعرف مشكلة النقص الشديد في عدد المسافرين في مواسم أخرى، وهو ما يؤدي الى التأثير على شبكة الاتصالات الجوية.

(د) ثمة مشكلة أخرى يندر ان تجد لها في الكتابات العربية أية اشارة، ونقصد بذلك الافتقار إلى هيئات شعبية تستهدف تعميق الاتصالات الايجابية بين الشعوب العربية والمحاولة لتخفيف الآثار السلبية للاتصال، ونحن لا نقصد هنا النقابات أو الاتحادات، بل هيئات ذات صبغة اجتماعية بحتة وتستهدف تشجيع الاتصالات. فمثلاً البحث عن سبل لزيادة التزاور - ولاحظنا في الصفحات السابقة المؤشرات الخطرة لهذه المسألة - وهنا نتساءل مثلاً: ما هو حجم - مثلاً - الاحتكاك بين المصريين

والكويتيين خارج نطاق العمل داخل الكويت؟ لماذا لا يتم تشكيل فريق كرة قدم عربي واحد له طابع الديمومة؟ لماذا لا تتسع دائرة النشاطات الفنية والثقافية المشتركة من قبل العاملين في المجتمع نفسه وينتمون الى أقطار مختلفة؟ لماذا لا يجري البحث عن سبل لتخفيف الصور المشوهة في أذهان بعضنا عن البعض الآخر؟ . . . الخ . . . ان كل هذه الجهود تؤدي على المدى البعيد الى خلق الجو النفسي الملائم الى حد بعيد لحركة الأموال ولاضعاف الاستغلال السياسي لبعض ملامح الجو النفسي القائم.

خلاصة القول في هذا المجال، ان ضعف درجة وكثافة الاتصالات بين المجتمعات العربية يؤدي الى ضعف في شبكة العلاقات على اختلاف أنماطها من جهة وإلى نقص المعرفة الميدانية المباشرة لظروف بعضنا بعضاً سواء على مستوى قادة الرأي والفكر أم على مستوى رجل الشارع.

هوامش الفصل الأول

(١) T.V. Sathyamurthy, *Nationalism in the Contemporary World* (London: Frances Pinter, 1983), pp. 72-75.

(٢) BBC, «The World Today Programme,» (December 1986).

(٣) وليد سليم عبد الحي، «موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٥ (آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ١٠٩ ـ ١٢٢.

(٤) انظر: سعد الدين ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة،» ورقة قدّمت الى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ١٣٣.

(٥) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٨٠٨ ـ ٨٠٩.

(٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨١٤.

(٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨١٥.

(٨) نستثني القطاعات ذات التوجهات القومية العربية في نطاق النخبة على اعتبار انها لا تمثل عائقاً أمام العمل المشترك الذي هو موضوع البحث.

(٩) أي الأقطار العربية التي تشكل رباطاً بين الاقاليم العربية (آسيا العربية أو بلاد الشام، وادي النيل، المغرب العربي).

(١٠) Rachid Tlemcani, *State and Revolution in Algeria* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986), pp. 189-198.

(١١) جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» ورقة قدّمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٩٣.

(١٢) تحتكر ثلاثة بلدان عربية هي العراق والجزائر وتونس أسواق التمور في اوروبا، ومع ذلك فليس بين هذه البلدان الثلاثة أي محاولات للتنسيق في مجال الأسعار، وتتسم العلاقة بينها بالتنافس الشديد.

(١٣) دأبت الادارة الفرنسية خلال الاستعمار على تحوير الاسماء لتبدو غير عربية.

(١٤) يزاحم الانتماء الى افريقيا في المغرب العربي (المناطق الفرنسية سابقاً) الانتماء الى الأمة العربية.

(١٥) ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة،» ص ١٥٥ - ١٥٩.

(١٦) ترفض أقطار الخليج العربي قبول الكفاءات العربية المتخرجة من الدول الاشتراكية، بينما تنظر أقطار عربية أخرى الى خريجي الدول الغربية - الولايات المتحدة خاصة - نظرة شك. وليد سليم التميمي، «موقف الرأي العام العربي من تسوية الصراع العربي الاسرائيلي: دراسة ميدانية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠)، ص ٧٥.

(١٧) احدى المقولات الشهيرة لمحمد حسنين هيكل والتي رددها في مواضع مختلفة.

(١٨) ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة،» ص ١٦٣ - ١٦٥.

(١٩) مناقشة لرسالة ماجستير حول «علاقة المجتمع الفلسطيني في الكويت بالبيئة المحيطة به» (جامعة الكويت، قسم علم الاجتماع، ١٩٧٧).

(٢٠) التميمي، «موقف الرأي العام العربي من تسوية الصراع العربي الاسرائيلي: دراسة ميدانية،» ص ٧٧.

(٢١) صحيفة الشعب (الجزائر)، ١٩٨٧/٤/٥، ص ٩.

(٢٢) سننشر قريباً تفاصيل هذه القضية في دراسة مستقلة.

(٢٣) Karl W. Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1953), pp. 93-96.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩٦.

الفصل الثاني
العوامل الخارجية

مقـدمـة

مـا الذي نقصـده بالعـوامل الخـارجية؟ انها مجمـوعة القـوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا تنتمي بوجودهـا التاريخي والجغـرافي الى المنطقـة العربيـة، اي هي البيئة الـدوليـة التي تؤثـر وتتأثر بها المنطقة العربية.

ومن النـاحية النـظرية، لكـل كيان سيـاسي بيئتان، احـداهما داخلية والأخرى خارجية، ولكـل من هاتـين البيئتين مـطالب على صانع القـرار في ذلك الكيـان ان يستجيب لها بشكـل أو بآخـر، اذ تحدث في البيئة الدولية ـ الخارجية ـ تطورات وتغيرات كـالحروب، والتـطور التكنـولـوجي، وعـدم الاستقـرار السيـاسي، والثـورات والتقلبات الاقتصادية والاجتماعية... الخ، ولا بد لصانـع القرار في دولـة أو الكيـان السيـاسي من «تكييـف» نفســه مـع هــذه

التطورات، كما أن البيئة الداخلية قد تعرف مثلها، من زيادة الوعي السياسي الى زيادة عدم الاستقرار، الى الاقليات، والتدهور الاقتصادي . . . الخ من التغيرات التي عليه كذلك ان «يتكيف» معها.

ولكن المشكلة الاساسية تكمن في ان التوفيق بين التكيف مع المطالب الداخلية والتكيف مع المطالب الخارجية ليس مسألة يسيرة، وقد يجد صانع القرار نفسه مضطراً الى تغليب احد هذه المطالب على الآخر، فمثلاً ـ للتوضيح ـ قد تكون النزعة الاستهلاكية في احد المجتمعات نزعة حادة من جهة، وتكون شروط الاستدانة من المصارف الدولية قاسية الى حد بعيد، ويصبح على صانع القرار في بلد نام مثلاً، ان يختار بين ضغط النزعة الاستهلاكية لتجنب الاستدانة، وهو ما قد يؤدي لاضطراب داخلي، أو الخضوع لشروط الاستدانة لارضاء النزعة الاستهلاكية، وهو ما قد يؤدي إلى تعميق التبعية.

ومن هذا المنطلق، يصبح ضرورياً الربط بين ما يجري في داخل المجتمع العربي من جهة وبين ما يجري خارجه، اي ان القوى الخارجية تساهم في التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على الواقع العربي (سنوضح فهمنا لهذه القضية في الفصل الثالث).

وعندما نستعرض التاريخ العربي نلاحظ جوانب عدة للربط بين القوى الخارجية والداخلية، ولكننا هنا سنسعى الى النظر الى

العوامل الخارجية على أساس أننا تناولنا التركيبة الداخلية في الصفحات السابقة، ليكون ذلك تمهيداً للفصل الأخير الذي نربط فيه بين مختلف العوامل.

وبالطبع، فاننا سنتناول دور العوامل الخارجية من زاوية محددة وهي اثرها على عرقلة التعاون العربي المشترك من دون الخوض في الجوانب الأخرى التي ليس لها علاقة بموضوعنا ومهما كانت اهمية تلك العوامل.

أولاً: الميراث التاريخي

١ ـ ديمومة الصراع الدولي في المنطقة العربية

عرفت المنطقة العربية قروناً طويلة من الصراع مع القوى الخارجية من جهة، ومن الصراع بين القوى الخارجية نفسها مع بعضها على الأرض العربية (الحرب العالمية الأولى والثانية مثلاً) من جهة أخرى، ولسنا هنا في صدد تعداد اسباب استمرار هذا الصراع مع القوى الخارجية لفترات طويلة، وتكفي الاشارة فقط الى العوامل الاقتصادية (الثروات) والاستراتيجية (الموقع والمرافق البحرية) والاجتماعية (الدين والاقليات)، الى غير ذلك من اسباب.

ومع أن الخطر الخارجي قد يؤدي الى تكتل الجهة المعرضة لذلك الخطر، فان استمرار ذلك الخطر يؤدي الى سلسلة من

النتائج التي تعرقل الجهود الهادفة الى خلق عمل مشترك، بمعنى ان هناك علاقة بين ديمومة الصراع مع القوى الخارجية وتعثر العمل المشترك على المستوى العربي، وهو ما سنوضحه في الآتي:

أ ـ ان ديمومة الصراع لفترات تاريخية طويلة (الحروب الصليبية، العثمانيون، الاستعمار الاوروبي التقليدي، الاستعمار الجديد، اسرائيل. . . الخ) يعني حالة دائمة من عدم الاستقرار. ومن الصعب تصور قدرة التوجهات والمؤسسات التكاملية على النمو في ظل حالة من عدم الاستقرار، إذ ان هذه التوجهات والمؤسسات في حاجة لفترة زمنية كافية من الاستقرار لتؤدي دورها وتحدث التأثير المطلوب منها أو التي وجدت من أجله، غير أن استمرار الصراع حال دون تبلور هذه المؤسسات لا سيما مع حالة عدم استقرار الخريطة الجغرافية حتى للقطر العربي الواحد تاريخياً في أكثر الأحيان.

وأدى الصراع مع القوى الخارجية وصراع القوى الخارجية في ما بينها على الارض العربية الى خلق سلسلة من التحالفات أو أنماط التعاون بين قوى عربية وقوى اجنبية، لمواجهة قوى عربية وقوى اجنبية اخرى (الاتفاقات أو التحالفات مع بريطانيا، فرنسا، المانيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة. . . الخ). فمثلاً مؤسسات حلف بغداد سبقها وجود مؤسسات واتفاقات عراقية بريطانية (المعاهدات)، وهذه سبقها اتفاقات بريطانية تركية. . . أي أن المجتمع الواحد عبر ارتباطاته يعرف حالة من

النشوء والتحلل المستمر لمؤسساته، وهو ما يحول دون خلق نوع من التقاليد في مجال العمل المشترك، لان العلاقات مع القوى الخارجية كانت تعيد تكييف الواقع الداخلي بما يتناسب مع تلك القوى لا بما يتناسب مع الواقع العربي وطموحاته.

وثمة جانب مهم في هذه المسألة، ويتمثل في أن حالة عدم الاستقرار والتفكك المستمر للمؤسسات نتيجة ديمومة الصراع، تشكل جزءاً مهماً من مخزون الذاكرة العربية التي اشرنا اليها في موضوع الاتصال وبالتالي يصبح الفشل هو التقليد الراسخ الذي يؤثر في توجهات الافراد أكثر من حالات النجاح القليلة الى حد بعيد.

خلاصة الأمر، أن ديمومة الصراع تعني حالة مستمرة من عدم الاستقرار، وهذه تقود الى تفكيك المؤسسات وتبديد التوجهات ليؤدي ذلك كله الى منع المنطقة العربية من ايجاد الركائز الأولى وخلق التقاليد في مجال العمل المشترك.

ب ـ ان ديمومة الصراع في المنطقة العربية تعني تغليب النزعة العسكرية في المجتمع العربي بهدف مقاومة الخطر الخارجي، أي ان استمرار الصراع مع المنطقة العربية وعليها يستوجب من القوى العربية أن تسخر طاقاتها في اتجاه الجانب الدفاعي العسكري اساساً، وهو ما سيكون على حساب الجوانب الأخرى ذات الطبيعة التنموية، وهنا يحدث خلل في بنية المجتمع العربي. فكلما

استمر واشتد الصراع مع وعلى المنطقة كلما زادت النزعة العسكرية في المجتمع العربي، وكلما ازدادت النزعة العسكرية كلما اضمحلت احتمالات التطور «المدني»، (اي المؤسسات غير العسكرية)، وهو الأمر الذي يضعف من احتمالات توافر البيئة المناسبة للعمل المشترك. . . ولكن كيف؟

إن ازدياد النزعة العسكرية يعني تعميق سمة الديكتاتورية في المجتمع العربي، والعمل المشترك ـ أو المشاريع المشتركة ـ هي نشاطات ذات سمة ديمقراطية اساساً، ومن هنا تحول الديكتاتورية التي عمقتها النزعة العسكرية، دون العمل المشترك. . . وسنوضح ذلك بالآتي: ان ادارة الصراع تستوجب وحدة القيادة، وحيث ان الصراع ذو طبيعة عسكرية (الاستعمار القديم واسرائيل)، فهذا يعني افساح المجال للقيادة العسكرية بحكم وظيفتها التي يتطلبها الواقع القائم، ولكن هذه القيادات العسكرية ـ بحكم تكوينها ـ تذيب الارادات والنشاطات الاخرى كافة وتسخرها لما تعتبره متطلبات الصراع. . . ولكن من ناحية ثانية أو مقابلة لذلك، يستدعي التطور للعمل المشترك السماح لكل الارادات بأن تعبر عن نفسها ولكل المؤسسات بأن تنمو طبقاً لظروفها.

ونحن هنا لا نفسر ظهور الطبقة العسكرية بعامل الصراع فقط، ولكننا نوضح فقط دور الصراع في تعميق وتعزيز الدور الاستثنائي لهذه الطبقة في المجتمع العربي، وهو ما يحول دون اتساع مجال العمل المشترك، إذ ان اي عمل مشترك يجب أن يحظى

بموافقة المؤسسة العسكرية والتي كثيراً ما كان صانع القرار ينتمي اليها. ولكن هذه المؤسسة لا ترى أي نشاط الا من زاوية ضيقة وهو الأمر الذي يعرقل العمل المشترك، ووجود هذه المؤسسة في هذا المركز عائد الى حد ما الى وجود الصراع.

ج - إن طول فترة الصراع من دون تحقيق نجاح واضح في مجال التغلب عليه يؤدي الى حدوث تصدعات في الجبهة الداخلية، ولكي نوضح هذه النقطة، سنعمل على حصر الفكرة في الصراع مع اسرائيل بهدف التركيز فقط. فقد ادى الصراع مع اسرائيل الى خلق سلسلة من هيئات العمل المشترك بطريقة أو بأخرى (مشروع تحويل مياه نهر الاردن، مكاتب المقاطعة العربية، القيادة العربية المشتركة، اتفاقات الدفاع المشتركة... الخ)، غير ان الطرف العربي في هذه العلاقة الصراعية فشل في تحقيق النجاح خلال فترة تقارب نصف قرن من الصراع (ونحن هنا لا نبحث اسباب الفشل بل نتائجه)، ومن الطبيعي ان تصبح هيئات ادارة الصراع - مع الفشل - محل نقد ومطالبة باعادة النظر فيها لا سيما مع عدم تحقيق الحد الأدنى من النجاح على رغم تحميل المجتمعات العربية - خاصة بلدان المواجهة - اعباء كبيرة بحجة تسخير الموارد للصراع، ومن خلال ذلك يمكن صياغة العلاقة بين طول فترة الصراع وعدم تحقيق النجاح ولو في حدود دنيا على النحو التالي:

كلما طالت فترة الصراع من دون تحقيق نجاح... كلما اصبحت مؤسسات ادارة الصراع محل «عدم اقتناع» من قبل

الشعب، وهو الأساس الذي يقوم عليه عدم الاستقرار الداخلي وبالتالي تعطيل العمل المشترك الى جانب تعطيل الجهود الأخرى.

٢ ـ الخوف من تحول المنطقة العربية الى كيان سياسي واحد (الخوف من الوحدة العربية)

لسنا هنا في صدد تناول هذه القضية المهمة من زواياها التاريخية والسياسية، وتكفي الاشارة في هذا المجال الى خوف الدول الكبرى من «الوحدة العربية» كقوة منافسة ذات امكانات سياسية وعسكرية واقتصادية أو من كون الوحدة العربية اداة دفاع تحول دون تسهيل عملية استغلال الوطن العربي على الشكل القائم حالياً[١].

والمعارضة التقليدية لفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي للوحدة العربية (رغم تباين اشكال هذه المعارضة ومستوياتها) لم تعد مسألة تحتاج الى ادراج شواهد عليها، كما أن الموقف الامريكي يعبر عن نفسه في شكل يومي في وقتنا الحاضر، هذا عدا عن الموقف الامريكي حتى من الجامعة العربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية[٢].

أما الموقف الاسرائيلي فسنتناوله في مبحث منفصل، ولكننا نشير في هذا المجال الى أنه لا يخرج عن الاطار العام الذي يحكم القوى الدولية الخارجية (وان اختلفت تكتيكاته).

ويمكن القول ان تجربة الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة)، مثلت النقطة الواضحة للمعارضة التامة للقوى الخارجية للوحدة العربية، سواء بالتشكيك الاعلامي أم بالضغوط السياسية والاقتصادية أم بالتحرشات العسكرية ومحاولات التأثير على البنية الداخلية لهذه الوحدة.

غير أن من الضروري في هذا المجال ان ننبه الى اهمية التمييز بين العمل المشترك ذي الطبيعة الايجابية، والعمل المشترك ذي الطبيعة السلبية، ونقصد بالنمط الأول ذلك الجهد العربي - الثنائي أو الجماعي - الذي بدأ أو يعد له ليبدأ من دون ارتباط بسياسات دولية تتحكم فيها قوة خارجية، بينما النمط الثاني يعبر عن جهد «عربي» مشترك يرتبط بشكل أو بآخر بقوى دولية خارجية. فعلى سبيل المثال لا يجوز النظر الى مشروعات أو جهود مشتركة مختلفة من الزاوية نفسها مثلاً مشروع سوريا الكبرى، حلف بغداد، الجمهورية العربية المتحدة، ميثاق طرابلس، مشروع المغرب العربي الكبير، وحدة وادي النيل... الخ، من المشروعات الايجابية والسلبية.

وانطلاقاً من الخوف الذي تستشعره القوى الخارجية تجاه الوحدة العربية، يصبح أي نمط من أنماط الجهد العربي المشترك محور ضغط وتأثير من قبل هذه القوى على اعتبار انها ترى في أي خطوة مشتركة نوعاً من الجهد الذي قد يؤدي تراكمه الى انجاز المشروع الكبير المتمثل في الوحدة.

ويؤدي خوف القوى الخارجية من الوحدة العربية الى نتيجة مرتبطة بالقضية التي سبق وتحدثنا عنها في الصفحات السابقة، وهي ديمومة الصراع وما يترتب عن هذه الديمومة من نتائج.

ولكن كيف تعمل الدول الكبرى على منع العمل المشترك انطلاقاً من هذا الخوف؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل تستدعي الوقوف امام سلسلة من الملاحظات:

أ ـ التشكيك في الجهود العربية المشتركة كافة سواء عبر الوسائل الاعلامية أم عبر اللقاءات الدبلوماسية، وتستفيد ادوات التشكيك هذه من ما تختزنه الذاكرة العربية من محاولات فاشلة للعمل المشترك، الأمر الذي يسهل عملية التشكيك هذه (مع الاخذ في الاعتبار ان هناك جوانب موضوعية للشك من قبل المواطن العربي في بعض الاحيان).

ب ـ محاولة هدم الأساس الذي تقوم عليه هذه الجهود المشتركة، كالقول انها «تجمع ذو صبغة رجعية» أو «تجمع ذو صبغة يسارية» أو انه لا يستند الى قطاعات شعبية أو انه فوقي أو طبقي... الخ من الأوصاف. وعلى رغم ان هذه الأوصاف «قد» تكون صحيحة ويقربها التحليل العلمي السليم، غير أن المشروعات والأدبيات السياسية للقوى الخارجية تستهدف هدم هذه البنى لافساح المجال لبنى جديدة تتناسب واستراتيجياتها، بل ومنع هذه البنى من التطور نحو آفاق ارحب.

ج ـ ربط القوى الاقتصادية العربية بشبكة من التداخلات مع القوى الاقتصادية الدولية بشكل يحول دون تحررها وقدرتها على التوجه الوحدوي. ويمثل النفط أكثر القطاعات وضوحاً في هذا المجال لا سيما من خلال انتاجه وتوزيعه أو من خلال استثمار الفوائض المالية المترتبة عليه. وكذلك ربط القوى الاجتماعية لا سيما الشرائح المثقفة بانماط فكرية لا تكون الوحدة العربية هدفاً اسمى لها. ويتضح من سيادة النظام الامريكي في غالبية الجامعات العربية. كمثال على عملية الربط هذه.

د ـ تعزيز الولاءات الضيقة ـ القطرية والأقلية الدينية والقومية ـ داخل المجتمع العربي (وهو ما أشرنا اليه سابقاً في أكثر من موضع).

٣ ـ تأثير الارتباط بالقوى الخارجية

قبل الدخول في تفاصيل هذه المسألة، نشير بداية الى ان المجتمع الدولي المعاصر يعرف ظاهرة مهمة تتمثل في التداخل الشديد بين البيئة الدولية والبيئة الداخلية، إذ لم تعد هناك دولة واحدة قادرة على الانعزال بنفسها عن مجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والا[illegible]اعية خارج حدودها، بل لم تعد دولة قادرة على سد احتياجاتها بمعزل عن الارتباط بطريقة أو أخرى بدول غيرها، فأصبح كل قطر يعتمد على غيره في بعض شؤونه، وهذا ما أصبح يعرف بظاهرة الاعتماد المتبادل. والوطن العربي بأقطاره العديدة

ليس معزولاً عن هذه الظاهرة، شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى[٣]. غير ان ما نقصده بالارتباط مع القوى الخارجية هو ذلك الذي يتجلى في لحظة الأزمة الناتجة عن وضع داخلي في قطر عربي أو عن تشنج العلاقة بين قطرين عربيين أو أكثر. ويتمثل النمط الأول ـ أي داخل القطر الواحد ـ بأشكال عدة من الصراع، لكنها تدور في معظمها حول نقطة مركزية هي الصراع على السلطة، بينما تتبدى أشكال الصراع بين قطرين أو أكثر في أنماط عدة يكاد يصعب حصرها.

ولكن اين دور القوى الخارجية في ذلك؟ وكيف يؤثر على العمل المشترك؟ ولكي نجيب عن هذين السؤالين نطرح مجموعة من الملاحظات تشكل في مجموعها الاجابة التي نعتقدها، ولكنها تدور حول فكرة مركزية وهي «دور القوى الخارجية في خلق الأزمة أو تشجيع تصاعدها» فنرى أن وجود أزمة في العلاقات بين الأقطار العربية ـ قطرين أو أكثر ـ يعني أن النمو الايجابي في هذه العلاقات سوف يتوقف أو يلغى أو يتعثرْ في أفضل الاحتمالات، ومن هنا تصبح ظاهرة تكرار الأزمات تعني التعثر المستمر لكل جهود تحسين العلاقة بين قطرين عربيين وتطويرها. ولكي نضرب أمثلة على ذلك نشير فقط إلى بعض المظاهر: امتناع ممثلي قطر ما عن المشاركة في نشاطات عربية تعقد في قطر عربي آخر بينه وبين ذلك القطر أزمة؛ أو ظاهرة طرد العاملين من قطر عربي لدى قطر عربي آخر، لمجرد تأزم العلاقات بين القطرين أو

اقفال الحدود بينها، أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية، أو الانسحاب من المشاركة في مشروع ما (مثل مشروع سكة حديد الحجاز) أو طرد الطلاب أو اقفال الأجواء. . . الخ، من مظاهر لا تحتاج إلى شرح لتوضيح أثرها على تنامي الجهود العربية المشتركة.

وقد لا تكون القوى الخارجية مسؤولة عن هذه المسألة (التأزم بين الأقطار العربية) وإنما تعود الى أوضاع داخلية عربية، وهو أمر نقرّبه وسنعود لمناقشة جوانبه في ما بعد في الجزء الخاص بالأوضاع الداخلية العربية، لكننا لا نستطيع تبرئة القوى الخارجية من لعب دور مهم في تأزيم العلاقات بين الأقطار العربية، والأمثلة على ذلك عديدة سواء في خلق الأزمة ذاتها أم في التشجيع على تصاعدها:

أ - ترسيم الحدود بين الأقطار العربية أو خلق ما يسمى بالمناطق المحايدة بين هذه الأقطار، كما هو الحال في منطقة الخليج العربي. ويمكن القول بأن خرائط معظم الأقطار العربية الحالية هي خرائط استعمارية، غير ان هذه الخرائط مسؤولة الى حد بعيد عن العديد من الأزمات بين الأقطار العربية (المشكلة الحدودية بين الجزائر والمغرب، بين تونس وليبيا حول الجرف القاري، بين الكويت والعراق - في فترة سابقة - واحة البريمي . . . الخ)، ويؤدي الخلاف على الحدود في بعض الاحيان الى إقفالها براً وبحراً وجواً مع امكان تصور كل الآثار المترتبة عن الاغلاق هذا، سواء

من النواحي السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم التربوية أم النفسية.

ولكن القوى الخارجية تشجع أحياناً أزمة داخلية قائمة، مثل تأييد بعض الأقطار العربية في ضرب حركة المقاومة الفلسطينية، إرسال القوات العسكرية لمساعدة قطر عربي ضد آخر (التدخل الأمريكي في لبنان، التدخل البريطاني في الاردن والكويت، أو زيارة بعض وحدات الاساطيل أو كبار الضباط أو السياسيين من دولة كبرى لبعض الأقطار العربية لحظة الأزمة للتعبير عن تأييدها أو تشجيعها على موقفها، أو دور القوى الخارجية في اجهاض الوحدة المصرية السورية. . . الخ).

إن الواقع العربي كما لاحظنا في الصفحات السابقة وكما سنرى في صفحات تالية، يتضمن تناقضات ذاتية شأنه في ذلك شأن كل المجتمعات، غير ان دور القوى الخارجية هو في تحريك هذه التناقضات أو خلقها الأمر الذي يترتب عنه التعثر في تنامي العلاقات بين الأقطار العربية.

ب ـ ربط المساعدة المقدمة من القوى الخارجية للقطر العربي لحظة مواجهته لأزمة ما بسلسلة من الشروط التي تعرقل علاقاته مع الأقطار العربية الأخرى في بعض الأحيان. ولكي نوضح هذه النقطة نورد بعض الأمثلة التي تبين ان هناك علاقة عكسية في العلاقة بين قطرين عربيين أو أكثر، وفي العلاقة بين احد هذين القطرين وقوة خارجية، (أمثلة: العلاقات الأمريكية مع السودان

في عهد الرئيس السابق جعفر نميري وأثرها على العلاقات السودانية ـ الليبية، المساعدات الامريكية للمغرب وأثرها على استمرار ما عرف باتفاق وجدة، العلاقات الأمريكية مع اليمن العربية وارتباط ذلك بدرجة التنسيق بين صنعاء وعدن، العلاقات الأمريكية ـ الاردنية وعلاقاتها بالعلاقات السورية ـ الاردنية، تأثير وجود وزراء شيوعيين في بعض الأقطار العربية ـ وكثيراً ما كان يهدف الى استرضاء الاتحاد السوفياتي ـ على مواقف أقطار عربية أخرى من ذلك القطر. ومن خلال ما أوردنا على سبيل المثال لا الحصر ثمة علاقة بين ازدياد الروابط مع القوى الخارجية وتقلص الروابط مع أقطار عربية غير القطر محور العلاقة في احيان عديدة.

٤ ـ تنوع وثراء الامكانات المتاحة في المنطقة العربية

كيف يؤثر تنوع وثراء الامكانات العربية على العمل العربي المشترك من خلال تأثير ودور القوى الخارجية؟ ان التنوع والثراء اللذين أشرنا اليهما يعنيان ان كل الاستراتيجيات المتباينة التي تنتهجها القوى الخارجية تجد في البيئة العربية عناصر يمكن ان تتدعم من خلالها استراتيجيات تلك القوى. ولكي نبقى في اطار البحث نشير في هذا المجال الى بعض الظواهر التاريخية والمعاصرة:

أ ـ ان القوى الخارجية التي كانت ترى القوة العسكرية من خلال التركيز على الأساطيل البحرية، وجدت في الوطن العربي

موقعاً يمكن استغلاله الى حد بعيد لدعم هذه الاستراتيجية من منطلق اطلاله على كل من المحيط الاطلسي والهندي والبحر المتوسط والبحر الأحمر. ولعل بريطانيا تمثل هذا النمط أبعد تمثيل. وعلى الرغم من أن الحضور الالماني الاستعماري في الوطن العربي لم يصل الى مستوى بريطانيا أو فرنسا، الا ان مشروع خط حديد بغداد ـ برلين كان يعبر عن توجهات اصحاب الاستراتيجية البرية في الصراع الاوروبي، وقد عرفت اوروبا صراعاً ذا طبيعة استراتيجية فكرية بين مدرسة البحر (بريطانيا) ومدرسة البر (المانيا) وهو ما توضحه في شكل جلي كتابات مولنكة الالماني. وقد انعكس هذا الصراع الاستراتيجي على عمليات تكييف المرافق العربية بأنماط متباينة ومتنافرة. ويمكن القول ان تخلف شبكات السكك الحديد في الأقطار العربية يعود في أحد أسبابه الى انتصار القوى البحرية في الصراع على المنطقة العربية. فمثلاً هل هناك مشروع بحري اقامه الاستعمار في الوطن العربي يوازي مشروع قناة السويس؟ أما ما يعنيه ذلك على التوجهات العربية للعمل المشترك، فيمكن ابرازه في أن تخلف قاعدة المرافق البرية مسؤولة الى حد ما عن ضعف شبكات الاتصال الداخلي والذي أشرنا الى أهميته في صفحات سابقة. ومن هنا ساعد الصراع بين المدارس الاستراتيجية الاوروبية على الوطن العربي في عرقلة البدء المبكر في بناء قاعدة مرافق متنوعة. وعندما بدأ دور النفط يتزايد، تزايدت معه أهمية المرافق البحرية كموانىء للشحن أو مواقع للتكرير، ومن

هنا ازدادت الروابط بين كل قطر عربي والدول الخارجية، أي أن غلبة البحر على البر في العلاقات التجارية العربية أدى إلى نمو العلاقة مع الخارج على حساب نمو العلاقة بين الأقطار العربية ذاتها. اضافة الى ان مرافق النقل البري تؤدي الى خلق شبكة أوسع من المصالح المترابطة، فلو تصورنا على سبيل المثال ـ للتوضيح ـ خطاً حديداً يربط اقطار المغرب العربي كلها ويصل الى مصر... ما هي شبكات المصالح التي يخدمها ويخلقها؟ فإلى جانب المصلحة الاقتصادية المباشرة : (نقل السلع والأفراد) فإنه يؤدي الى ترابط مؤسسي بين المحطات، وترابط مصالح العمال في مختلف الأقطار بهذا الخط، عدا عن خلق مرافق سياحية بموازاة الخط يصبح من مصلحتها استمرار نشاطه... الخ، بينما العلاقة البحرية لا تجسد الترابط المباشر... ونحن نعتقد ان أحد أسباب غلبة البحر على البر في العلاقات العربية، يعود أساساً الى القوى الخارجية التي شكلت بفعل هذه الغلبة وسيطاً ـ عبر أساطيلها ـ للعلاقات العربية الداخلية والخارجية، بينما العلاقات البرية تختزل الى حد بعيد دور الوسيط، (ويمكن هنا ان نشير على سبيل التذكير فقط الى ان التجارة الداخلية ووقوع القبائل العربية على طرق التجارة في الجزيرة العربية، لعبا دوراً مهماً في تعزيز التوجهات الوحدوية التي عبرت عن نفسها في ما بعد. وعلى رغم وجود تجارة مع الخارج من خلال البحر الا ان التجارة الداخلية أو الترابط عبر الطرق التجارية البرية كان موازياً في أهميته وحيويته،

لا كما هو الحال في فترة النشاط الاستعماري الاوروبي التي نحن بصددها[1].

ب ـ أوضحنا في النقطة السابقة أهمية الوطن العربي الاستراتيجية، وكيف اثر ذلك على الخلل في الاتصال بين الأقطار العربية، غير أن الوطن العربي مثّل اغراء للدول الاستعمارية كمنبع للموارد الخام المعدنية والزراعية، اضافة الى كونه سوقاً استهلاكية، بل ان بعض الدول الغربية استخدم العنصر البشري العربي كجندي يحارب في صفوف قواتها لاسيما خلال الحربين العالميتين.

ان السيطرة على الوطن العربي من قبل قوة استعمارية واحدة كان أمراً غير ممكن، ولكن التنافس عليه كان شديداً، وبالتالي كان لا بد من التقسيم، فكانت أجزاء بريطانية وأخرى فرنسية تفصل بينهما بشكل رئيسي شريحة ايطالية تمثلت في ليبيا، عدا عن تداخلات هنا وهناك كما هو الحال في سوريا ولبنان والريف «الاسباني» في المغرب. . . الخ. ولا نحتاج الى شرح مسهب للآثار المترتبة عن عملية التقسيم هذه، ولكن يحسن بنا أن نشير فقط الى الآثار السياسية ـ وقد أشرنا بشكل سريع الى ذلك في الصفحات السابقة ـ والمتمثلة في ان تعدد الهويات الاستعمارية خلق انفصاماً في النشاط السياسي العربي لا سيما في مراحل الاستقلال، إذ ان اختلاف العدو يؤدي الى اختلاف قواعد الحركة في الصراع ضده، وهذا الاختلاف في قواعد الحركة يؤدي بدوره

الى خلق «النطفة» الاولى لتيارات سياسية متباعدة. وان كنا نحذر في هذا المجال من المبالغة في هذه النقطة، فالمغرب العربي عرف حركة سياسية موحدة في البداية - حزب نجم الشمال الافريقي - نتيجة الاستعمار الواحد، إلا أن ذلك لم يمنع في ما بعد ولعوامل ذاتية وخارجية من تفكك هذا الاطار الى قوى متعددة، ويمكن القياس على ذلك في منطقة المشرق العربي وعلاقتها بالاستعمار البريطاني.

وخلاصة تناولنا لدور القوى الخارجية في عرقلة الجهد العربي المشترك تتمحور في الآتي:

(١) ضرب محاولات الوحدة بالعمل العسكري المباشر احياناً، أو خلق قوى اقليمية محلية لعرقلة قيامها، ولعل الموقف الاوروبي بشكل عام - ربما باستثناء فرنسا - من محاولات محمد علي تمثل نموذجاً واضحاً على ذلك، كما أن الموقف من محاولات عبد الناصر في الفترة المعاصرة يعكس نموذجاً آخر وبأساليب أكثر تنوعاً.

(٢) التأثير بأشكال مختلفة (سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية) على البنية الداخلية للمجتمع العربي بهدف ربط هذا المجتمع بقوى خارجية، وذلك من خلال استخدام قوى محلية ومن خلال التلاعب بمعطيات البيئة العربية لا سيما الأقليات والعصبيات القبلية، بل والتمايز الحضري الريفي في اطار المجتمع الواحد.

(٣) ان المنطقة العربية عرفت هجوماً لم ينقطع منذ الحروب الصليبية الأمر الذي حال دون الاستقرار السياسي وبلورة تيارات ومؤسسات وحدوية كما سبق وأوضحنا.

(٤) ان جميع القوى الخارجية تمثل قوى مانعة أو «كارهة» لقيام كيان عربي واحد وان تباينت مستويات وأنماط ومبررات هذه القوى، وهذا يعني أن عبء الوحدة العربية أمام هذا الاجماع للقوى الخارجية يمثل عبئاً ثقيلاً جداً.

ثانياً: دور العامل المباشر ـ اسرائيل

حظيت اسرائيل باهتمام شديد من الكتّاب العرب ومن الباحثين الجامعيين نتيجة الاثر المترتب عن وجودها، وتكاد معظم هذه الدراسات تتفق على نقطة أساسية وهي أن اسرائيل جزء من الظاهرة الاستعمارية، ولكنها تختلف في شأن مدى خصوصية هذه الظاهرة، بمعنى، هل اسرائيل محكومة بالقوانين نفسها التي تحكم نشوء وتطور وزوال الظاهرة الاستعمارية أم لا؟

ومن دون الدخول في تفاصيل الوجود الصهيوني في فلسطين، يمكننا القول إن هذا الوجود شكل التحدي الأكثر خطورة لقوى الوحدة والتحرر في الوطن العربي، ولكن الخطورة تبرز في أن التنظيمات السياسية العربية كافة التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن فشلت فشلاً ذريعاً في تطويق الظاهرة

الاسرائيلية ومخاطرها. ويمكن اعتبار اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل والعلاقات العربية شبه العلنية الأخرى مع اسرائيل، مؤشراً كافياً على ما أشرنا اليه من فشل. ولسنا هنا في صدد مناقشة أسباب هذا الفشل، وإنما نحن في صدد مناقشة نتائجه مستفيدين من التجربة التاريخية، الأمر الذي يستدعي التنبيه الى أن رخاوة البيئة العربية أمام الضغط الاسرائيلي ستجعل الجميع يكتشف ـ ولكن ربما في وقت متأخر ـ ان الخطر الصهيوني ليس مقصوراً على فلسطين. وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة المتواضعة، فإن الفشل في الحروب والصراعات يمثل نصف سجل التاريخ، والهزائم العربية في العصر الحالي ليست مؤشراً على «عدم أهلية» المجتمع العربي لخوض الصراع دفاعاً عن نفسه، فالاعتراف بالفشل يشكل مقدمة أساسية لاعادة النظر في وسائل ادارة الصراع، لا سيما إذا كان صراعاً لا يحتمل الحل الوسط كالصراع مع الحركة الصيهونية...

ولكي لا نتجاوز حدود البحث ـ وهو أمر مغرٍ جداً عند البحث في اسرائيل، فإننا نطرح السؤال الذي يعنينا وهو: كيف يؤثر الوجود الصهيوني على العمل العربي المشترك؟ وقبل الدخول في تفاصيل التأثير الصهيوني نشير الى ان معظم ما ذكرناه في الصفحات السابقة حول الظاهرة الاستعمارية واثارها الداخلية والخارجية، ساهمت فيه في شكل أو في آخر الحركة الصهيونية، ولكننا في هذه الصفحات سنركز في شكل رئيسي على الدور

الاسرائيلي المباشر والمنفرد لكي نتمكن من رصد خطورة هذا الكيان بحد ذاته من دون أن يفهم من ذلك أننا نفصل بين وجود اسرائيل والنشاط الاستعماري القديم والجديد في الوطن العربي.

أما التأثير الصهيوني المباشر على العمل العربي المشترك فيتضح لنا من خلال سلسلة من الظواهر.

١ ـ الظواهر السياسية

ان ما نعنيه بالظاهرة السياسية يتمثل في مجمل السلوك المرتبط بطريقة أو بأخرى بالسلطة السياسية، سواء ذلك السلوك الذي يستهدف الدفاع عن السلطة أم الهجوم عليها، ويتمثل الدفاع عن السلطة بتبرير سلوكها وحشد الأنصار لها ودعم قدرتها على أداء مهامها، بينما يسعى الهجوم عليها إلى ابراز فشلها أو التشكيك في قدراتها، وليس مهماً هنا أي الاطراف أكثر صدقاً، بل ما يهمنا هو السلوك نفسه تجاه السلطة.

ويستند السلوك السياسي الاسرائيلي الى فكرة أساسية في الموقف من التوجهات العربية. وهو ما عبر عنه الكاتب الاسرائيلي المعروف هاركابي والذي يعتقد بأن اي تنسيق بين أي قطرين عربيين يعود بشكل أو بآخر بالضرر على اسرائيل(*)، بل انه لا يميز بين تقدمي ورجعي في الموقف النهائي من اسرائيل. غير اننا نستطيع القول، من دون حاجة الى اثبات، ان أي عمل وحدوي يمثل خطراً على اسرائيل لأنه يشكل أداة ضغط جديدة عليها، ومن هنا تسعى اسرائيل الى التأثير على البنية الداخلية

للسلطات العربية بطريقة تمكنها من استمرار عـرقلة الجهد العـربي المشترك: كيف؟

أ ـ المساعدة على حماية بعض الأنظمـة العربيـة الأقل وحـدوية: لقد تعرضت بعض الأنـظمة العـربية، لاسيـما في المشرق العربي، الى بعض الهزات الحادة أحياناً، بل ان بعضها صار موضع تساؤل حول امكان بقـائه في السلطة أم لا، وفي هـذه اللحظات بـالذات تقـوم اسرائيل بتحـريك قـواتها بشكـل يـوحي بـالاستعـداد لـدعم تلك الأنـظمة، بـل ان اسرائيـل عـبرت في بعض المنـاسبـات عن استعدادها للتـدخل دفـاعاً عن تلك الأنـظمة، وفي احيـان أخرى سـاهمت اسرائيل في تعـزيـز قـوة بعض الانـظمـة (في لبنـان عـام ١٩٨٢)، عدا عن استعدادها لتقديم خـبراتها الى أنـظمة أخـرى للدفاع عن وجودها ودون الدخول في تفاصيل سياسـات الانظمـة العربية التي تساهم اسرائيل في حمايتها، فإن التاريخ المعاصر يدلنا عـلى ان هذه الأنـظمة هي الاقـل حماسـاً للمشـاريـع الـوحـدويـة التحررية، الأمر الذي يعني أن اسرائيل تمثل احـدى الركـائز التي تستند اليها قـوى المعارضـة الداخليـة في المجتمع العـربي والتي لها توجهات غير وحدوية.

ب ـ عرقلة جهود بعض الاقطار العربية للتحرر من الاستعمار قبل الاستقلال: قد يبدو من قبيل التبسيط المفرط أن نتحدث عن دور اسرائيل في عرقلة جهود التحرر العـربي من الاستعمار، لا سيما وانها تمثل الظاهـرة الاستعماريـة في أجلى صـورها، ولكن مـا اردنا

تثبيته هنا التنبيه الى ان النشاط الاسرائيلي لم يكن محصوراً في فلسطين. ولعل التأييد الاسرائيلي لاستمرار الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر يمثل اشارة كافية على ذلك، بل ان حكومة بن غوريون تقدمت باقتراحات الى فرنسا تستهدف وضع خبراتها في متناول يد الفرنسيين من اجل استمرار استعمارهم بشكل ناجح للجزائر، ولذا دعت اسرائيل فرنسا الى ان تساعد الاوروبيين على احتلال الساحل الجزائري، واقامة دولة على غرار اسرائيل تكون مهمتها الدفاع عن الساحل وطرد السكان الاصليين الى المناطق الجبلية، كما عملت اسرائيل على ارسال شحنات من الاسلحة الى بعض المنشقين عن الثورة الجزائرية بهدف تحريك بعض الاقليات ـ كالقبائل ـ لعرقلة مسيرة الثورة الجزائرية وتطورها(٦)، كما ان معارضة اسرائيل لجلاء بريطانيا عن الخليج العربي ودورها في دعم قوات الامام البدر في اليمن . . الخ شاهدان على دور اسرائيل في عرقلة التحرر العربي الذي يمثل الخطوط الاولى في بناء عمل مشترك تتمثل افاقه القصوى في الوحدة.

ج ـ التسلل الاسرائيلي الى اجهزة الحكم والمعارضة في الوطن العربي: ولكي نثبت صحة هذا الزعم نعترف بداية بان ليس لدينا الوثائق الرسمية على ذلك، غير أن استقراء الاحداث ومقابلتها ببعضها يدلنا الى حد كبير على التسلل الاسرائيلي هذا. فعلى سبيل المثال كيف يمكن نقل الالآف من يهود الفلاشا من اثيوبيا عبر السودان من دون ترتيبات مسبقة مع اجهزة الحكم السودانية بل

ومع بعض العاملين في مرافق النقل السوداني، ولماذا كان المغرب احدى النقاط التي تتركز فيها النشاطات الدبلوماسية التي تنتهي بدعوات للقاء بين الاسرائيليين والعرب؟... ثم هل جاءت اتفاقية كامب ديفيد مع مصر من دون اختراق سابق؟... وكيف وصل ايلي كوهين الى مرتبة متقدمة في سوريا... والتسلل الاسرائيلي في لبنان؟ ودور بعض أصحاب الملايين الخليجيين في تسهيل التسلل الاسرائيلي لتلك المنطقة؟... وغيرها من النماذج.

ويرتبط بهذا التسلل بعد آخر يتسم بالعلاقة مع المعارضة، لا سيما من خلال قناة الأقليات، كالعلاقة مع بعض الموارنة ولا سيما شرائح مهمة في حزب الكتائب (على رغم انه حزب السلطة) أو العلاقة مع بعض الفصائل الكردية في الشمال العراقي وبعض العلاقات مع بعض القوى في جنوب السودان لا سيما في التمرد الجنوبي الأول. ويطلق الكتاب الاسرائيليون على العلاقة مع الاقليات اسم «حلف الضواحي»[٧]، والذي يستهدف اقامة عدد من الدويلات المستندة الى الأقليات لاضعاف المنطقة العربية بشكل أكبر من جهة، ولتبرير الوجود الاسرائيلي كجزء من دول الاقليات من جهة أخرى. وعلى رغم ان المجال لا يتسع هنا للاستفاضة في تناول هذا الموضوع حرصاً منا على البقاء في اطار البحث، الا اننا نؤكد على فكرة التسلل الاسرائيلي هذا الى اجهزة الحكم والمعارضة من خلال سلسلة من القرائن التي تدعم هذا الرأي، والخطورة المترتبة عن ذلك هي في أن هذا التسلل يستهدف

من بين ما يستهدفه، إعاقة اي عمل عربي مشترك وتأجيج النزاعات الداخلية التي تشكل مقتلاً للعمل المشترك.

د ـ **الضغط على الانظمة الوطنية**: لن نتوقف طويلاً امام هذه القضية، وتكفي الاشارة الى الدور الاسرائيلي في تكثيف الضغوط التي وجهت لمصر الناصرية وتعميقها سواء من خلال ادوات الضغط العسكري أم السياسي أم الاعلامي. ولو قارنا نصيب بعض السياسات العربية المحافظة في الوقت الحالي، مع مركز الثقل الذي تحتله في السياسات العربية، من الحملات الاعلامية الاسرائيلية قياساً لحملات الاعلام على مصر الناصرية، لهالنا الفارق الشاسع ودلنا على الموقف الاسرائيلي من التحرر والتقدم في المنطقة العربية وهما اساس العمل المشترك. وبعد ان تناولنا التأثير السياسي الاسرائيلي على البنية الداخلية للسلطات العربية، نتوقف لنرصد هذا التأثير على العلاقات بين الاقطار العربية:

(١) **الحاجز الاستراتيجي**: ان النظرة السريعة الى خريطة الوطن العربي تدل على الموقع الاستراتيجي لفلسطين، ويعني الموقع الاستراتيجي ذلك المكان الذي يمكن من خلال الوجود فيه، التحكم بأكبر قدر من عوامل الحركة في المنطقة التي ينتمي اليها ذلك الموقع، ولو نظرنا الى موقع فلسطين لأمكن لنا ملاحظة نقطتين مهمتين في التأثير على الوطن العربي ككل.

ـ يلاحظ من تتبع التاريخ العربي القديم والحديث والمعاصر، ان نقطة الدفع المركزية في اتجاه الوحدة أو في اتجاه الدفاع عن

المنطقة تتمثل في الجبهة الواصلة لسوريا بفلسطين ومن ثم بمصر، (ويمكن لنا ان نتفهم ذلك من خلال الحروب الصليبية أو تجربة محمد علي أو عبد الناصر، بل ان الانتقال السريع الى العاصمة الاسلامية من الجزيرة الى دمشق. . . وبغداد والقاهرة يعود في أحد اسبابه الى العامل الاستراتيجي)، كذلك فان هذه المنطقة مثلت المواقع العربية ذات التقاليد الحضارية والسياسية والمقدر لها أكثر من غيرها تحمل مسؤولية الحركة على الصعيد العربي، ولعل ما يوصف بعبقرية المكان لمصر يلخص ما أردنا الذهاب اليه.

يظهر مما سبق ان الوجود الاسرائيلي بمصر يمثل بحد ذاته احتلالاً لموقع استراتيجي يعيق الحركة من جهة، ويعيق الدفاع عن المنطقة من جهة ثانية، الى جانب تحطيم الترابط بين أجزاء «القلب» العربي من جهة ثالثة.

ـ بمثل ما يوفر الموقع الاستراتيجي لاسرائيل القدرة على شل القلب العربي، فانه يوفر لها الوجود في نقطة هي الأقرب من غيرها الى اكبر قدر ممكن من أجزاء الوطن العربي. ولكي نوضح هذه المسألة نشير الى خريطة رسمتها صحيفة «معاريف» الاسرائيلية عقب العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١، حيث رسمت الصحيفة خريطة للوطن العربي وفيها دائرة جعلت مركزها تل ابيب ومرَّ محيط الدائرة ب بغداد[٨]. وعند النظر الى المواقع الأخرى التي تمر فيها الدائرة، تدل على انه يمكن الوصول الى معظم المناطق العربية. ولم يكن

الهجوم الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تـونس الا تجسيـداً لهذه الفكـرة، بل ان مـا راج عن وجود اسرائيـلي في بعض الجزر الصغيرة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر ليس الا مؤشراً آخر على ما أشرنا اليه.

من خـلال ما سبق يتضـح لنا ان اسرائيل تحـطم الحـركـة في القلب - ونشير هنا الى دورها في اجهاض الوحدة المصرية السورية - مثلما تشل قدرة الأطراف على التأثير بطريقة أو بأخرى.

(٢) **مشكلة التعامل مـع الوجـود الصهيوني**: تـدل المراجعـة السريعة لقائمة الخلافات العربية على ان نسبة مهمة منهـا تعود الى الخلاف حول كيفية مواجهـة الوجـود الصهيوني، اذ ان ايـة خطوة تجاه أو ضد أو حتى الامتناع عن الحركة من قبل حكومة عربية، قـد يفجر سلسلة من المشاحنات والتوترات في العلاقات العربيـة، بل كثيراً ما تعـطلت المشروعات المشـتركة لهـذا السبب بالـذات، وان وجـود خلاف حول قضية جـوهريـة هو أمـر كاف لتعـطيل الجهـد المشترك في مجالات عدة، لا سيما نتيجة الترابط الشديد بين القضايـا السياسية والاقتصـادية خـاصة في دول العـالم الثالث الـذي ينتمي اليه الوطن العربي.

٢ - الظواهر الاقتصادية

بعد ان تحدثنا عن الظواهر السياسية على صعيد القطر الـواحد وعلى صعيد العلاقات بين الأقطار العـربية، نتـوقف عند الـظواهر الاقتصادية.

وقبل تناول الظواهر الاقتصادية نشير الى ان الصراع مع الكيان الصهيوني أدى الى خلق سلسلة من المؤسسات العربية المشتركة ذات الطبيعة الاقتصادية (مكاتب المقاطعة العربية) والسياسية (مثل العديد من اللجان المشتركة المنبثقة عن مؤتمرات القمة العربية خصوصاً المكلّفة بالاتصال بالقوى الخارجية أو ما اصطلح على تسميته بلجان تنقية الاجواء. . . الخ) والعسكرية (مثل القيادة العربية الموحدة أو اتفاقيات الدفاع المشترك)، غير ان الصفة الرئيسية لهذه المؤسسات انها ذات طبيعة غير انتاجية بالمعنى الاقتصادي المباشر الى جانب فشلها الواضح في ميادينها الخاصة.

وكما أشرنا في صفحات سابقة فان الوجود الصهيوني فرض على معظم اقطار المشرق العربي عسكرة اقتصادها، وهو أمر يستنزف الامكانات العربية التي كان من الممكن تسخيرها لأغراض انتاجية تضع الاسس التي يمكن ان تساهم في شكل أو في آخر في تنمية العمل المشترك، كما ان تحطيم الاقتصاد اللبناني يعود في شكل اساسي الى الدور الذي تلعبه اسرائيل حالياً في تسعير الحرب الأهلية من جهة والى دورها في خلق مشكلة الوجود الفلسطيني المهاجر في لبنان.

وعلى الرغم من ان الاقتصاد الاسرائيلي لم يتمكن حتى الآن من غزو السوق العربية، الا ان اتفاقية كامب ديفيد مع مصر فتحت الباب أمام مثل هذا الاحتمال. وتكمن الخطورة في قدرة الاقتصاد الاسرائيلي من خلال الارتباط بالقوى الاستعمارية على

التأثير في بنية الاقتصادات العربية وربطها بمسارات غير وحدوية، مع الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الاسرائيلي مزود بجميع تقاليد المجتمع الرأسمالي في كيفية الهيمنة على الاقتصادات المتخلفة وتطويعها في شكل أو في آخر.

ويمكن الاستدلال على سلسلة من المعطيات من خلال تحليل العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي الذي سبقت الاشارة اليه، غير أن ما يهمنا في هذا المجال هو أن العدوان يمثل معارضة اسرائيلية واضحة، ومادية لأي مشروع عربي يمكن أن يحقق قفزة نوعية في التطور التكنولوجي العربي، وعلى الرغم من التفسيرات التي قدمها بعض الكتاب الغربيين عن رغبة اسرائيل في احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط، فاننا نعتقد ان اسرائيل تعارض وبكل قوة اية مشروعات عربية ذات صبغة استراتيجية.

٣ ـ الظواهر الاجتماعية

يمكن القول ـ وتجنباً للتكرار ـ ان السلوك الاسرائيلي تجاه الوطن العربي في هذا المجال، لا يختلف كثيراً عن سلوك الدول الاستعمارية الذي سبقت الاشارة اليه لا سيما في مجال استخدام الأقليات أو تأجيج العصبيات وتعميق الروح العشائرية أو محاولة تمزيق البنية الداخلية للمجتمع العربي من خلال المخدرات أو الافلام الجنسية. . . الخ.

خلاصة القول، انه اذا كان الاستعمار التقليدي قد ساهم في

تمـزيق الوطن العـربي الى وحدات عـديدة واضفى عليهـا الصفـة القانونية واربك بناء مؤسساتها الداخلية من خلال عـدم الاستقرار الطويل، فان اسرائيل ورثت هذا الوضع وعملت بنجاح للحفـاظ عليه من خلال القوة العسكرية المباشرة أحياناً، ومن خـلال التسلل الهادىء الى داخل الوطن العربي عـبر سلسلة من القنوات التي اتينـا على ذكرها أحياناً أخرى.

هوامش الفصل الثاني

(١) جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» ورقة قدّمت الى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٤٨٧.

(٢) Robert Owen Freedman, *Soviet Policy toward the Middle East since 1970* (London: Praeger, 1975), pp. 4-5.

(٣) James Rosenau, *The Study of Global Interdependence* (London: Frances Pinter, 1980).

(٤) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٦ - ٢٧.

(٥) وليد سليم عبد الحي، **مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٦٧ - ١٩٧٨** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩)، فصل ٣.

(٦) محمد محمود ربيع، **أزمة الفكر الصهيوني المعاصر**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٩٣.

(٧) **الملف** (قبرص)، (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧).

(٨) وليد سليم عبد الحي، «موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٥ (آذار/ مارس ١٩٨٦)، ص ١٢١.

الفصل الثالث
المعوقات المركبة

من بين القضايا التي كثيراً ما تناولتها الدراسات العربية، تلك الخاصة بتحديد المتغير الرئيسي من بين سلسلة المتغيرات المسؤولة عن التخلف أو التفكك العربي، فهل هي العوامل الداخلية (خصائص الشخصية القومية العربية، نمط الانتاج، النظم السياسية والاجتماعية. . . الخ) أم هي العوامل الخارجية (القوى الاستعمارية بشتى أشكالها)[1] أم هي تفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية؟

ويبدو لي أن هذه القضية تستحق منا التوقف نظراً لما نعتقده من أهمية لها، وبخاصة في أنها تلخص تصورنا للمتغير الرئيسي في تفسير التفكك العربي وتعثر العمل المشترك.

إن القول بالداخل ـ والخارج هو في تقديري أمر مرتبط

بالجهة التي نقف فيها، ولو انتقلنا الى الجهة المقابلة، فإن الصورة السابقة ستأخذ وضعاً معاكساً تماماً، ولكي نوضح هذه المسألة نأخذ مثالاً من البيئة العربية، فالوطن العربي يمثل عاملاً خارجياً بالنسبة الى بريطانيا، وبريطانيا تمثل عاملاً خارجياً بالنسبة الى الوطن العربي أو على الأخص بالنسبة للبلدان التي كانت بريطانيا تستعمرها. واذا كانت بريطانيا مثلت عاملاً خارجياً في اضعاف البنية الداخلية العربية بسبب استعمارها لأجزاء عربية وبسبب تقسيمها ـ أو مساهمتها ـ في تقسيم هذه الأجزاء. . . فإن هذه الاقطار العربية ساهمت هي الأخرى في حالة التراجع التي عرفتها بريطانيا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، اذ ادى تفكك الامبراطورية؟ بفعل عوامل عدة من بينها موجة التحرر والاستقلال (ومن بينها الجهود العربية في هذا المجال) الى ضعف بريطانيا الذي أشرنا اليه. ألم يساهم العرب (ثورة ١٩٥٢ في مصر، ثورة العراق ١٩٥٨، الثورة الليبية ١٩٦٩، عمليات التأميم. . . الخ) في اضعاف هذه الامبراطورية ذلك يعني في حقيقة الأمر أن القضية ليست صراعاً بين داخلي وخارجي وإنما هي صراع بين داخلين، بين الداخل العربي والداخل البريطاني أو الفرنسي أو الامريكي. . . الخ، فهو لم يهزمني ـ كعربي ـ لضعف بنيتي الداخلية فقط، بل نتيجة قوة بنيته الداخلية كذلك، ومن هنا تصبح محصلة الصراع دائماً تعبيراً عن قدرة أحد الأطراف على تطويع وتكتيل بنيته الداخلية بشكل أفضل من غيره. فارسال المستشرقين الى المنطقة العربية لدراستها تعبير في حقيقة الأمر عن

تطور ادراك دوائر صنع القرار في ادارة الصراع. وقـدرة جيوشهم على الوصول الى بلادنا ناتجـة عن تطور علمي وقـدرة على تكتيـل القـوة بشكل أفضـل منـا. . . . وهكـذا نستـطيـع أن نفسر قـدرة العرب على بناء دولتهم الاسلامية في لحظة ضعف البنية الداخليـة لـرومـا وفـارس(٢). . . بـل وفي العصر الحـديث ألم يلعب الصراع الداخلي في فرنسا دوراً في تعزيز فكـرة الانسحاب من الجـزائر الى جانب قدرة الثورة الجزائرية على التكتيل للقوى؟. . . من هنا نرى أن النظر الى القوى الخارجية كشيء مجرد لا يعكس حقيقة الأمـر، **لأن هـذه القوى الخـارجية ليست الا تعبيـراً عن بُنى داخلية، لأن الأساس في القوة والضعف هي البنية الداخلية.** فإذا فسرنا ضعفنا بأنه نتيجة لقوة الاستعمار، فكيف نفسر قوة ذلـك الاستعمار؟ اننـا لا نرى الأمر الا صراعاً بين داخلين.

المسـألة الأخـرى، وهي ذات بعد تعبـوي إن صـح التعبـير، فـالقول بـأولويـة العامـل الخارجي يصبـغ مسـار الصراع بصبغـة قديمة، أي أن الأمر مرهون بضعف القوى «الخـارجية». . . ولكن كيف؟ واعتقد أن ذلك لا يحدث الا لأسباب عدة بينها تقوية ذاتنـا مثلما حدث في مساهمتنا في اضعاف بريطانيا وفرنسا. . . الخ.

ومن هنـا يصبح مـا أشرنا اليـه في الفصل الثـاني مؤشراً عـلى **قـدرة النظم الاستعـمارية نتيجـة تطور بُنـاها الـداخلية بشكـل أو بآخر على استغلال ضعف بنيتنا الداخليـة من جهة، بمثـل القدرة على الاستفادة من عناصر القوة في بُناها الداخلية من جهة ثانية.**

والصراع بين «داخلنا» و «داخلهم»، يؤدي الى خلق سلسلة من النتائج التي تعكس طبيعة توازن القوى في لحظة من اللحظات لهذا الصراع بين «داخلنا» و «داخلهم»، وهو ما سوف نتناوله في القسمين التاليين:

أولاً: طبيعة النظم السياسية العربية

ذكرنا في صفحات سابقة ان الكيانات السياسية تواجه مطالب من الداخل والخارج، وعليها أن تلبي مطلباً على حساب الآخر أو أن تعمل على التوفيق بينهما[٣]. دون أن يفهم الأمر على أنه مسألة بسيطة، كما يوحي ما قلناه للوهلة الأولى، أو انها مسألة ذات طبيعة رياضية يمكن ضبطها بسلسلة من المعادلات.

ويشكل مطلب «الوحدة» أو «التكامل» أو «التنسيق» أو «التضامن» مطلباً داخلياً في المجتمع العربي، وعلى رغم ذلك، فإن هذا المطلب لم يحظ بالاستجابة له من قبل الأنظمة السياسية العربية على وجه العموم. ونعتقد بأن تعثر أو تلكؤ الأنظمة السياسية في الأقطار العربية بالاستجابة لهذا المطلب يعود أساساً الى طبيعة هذه الأنظمة من ناحية، والى التباينات الناجمة عن هذه الطبيعة من ناحية ثانية، ومن خلال هذين العاملين المترابطين يمكن تحليل سياسات الأنظمة العربية تجاه الوحدة... التكامل... التنسيق... التضامن على النحو التالي:

١ ـ العقبات الناجمة عن طبيعة الأنظمة السياسية العربية: أي أن البنية الداخلية لهذه الأنظمة هي في حد ذاتها عقبة على النحو التالي:

أ ـ **غلبة الفرد على المؤسسة:** إن الفارق الأساسي بين الفرد والمؤسسة في مجال صنع القرار السياسي (الخاص بموضوعنا فقط) يتمثل في سرعة اتخاذ القرار لدى الفرد، بينما تأخذ المؤسسة وقتاً اكبر بهدف الدراسة وتبادل الرأي وتكييف ذاتها لمواجهة هذا القرار، عدا عن احتمال التصارع الداخلي في المؤسسة الواحدة أو تصارعها مع المؤسسات التي دونها أو الأعلى منها، بمعنى أن الفرد يتجنب المساوىء المعروفة عن البيروقراطية. ويلاحظ أن دور الفرد يزداد في لحظات الأزمة الحادة أو المفاجئة والتي تتطلب قراراً سريعاً (وهو أمر يختلف عن الوحدة أو التكامل... الخ من سياسات تحتاج لأكبر قدر من الأناة والمشاركة الواسعة).

غير أن هناك وجهاً آخر لهذه القضية، وهو التراجع عن القرار، اذ مثلما كان الفرد اسرع من المؤسسة في اتخاذ القرار فإنه اسرع منها كذلك في التراجع عنه، وذلك للأسباب نفسها التي ذكرناها.

ويبدو من النظرة السريعة على بنية السلطة في الاقطار العربية على أنها ذات طبيعة فردية الى حد بعيد، اذ ان تغير صانع القرار ـ الرئيس ـ في قطر ما قد يقود الى تغير تام في سياسات ذلك القطر.

ومن هـذا المنطلق، نـرى أن سياسـات العمـل المشـترك **التي تضعهـا الأنـظمـة** هي قـرارات فـردية في أغلب الأحيـان يسهـل التراجع عنها بمثل ما يسهل أخذها. ويرتبط بهذه المسألة مـا يمكن تسميته بسلسلة اجراءات مـا بعـد القـرار، اذ لا يتم ايكـال القرارات لمؤسسات يعهد اليها تنفيذ هذه القـرارات بجدية وذلك لعدم ثقة صناع القرار في المؤسسات من جهة،ولعـدم جدية القرار اساساً من جهة ثانية.

وينطبق وصف الفردية على جميع الأقطار العربية تقريباً. وقـد يشار الى ان الحكومات المحافظة في المجموعة العربية اكثر استقراراً في تـوجهـاتهـا، كـما أنها تعبـير عن حكم مؤسسي (العشـيرة أو الأسرة)، غـير أن هذه الحكـومات تفتقـد من نـاحيـة الى التصـور الـوحدوي التقـدمي،كما أنها من نـاحية ثـانيـة تفتقـد الى المؤسسـة السياسية لصنـع القرار (فمعـظم بلدان الخليج بـدون برلمـانات أو أحـزاب أو هيـاكـل سيـاسيـة بـالمعنى المعـاصر)، اذ ان المؤسسـة السياسية ليست مجموعة أفراد (العائلة أو العشيرة) بل هي تجسيـد للقوى الشعبية وللمشاركة الواسعة في اتخاذ القرار.

ب ـ استخدام سياسـات العمل المشـترك ـ في مختلف الميادين ـ كـأدوات للتكيف مـع الـظروف الـطارئـة اكـثر من استخـدامهـا كسياسات ذات طبيعة تراكمية تؤدي في النهاية الى تعميق الروابط المشـتركة : ويمكن مـلاحـظة ذلـك من خـلال سلسلة واسعـة من الأمثلة،بـدءاً من «الغـزل» الإعـلامي الى قـرارات تشكيـل لجـان

وحدوية أو بناء مشاريع استثمارية. . . الخ.

ويبدو أن سياسات العمل المشترك ـ الرسمية ـ هي أدوات صراع بين الأنظمة العربية أكثر منها أدوات تعميق الروابط. (لاحظ في هذا المجال المشاريع السودانية الليبية، السودانية المصرية، الجزائرية التونسية، الاردنية العراقية، . . . الخ)، أي أن الأنظمة العربية تستخدم في اغلب الأحيان سياسات العمل المشترك كآليات للتكيف سواء مع توجهات وحدوية داخلية قوية (فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن) أم مع ضغوط خارجية (كما هو الحال في الفترة الحالية). وعلى أن يفهم من الضغوط الخارجية بأنها القدرة لتلك القوى على التلاعب بمتغيرات البنية الداخلية العربية بشكل يحقق اهداف هذه القوى.

ج ـ ضعف أدوات الضغط السياسي الداخلي على الأنظمة العربية: ونقصد بذلك مجموعة القوى الضاغطة (المؤسسات المالية أو الانتاجية أو النقابية) واحزاب المعارضة (لا سيما ذات التوجه القومي) أو منابر التعبير عن حرية الرأي (كالصحف ووسائل الاعلام الأخرى).

اذ تدل المراجعة السريعة للأنظمة السياسية العربية على أنها أما أنظمة الحزب الواحد (دون أن يكون للحزب تلك الدلالة القوية التي يوحي بها) أو انظمة العائلة الواحدة، وبالتالي فإن المشاركة السياسية لا سيما الضاغطة منها في اتجاه السياسات القومية ضعيفة الى حد بعيد. ومع أن ذلك عائد الى سلسلة طويلة من

الأسباب التي قد تخرجنا عن البحث اذا استفضنا في شرحها، فإننا يمكن ابراز عامل اختفاء التقاليد الديمقراطية في التاريخ السياسي العربي في شكل أساسي.

بعد ذلك نعود الى تناول العقبات الناجمة عن طبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية.

٢ ـ طبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية: تتحكم مجموعة من القنوات والتصورات في العلاقات بين نظام عربي وبين غيره من الأنظمة على المستوى الثنائي أو الجماعي، وتعكس هذه القنوات الأوضاع الداخلية والخارجية في آن واحد، ويمكن تناول هذه القضايا على النحو التالي:

أ ـ طريقة الوصول إلى السلطة ومأزق عدم الثقة في الآخرين:

إن الدراسة المتأنية لطبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية تدل على بعد سيكولوجي مهمل في الدراسات العربية الى حد بعيد، ونقصد بذلك نقص محاولات تفسير «عدم ثقة» الأنظمة العربية في بعضها البعض، ومن الصعب تصور أي جهد مشترك ـ ثنائياً أو جماعياً ـ من دون توافر هذا العامل. ونعتقد بأن عدم الثقة يلعب دوراً خطيراً في فشل اكثر المحاولات لخلق نوع من العمل المشترك. ويمكن الربط بين عدم الثقة وبين طريقة الوصول الى السلطة في الاقطار العربية، اذ ان معظم الأنظمة السياسية العربية تقريباً وصلت الى السلطة عبر وسائل سرية قد تتباين في طبيعة

الوسيلة وتطورها، ولكنها وسائل تلف نـوعاً من الغمـوض والسرية داخلهـا، فهي إمـا تنـظيـمات سريـة نشـأت في «ظلمة الانفاق»، وتمكنت من خــلال هـذه الانفــاق من قلب السلطة والجلوس في مكـانها، وأما هي تجلس عـلى كرسي السلطة مـدعـومـة بـالأيـدي الخفية الخارجية بشكل أو بآخر. وقد ادت عقلية الانفـاق السياسيـة هذه الى خلق مركب سيكولوجي معقد الى حد بعيـد لدى الـزعماء العـرب يتمثل بشكـل مكثف في عـدم الثقـة في الآخـرين، اذ ان الزعماء العرب ينظرون الى أي حزب سياسي أو حـركة سيـاسية في اقطارهـم أو أقطار عربية اخرى على أنها نمـوذج مكرر يحفـر أنفاقـه الخاصة ليصـل الى السلطة مثلما فعلوا هم، ومن هنا تـظهر اسس عـدم الثقة التي تجـرف في طريقهـا كـل محـاولات بنـاء مؤسســات مشتركة مع الآخرين، أو اعداد البنية الذاتية للاندماج في مؤسسات عـربية مشتركة. وعـلى هذا الأســاس يمكن مقارنـة سلوك القيادات العربية بالقيادات الاوروبيـة (مع عـدم اغفالنـا للعوامـل الأخرى المهمة)، فالثانية تدير لعبتهـا تحت الشمس وعبر صنـاديق الاقتراع مما يجعل قواعد اللعبة واضحة الى حـد بعيد، بينـما ادارة اللعبة في الانفـاق المـظلمـة تجعـل القـواعـد غـير واضحـة وتعمق المـركب السيكولوجي المعقد والمتجسد في عدم الثقة بالآخرين.

ب ـ تباين الأنظمة السياسية والايديولوجيات التي تعتنقها هذه الأنظمة: تعكس الخريطة السياسية العربية انماطاً مختلفة من النظم السياسية، فمنها النظم التي وصلت الى السلطة عبر ثورات سريـة

مسلحة (على الرغم من التناحر الداخلي والانقلابات) وتبرز الجزائر واليمن الديمقراطية كمثالين واضحين في هذا المجال، وهناك أنظمة اخرى ذات طبيعة انقلابية كأكثر الجمهوريات العربية الأخرى، الى جانب نمط ثالث من الأنظمة المحافظة على رغم التباين في درجة المحافظة هذه. وقد ترتب عن ذلك تباين في الهياكل السياسية وأجهزة صنع القرار (ان وجدت) على الرغم من اقرارنا بأن الفرد يحتكر سلطة اتخاذ القرار الى حد بعيد.

أما الوجه الآخر للتباين فيتمثل في التباينات الايديولوجية، فبعضها اقرب الى الماركسية منه الى أية ايديولوجية اخرى، والبعض الآخر له صبغة قومية، وثالث ذو توجهات وطنية الى حد بعيد، وهناك بعض رابع تحكمه سلسلة من الاعراف والتقاليد التي يصعب اضفاء صفة الايديولوجية عليها.

غير أننا لا يجوز أن نعطي هذه التباينات (البنيوية والايديولوجية) أهمية كبيرة، لأن افتراض العكس (تماثل الايديولوجيات) لا يؤدي بالضرورة الى خلق عمل عربي مشترك، ولنا في العلاقات السورية العراقية خير دليل على ذلك.

وتدل احدى الدراسات المطبقة على نشاطات الجامعة العربية، ان الايديولوجيا لا تلعب دوراً مؤثراً «خصوصاً في المناقشات التي تدور حول مشروعات التكامل الوظيفي والتنمية القومية عموماً، وقد تأكدت صحة هذه الفرضية من خلال تتبع المناقشات حول قضايا محددة، وبمقارنة مواقف وفود الأقطار الملتزمة بايديولوجيات محددة» . . . وتشير الدراسة الى «اختيار

دولتين من الدول النفطية ذات الفائض النقدي ولكنهما مختلفتان جذرياً في الانتماءات الايديولوجية المعلنة، واختيرت دولتان فقيرتان تنتميان الى ايديولوجيتين مختلفتين، ودرست مواقف كل من هذه الدول الأربع تجاه قضايا محددة. . . وفي كل الأحوال لم نجد اختلافات مهمة في مواقف وفودها»[٤] وتضيف الدراسة انه «اذا كان التعامل الايديولوجي لا يلعب دوراً. . . الا أن الخلافات السياسية بين الدول تفرض نفسها على سلوك الوفود في الجامعة العربية» وتدرج بعض الأمثلة مثل: (١) ان الدول تخفض مستوى تمثيلها اذا عقدت دورة المجلس في عاصمة دولة يوجد معها نزاع سياسي.

(٢) تتردد الوفود احياناً في التثنية على مواقف واقتراحات وفود دول اخرى لا لسبب سوى وجود خلافات سياسية. . . وفي بعض الأحيان قد تأخذ وفود الدول المتنازعة مواقف متعارضة وتتناقض مع مواقفها السابقة[٥] والى جانب ما توصلت اليه الدراسة السالفة الذكر والتي رأينا أن ننقل ما ذكرته في هذا السياق حرفياً تقريباً، يمكن لنا القول ان الأنظمة العربية تتبنى سياسات براغماتية ـ في أكثر الأحيان ـ ولكنها تتأثر في بعض سلوكياتها بالجوانب الايديولوجية، اذ ان كل قطر يسعى الى تعزيز موقعه في خريطة القوى العربية اكثر من سعيه الى تعزيز القوة العربية في خريطة القوى الدولية.

خلاصة القول في مسألة الايديولوجيا أو تماثل بنية النظم السياسية، هي أنها عامل مساعد إن وجدت، ولكن هذا الوجود لا يعني بالضرورة تحقيق التكامل أو التنسيق أو الوحدة، كما أن

عدم وجودها لا يحول بالضرورة دون تحقيق التكامل أو التنسيق.

ج ـ الموقف من الوحدة أو التكامل: يبدو أن من المبالغة الافتراض بأن كل الاقطار العربية ـ من خلال الأنظمة السياسية ـ ترغب وتسعى اليه او مقتنعة في التعاون العربي من منطلق قومي، بل يمكن الاعتقاد بصحة ما ذكره رئيس احد الوفود العربية للجامعة العربية عندما قال «اعتقد أن الأمر يتلخص في شيء واحد هو: هل هناك ارادة في العمل العربي المشترك أو لا توجد هذه الارادة، وانني اجزم انه لا توجد ارادة حتى الآن في العمل العربي المشترك»[٦].

ولعل مراجعة الوثائق الدستورية للأقطار العربية تشير الى حالة التردد وعدم الوضوح في الارتباط بالأمة العربية. وتبرز هذه القضية في المواثيق الدستورية لاقطار المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) اكثر مما هي عليه في اقطار المشرق العربي، اذ ان المجموعة الأولى تعيش نوعاً من الحيرة أو ربما هي تعبير عن صراع قائم حول ما اذا كانت أمماً أم شعوباً، بل أحياناً تجد الوصفين (امة، شعب) في الوثيقة الواحدة نفسها، ثم هل هي عربية.. ام اسلامية أم كلتاهما معاً، وهنا نجد الظاهرة السابقة نفسها، ولعل افضل تعبير عن هذه الحيرة والتردد نجده في احد مواثيق جبهة البوليساريو، اذ ينص دستورها على «ان الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية تنتمي الى الأمة العربية والأسرة الافريقية وكتلة العالم الثالث»... ويكاد هذا النص يمثل المحور الذي تدور حوله مواثيق اقطار المغرب العربي.

د ـ مدى اهلية بعض القيادات السياسية العربية: من بين

التطورات التي يعرفها المجتمع الدولي المعاصر ظاهرة التعقيد والترابط الشديد بين الدول في مجالات عديدة، الى جانب تزايد اضفاء الطابع الفني على قطاعات واسعة من قطاعات العلاقات الدولية. وقد أدت هاتان الظاهرتان الى جعل تحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية في غاية التعقيد، وهو الأمر الذي يستوجب الاستعانة بأكبر قدر ممكن من الخبرات المتنوعة، لا سيما وأن الأمور اصبحت اعقد من أن يبدي السياسي رأيه فيها على غرار ما كان يجري في السابق. فارتفاع الاسعار أو شراء نوع من الأسلحة أو إقامة مشروع استثماري... الخ من أنماط العلاقات التي تحتاج الى معرفة واسعة ودقيقة ليمكن اتخاذ قرارات سليمة فيها[٧].

وحيث ان الأنظمة العربية تعيش هذا الواقع، فإن عليها أن تتعامل معه، ولكن طغيان صفة الفردية يحول دون جعل الخبرات الفنية ذات وزن وتأثير في اتخاذ القرار. ولكن الأمر الأكثر خطورة هو الشك في أهلية بعض القيادات للتعامل مع واقع دولي أو قومي أو حتى محلي بهذا التعقيد. فمن خلال مراجعتنا لبعض الكتب الموسوعية تبين لنا أن قرابة ٣٠ بالمائة من الزعماء العرب لا يحملون شهادات علمية في أي حقل من حقول المعرفة[٨]، ولا نعتقد أن مثل هذا الأمر لا ينعكس بشكل سلبي على مجمل السياسات العربية ومن بينها سياسات العمل العربي المشترك.

٣ ـ العلاقة بين القوى الداخلية ـ النظام السياسي ـ والقوى

الخارجية وأثر ذلك على العمل العربي المشترك: قبل أن ندخل في مناقشة هذه القضية نشير بايجاز الى السبب الذي جعلنا نضع النظم السياسية العربية تحت عنوان العوامل المركبة ولم نضعها تحت عنوان العوامل الداخلية. فمن جهة يمثل النظام السياسي نقطة صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي، كما أن شمولية الظواهر السياسية (لا سيما ما يتعلق منها بالعلاقات السياسية القومية أو الدولية) تجعل من الصعب النظر اليها كعامل داخلي بحت، أي إننا أفردنا لها فصلاً منفصلاً لأنها تعبر عن نقطة تفاعل الداخل والخارج في أجلى صورها.

بعد ذلك نعود الى العلاقة بين الداخل والخارج وأثر ذلك على العمل المشترك. فاضافة الى ما سبق وأشرنا اليه من أن الصراع هو بين داخلين، فإننا نعتقد بضرورة التسليم بقضيتين لكي نرى العمل المشترك رؤية سليمة:

أ ـ اعتبار الصراع مع القوى الخارجية ظاهرة طبيعية، وبالتالي ضرورة الاستعداد للصراع، ولا يجوز تصور وجود الأمة العربية في الفراغ.

ب ـ إن عدم القدرة على التكيف مع المظاهر المتغيرة للصراع يعني الانقراض بالمعنى الحرفي الذي استخدمه داروين. وهذا التكيف قد يأخذ طابع امتصاص آثار الصراع (الهزيمة)، أو استغلال الانتصار لخلق أسس جديدة لمواجهة المستقبل أو القدرة على تحييد قوى الصراع ولو الى حين.

ولكي لا نغرق في الجانب النظري نطبق الأمر على ثلاث ظواهر في الحياة السياسية العربية المعاصرة، ونرى كيف تتداخل العوامل الداخلية والخارجية لتعرقل العمل المشترك ثم لنرى أي العاملين هو الأساس في العرقلة.

(١) الظاهرة السياسية الأولى: قضية الصحراء الغربية: وبالطبع لن ندخل في تفاصيل هذه القضية، بل سنكتفي بعرض موجز للغاية لها، لنربط بعد ذلك بينها وبين العمل المشترك.

ففي عام ١٩٧٥ وقعت اتفاقية ثلاثية، عرفت باتفاقية مدريد بين كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا، جرى بموجبها الاتفاق على تسليم اسبانيا لكل من المغرب وموريتانيا اقليم الصحراء الغربية، وسحبت اسبانيا قواتها، وهي العملية التي اكتملت في شباط/فبراير ١٩٧٦. وفي المقابل حصلت اسبانيا على تنازلات في منطقتين اخريين هما سبته ومليلة (وهما مدينتان ساحليتان مغربيتان)، الى جانب الحق في صيد السمك في السواحل المغربية والصحراوية، ودفع بعض التعويضات للمغرب. وبالفعل تقدمت القوات المغربية والموريتانية واستولت على اقليم الصحراء الغربية، وهو ما ادى الى نزوح عشرات الآلاف من سكان الصحراء والتمركز في مناطق مدينة تندوف الجزائرية، ويقدر عدد سكان الصحراء طبقاً لما تذكره مصادر جبهة البوليساريو بنحو ٨٠٠ ألف نسمة بينما تشير تقديرات أخرى الى أن عدد الذين يعيشون في المعسكرات والمخيمات يتراوح ما بين ١٥٠ و ١٦٥ الف نسمة[٩].

وقد رأت قوى سياسية من الصحراويين أن الوجود المغربي في الصحـراء ليس شرعياً، ونظمت حركـة سياسيـة عسكريـة وبدأت تعمل ضد القوات المغربيـة بدعم جـزائري (وكـانت هذه الحـركة المعروفة بالبوليساريو قد بدأت العمـل ضد الاسبـان عام ١٩٧٣). وفي شباط/فبراير ١٩٧٦ اعلن عن قيام الجمهورية الصحراوية ممـا زاد العلاقات الجزائرية المغربية تردياً.

وبعد هذه العجالة نتوقف عند التـوجه العـام للعمل المشـترك في المغــرب العــربي، اذ عــرفت السنـوات الممتــدة بــين ١٩٥٨ و ١٩٧٠ مساعي نشطة وحواراً واسعاً حول الوحدة، وبدأت هذه المسيرة بمؤتمر طنجة عام ١٩٥٨ الذي ضم قادة الأحزاب الرئيسيـة الثلاثة في تونس والجزائـر والمغرب، وفي عـام ١٩٦٤ جرى انشـاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب الكبير، وجرت بشكل دوري دراسة سلسلة من مشاريع الاندماج الاقتصادي بـين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠.

والتساؤل الآن: لماذا توقفت مساعي ومشاريع الانـدماج بـين بلدان المغـرب العربي؟ وبـالطبـع هناك سلسلة من الاسبـاب، ثم هناك مساعٍ ثنائية، ولكننا فقط نشير الى أنه منذ عـام ١٩٧٥ (أي العام الذي وقعت فيه اتفاقية مدريد) لم يجتمع وزراء الاقتصـاد في المغـرب العربي عـلى الاطلاق، كـما أن العـام التـالي (عـام اكـمال الانسحاب الاسباني) شهد توقيـع اتفاقيـات انفراديـة بين كـل من تونس ـ الجزائر ـ المغرب مع مجموعة السوق الاوروبية المشتركة.

إن المشكلة هنا ـ في احد أبعادها ـ تتمثل في عدم التطور الداخلي للمجتمعات والأقطار العربية والذي يتجسد بعدم خلق آليات للتعامل مع المشكلات الطارئة سواء بحلها أم على الأقل بتجميدها أم تحييد آثارها على الجوانب الأخرى للعلاقات بين هذه الأقطار. ولعل ما يثبت ذلك يتمثل في أن منظمة الوحدة الافريقية وليس الجامعة العربية هي التي تسعى الى تسوية النزاع بين الأطراف العربية.

إن المثال السابق، يدل على ان انسحاب القوات الاستعمارية عقّد العلاقات العربية اكثر، على الرغم من أن التصور البديهي يفترض أن يساهم في تطور هذه العلاقات. فالاستعمار سحب وجوده المباشر لأن بنيته الداخلية ادركت أن الانسحاب افضل من البقاء، بينما لم تتمكن البنيات السياسية الداخلية العربية من استيعاب ذلك واستغلاله نحو الأفضل.

(٢) الظاهرة السياسية الثانية: اتفاقية كامب ديفيد: يمكن اعتبار اتفاقية كامب ديفيد من اخطر التطورات السياسية في المنطقة العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتتركز خطورتها في إقرار أكبر واقوى حكومة عربية بوجود شرعي صهيوني في فلسطين. وأدى هذا الموقف من قبل النظام السياسي المصري الى سلسلة من ردود الأفعال في الأقطار العربية الأخرى، تمثلت في احد جوانبها في تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية والنشاطات المرتبطة بها كافة.

واذا ادركنا أن مصر ـ وبالذات الناصرية ـ شكلت المحور الرئيسي لمعظم مشروعات العمل المشترك على الصعيد العربي، وانها تمثل لأسباب عدة، مركز الثقل في الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية، فإن النتيجة التي نصل اليها أن اتفاقية كامب ديفيد عطلت دور مركز الثقل هذا، وأدت الى تعميق الاضطراب في الحركة العربية عموماً.

وعلى رغم اقرارنا بتأثير الضغط الخارجي لتسهيل اتخاذ القرار المصري بالموافقة على اتفاقية كامب ديفيد، الا اننا نعتقد أن السبب الرئيسي ـ ولا نقول الوحيد ـ يعود الى تغيير شخص صانع القرار السياسي، اذ ادى تولي الرئيس الراحل أنور السادات رئاسة الدولة الى خلق تحول شبه تام في مسار السياسة المصرية التي وضعها عبد الناصر.

إن عدم تطوير المؤسسات السياسية الفاعلة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية تؤدي الى جعل مقادير المجتمع مرهونة بتوجهات أفراد محددين لا سيما في المدى القصير. وهكذا نلاحظ كيف تؤثر طبيعة النظام السياسي في دفع أو عرقلة جهود العمل العربي المشترك، حيث سهل غياب المؤسسات السياسية في مصر على القوى الخارجية عملية التلاعب بالفرد الذي اصبحت مقادير المجتمع في قبضته.

(٣) الظاهرة السياسية الثالثة: مجلس التعاون الخليجي:

اذا كانت الظاهرتان السابقتان لهما صفة سلبية (تعطيل العمل

المشترك) فإن هذه الظاهرة ذات صفة ايجابية، اذ أدت التغيرات في البيئة الدولية (الثورة الايرانية، الوجود السوفياتي في افغانستان، الحرب العراقية الايرانية) والتطورات الداخلية (سلسلة من اعمال العنف في بعض بلدان الخليج العربي) الى دفع بلدان الخليج الى اصدار الوثيقة التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي في أيار/مايو ١٩٨١ ليضم ستة اقطار هي السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان. وتسعى هذه الأقطار عبر المجلس الى تنسيق سياساتها الدفاعية والأمنية والاقتصادية والتربوية، وبدأت فعلاً في انشاء سلسلة من اللجان والهيئات لمتابعة ذلك.

ومع اقرارنا بأن هناك قدراً كبيراً من الصحة في القول بأن المجلس التعاوني الخليجي يندرج في اطار استراتيجية عامة، تصورتها الادارة الامريكية المتلاحقة منذ عهد الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي[10]، الا أننا نريد اثارة نقطة تعكس الدور الذي تلعبه البنية الداخلية في التأثير على مسارات العمل العربي المشترك، الذي «يفترض» أن مجلس التعاون يمثل أحد أشكاله. فعند مراجعة المشروعات التي قدمت قبل اصدار الوثيقة التأسيسية، نلاحظ أن المشروعين السعودي والعماني اصطبغا بصبغة أمنية الى حد بعيد (بالتركيز على التعاون العسكري وفي مجال الأمن الداخلي) بينما طغى على المشروع الكويتي البعد التنموي (التعاون الاقتصادي والتربوي والتعليمي... الخ من دون اغفال بعض الجوانب الدفاعية). وتدل الدراسات

المتخصصة في المجتمع الخليجي على أن الكويت تمثل وضعية متقدمة الى حد ما قياساً على بقية الأقطار الخليجية من حيث الممارسة الديمقراطية (المناهج التعليمية، الندوات الثقافية، بعض الأشكال النقابية، تجربة برلمانية رغم تعثرها بين الحين والآخر. الحرية النسبية ـ وان تذبذبت درجتها ـ للصحافة، الانفتاح على العالم الخارجي . . . الخ) وهنا يمكن ملاحظة العلاقة بين درجة الارتباط بالاستراتيجيات الخارجية وبين درجة التطور والمشاركة السياسية وكل المظاهر الديمقراطية في النظام السياسي الداخلي، اذ كلما تطور النظام السياسي بما يستجيب لمقتضيات العصر التي احد مظاهرها المشاركة السياسية كلما تمكن من تدعيم بُناه الداخلية وبالتالي من إضعاف تأثير القوى الخارجية.

فاذا أريد لمجلس التعاون الخليجي أن يتطور ايجاباً، فلا بد له من ان يجعل قاعدة العمل المشترك ذات صبغة اقتصادية تربوية لا أمنية، لأن كل التجارب التكاملية تدل على صعوبة تحقيق التكامل استناداً الى أساس «امني»، وهو أمر مرهون بدرجة التطور الداخلي في النظام السياسي للأقطار الخليجية. أما القول بأولوية الأساس الاقتصادي التربوي فلا يلغي بالضرورة الجانب الأمني، وإنما يطوعه لمقتضياته وليس العكس.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن هذه الظاهرة الثالثة مرهونة في تطورها بدرجة التطور الداخلي في النظام السياسي لكل قطر من الأقطار الأعضاء.

ولعل تميز موقف الكويت في أنها «الأقل تبعية» من بقية اقطار الخليج والأكثر «تردداً» في قبول التصورات الاستراتيجية التي تطرحها القوى الخارجية، ليس مفصولاً عن طبيعة التطور الداخلي في بنية النظام السياسي وكل القنوات التي يستخدمها اذا قورنت ببقية اقطار الخليج.

وخلاصة القول في هذا المجال، ان طبيعة النظم السياسية العربية ومجمل التقاليد السياسية في المجتمع العربي تشكل عقبة واضحة أمام تطور العمل العربي المشترك، ومن الصعب تصور تحقيق تقدم في هذا المجال من دون حدوث تغير في طبيعة هذه النظم نحو مزيد من المشاركة السياسية الواسعة والفعالة، وتغليب دور المؤسسة على الفرد، كما أن الظواهر الثلاث التي أتينا على ذكرها تدل على أولوية العامل الداخلي على الخارجي، لا سيما وأن الخيار الوحيد المتاح أمام الأقطار العربية هو خيار التغير الداخلي الذي يمثل العمل المشترك أحد أبعاده الرئيسية.

ثانياً: طبيعة نظم العمل العربي المشترك

حددنا في بداية هذه الدراسة مفهوم العمل المشترك على أنه «تلاقي عدة ارادات لانجاز عمل ما»، وهو ما يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي هذه الارادات ليس محصوراً في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي الذي كثيراً ما حظي بالاهتمام من قبل دارسي العمل العربي المشترك، اذ يبدو لنا أن الجوانب الثقافية

والاجتماعية والترفيهية ليست بتلك العوامل الثانوية التي يجوز اغفالها، فالوعي القومي ـ الذي تخلقه الأداة الثقافية ـ هو الذي يرسم معالم الحركة للنشاطات الأخرى في اطار علاقة جدلية بين هذه الأمور.

غير أن الجانب المهم في تناول نظم العمل العربي المشترك يتمثل في أن الجانب الاقتصادي أكثر دقة وعسراً على الفهم من غيره من انماط العمل المشترك، اذ ان دراسة السوق المشتركة أو التكتل النقدي على سبيل المثال تحتاج لدراية ومعرفة أكثر من دراسة بعض الأنماط الأخرى، كاتحاد الجامعات العربية واتحاد الاذاعات العربية، أو اتحاد الفلاحين أو الكتاب أو بعض النشاطات الخاصة بالمرأة أو نشاطات بعض قطاعات العمل الأخرى، كالجمعية العربية للعلوم السياسية أو جهود الانتاج السينمائي أو الفني عموماً... الخ.

١ ـ ولكي نيسر على القارىء فهم أنماط العلاقات الاقتصادية - شريطة عدم اعتباره للنشاطات الأخرى بأنها ذات طبيعة ثانوية ـ أرتأينا تقديم نبذة خاطفة عن **الاشكال التي تأخذها جهود العمل الاقتصادي المشترك في الأقطار العربية** أو الجهود التي يمكن قيامها في الاطار نفسه. ويمكن تقسيم هذه الجهود في ميدان النشاط الاقتصادي الى أربعة انماط[١١]:

أ ـ **التكتلات الاقتصادية العامة**: وهي ذلك النمط من العلاقات الاقتصادية التكاملية، الهادفة الى ضعاف حجم التبادل

التجاري مع الدول الخارجية لحساب التجارة بين دول التكتل، من خلال ايجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية بين هذه الدول الأعضاء في التكتل المذكور.

أي ان أعضاء هذا النمط من التكتل يفرضون قيوداً على علاقاتهم التجارية مع الدول الخارجية، بينما يمنحون تسهيلات لعلاقاتهم في ما بينهم سواء في مجال تبادل البضائع أم الخدمات أم رؤوس الأموال أم قوة العمل.

الا أننا نشير هنا الى أن التكتل الاقتصادي العام قد ينجز من دون الاستناد الى علاقات تفضيلية، كما أن النمط الاقتصادي السائد بين دول التكتل (اشتراكي، رأسمالي. مختلط... الخ) يؤثر على طبيعة الاجراءات لا سيما في مجال العلاقة بين القطاعين العام والخاص، الا أن الاقتصادات الرأسمالية هي الأكثر معرفة لهذا النمط من التكتلات.

ويستخدم أطراف التكتل الاقتصادي مجموعة من الآليات لتحقيق اهدافهم، فمثلاً قد يستخدم الاتحاد الاقتصادي والذي يمثل النمط الأرقى في هذه التكتلات، ويؤدي الى ذوبان البُنى الاقتصادية للدول الأطراف في بنية واحدة سواء في المجالات التجارية أم المالية. أما الآلية الأخرى، والتي تأتي في المستوى الثاني من حيث الأهمية، فتتمثل في الأسواق المشتركة والتي تعني أن اطراف التكتل موافقون على الغاء القيود في مواجهة بعضهم البعض في ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال (الادخار أو الاستثمار)

أو حركة الايدي العاملة أو بناء المرافق والتسهيلات الخاصة بقطاع الخدمات. أما النمط الثالث من آليات التكتل العام فيتمثل في ما يعرف بالاتحاد الجمركي، والذي يعني تنسيق السياسات الخاصة بالتعرفة الجمركية على العلاقات التجارية مع الدول خارج نطاق الاتحاد، وتضييق العقبات الجمركية ـ أو الغاءها ـ في وجه التجارة الداخلية بين دول التكتل، وعلى العكس من ذلك فإن آلية المنطقة التجارية الحرة، والتي تمثل أضيق اشكال التكتل العام، تستند الى الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على العلاقات التجارية ـ السلعية ـ في ما بينها دون أن يمتد ذلك الى العلاقة الجمركية مع الدول خارج التكتل.

ولو أردنا تطبيق ذلك على الأقطار العربية لتقريب المفهوم للقارىء، فإن هذه الأنماط السابقة تعني الآتي:

(١) **المنطقة التجارية الحرة**: ان تلغي الأقطار العربية الرسوم الجمركية من جهة، والقيود التي تفرض على حجم السلع المستوردة في مواجهة بعضها البعض من دون أن تلغي هذه الحكومات نظمها الجمركية مع الدول غير العربية من جهة ثانية.

(٢) **الاتحاد الجمركي**: ويعني رفع الحواجز التي تعرقل التجارة بين الأقطار العربية من جهة، ووضع تعرفة جمركية واحدة على السلع التي تأتي الى الأقطار العربية من الخارج.

(٣) **السوق المشتركة**: أي أن تقوم الأقطار العربية بإزالة

كـل ما يحـول دون انتقال الأمـوال العربيـة من قطر الى آخـر، أو انتقـال العمـل أو كـل مـا يتعلق بتجـارة الـترانـزيت أو مـرافق الخدمات.

(٤) أمـا النمط الأكـثر طمـوحـاً فهـو الـذي تصبـح فيـه السياسات الاقتصادية التكاملية كلها تدار عبر اتحاد اقتصـادي يمثل فيه الجميع.

ب ـ **التكتـلات النقديـة**: ويختلف هذاالنمط عن سـابقه بـأن محـور التكتل يـدور حول الجـانب النقـدي. ويتمثـل الأسـاس في التكتل النقدي في تثبيت اسعـار صرف العملات بـين دول التكتل بهدف توفير أساس للقدرة على تقدير مردودات العلاقات التجارية بين الأعضاء وتيسير اجراء المقاصات، كما يفترض هذا الشكل أما قبول عملات كل عضو في علاقاته مع الأعضـاء الآخرين أو خلق عملة واحدة مقبولة منهم جميعاً، ولها سعر ثابت في مواجهـة عملات الاعضاء، وعندما يكون هناك اختلال في ميزان المدفوعات لـطرف على حساب طرف آخر يتم التسليف لتغطية العجز وموازنـة ميزان المدفوعات، كما أن الدولة التي يختل ميزان مدفوعـاتها قـد لا تتقيد بحصص الاستـيراد مـع أي من البلدان المشـاركـة في التكتـل، وتتمثـل أهمية التكتـل النقدي في تـوفير العمـلات الصعبـة نتيجـة قيامها بتسوية عملياتها مع المشاركين بالعملات المحلية.

ويـأخذ التكتـل النقدي اشكـالاً عدة مثـل اتحـاد المقـاصـة،

والـذي يعني أن الدول المشـاركة في التكتـل تتفق في ما بينهـا عـلى عملة من عملات الدول الأعضـاء أو عملة دولة خـارجية، لتقـدير قيمة المدفوعات والمـدخولات لكـل دولة عضـو مع اشـتراط ثبات سعر العملة المتفق عليها خلال فترة محددة. ويشترط هذا الأسلوب الـذي تنفذه أسـاساً المصـارف المركـزيـة للدول الأعضـاء ضرورة التوازن بين المدفوعات والمداخيـل، وهذا يعني انـه لا يجوز تصـدير الفـائض السلعي القابـل للتصـديـر الى البلدان الأعضـاء لكي لا يؤدي الى اختـلال في التوازن السـابق، ولكن اذا افترض حـدوث هذا الاختلال فإن الأمر يستدعي اجراء اتفاقات خاصة.

أمـا الشكل الأكـثر تطوراً فهـو الذي يستهـدف ذلـك الخلل المشـار اليه سـابقاً في ميـزان المدفـوعـات، ويتم ذلـك من خـلال التسليف الذي تقوم بـه المصارف أو عـبر صندوق خـاص يتشكل رأس مـاله من مسـاهمات الأعضـاء في التكتل، ويـطلق على هـذا النمط اسم **اتحاد المدفوعات**، أما العملة المستخدمة في هذا النمط فهي إمـا عملة قابلة للتحـويل أو عملة احـد بلدان التكتـل والتي غالباً ما تكون الأكثر ثباتاً في أسعار صرفها.

ويعد **الاتحاد النقـدي** ارقى أشكال التكتـلات النقديـة، وهو يهـدف في حده الأعـلى الى خلق مؤسسة واحـدة يعهد اليهـا رسم السيـاسة النقـدية عـلى الصعيـدين الـداخـلي والخـارجي لأطـراف التكتـل، ويعهد الى هـذه المؤسسة التي قـد تتخـذ شكـل مصرف مركزي موحد اصدار وحدة نقدية مشتركة، ولكن ذلـك لا يتم في

الغـالب بخطوة واحـدة وإنما يتـدرج الأعضـاء في عـلاقـاتهم عـبر مراحل عدة، أهمها انشـاء صندوق مشـترك توضـع فيه اجـزاء من احتيـاطات دول التكتـل من العملات الأجنبيـة بشكل يسـاهم في ضمان ثبات اسعار عملات هذه الدول في العمليـات التبادليـة الى جانب دعم مكانتها في أسواق النقد الدولية.

وثمـة ملاحـظة في هـذا المجـال وهي أن عـدم تـوافـر عنصر المساواة بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي قد يجعل منه منطقة نقدية (منطقة الفرنك، منطقة الاسترليني. . . الخ)، حيث تكـون هنا عملات اعضاء التكتل مربوطة بعملة احدى الدول في التكتل، وتتغـير اسعار العمـلات بتغير عملة تلك الـدولة، كـما أن وضعها المـالي يساعـدهـا عـلى التحكم في الصنـدوق الـذي تـوضـع فيـه الاحتياطات من العملات الصعبة.

ولو أردنا تطبيق ذلك ـ فرضياً ـ على الأقطار العـربية لقلنـا ما يلي:

(١) **اتحاد المقاصة**: أن تتفق المصارف المركزيـة العربيـة على عملة أحـداها أو عملة دولـة خارجيـة لتقديـر قيمـة المـدفـوعـات والمـدخولات النـاتجة عن العـلاقة بـين الأقـطار العـربيـة شريـطة استقرار سعر صرف العملة المتفق عليها.

(٢) **اتحاد المدفوعات**: أن تتفق الأقطار العربيـة على انشـاء صنـدوق خـاص تسـاهم فيـه هـذه الأقطار ويعتمـد عملة قـابلة

للتحويل أو عملة احد الأقطار العربية، وهدفه معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بين البلدان العربية.

(٣) **الاتحاد النقدي**: أن تنشيء الاقطار العربية مؤسسة نقدية يكون دورها هو رسم السياسة النقدية الداخلية والخارجية للبلدان العربية.

ج ـ **التكتلات التسليفية**: ويعني ذلك اتفاق مجموعة من الدول على انشاء مصرف تساهم فيه هذه الدول ويقوم بتقديم قروض الاستثمار لها بشروط أيسر من تلك التي تعرضها الأسواق الدولية.

أي أن ذلك يعني قيام مصرف عربي تساهم فيه الأقطار العربية، يكون دوره تقديم قروض استثمار للأقطار العربية المحتاجة ولكن بأسعار فائدة وفترات سماح افضل من تلك التي تعرضها المصارف الأجنبية أو البنك الدولي.

د ـ **اتحاد المصدرين والمنتجين**: ويعني هذا النمط أن عدداً من الدول المصدرة أو المنتجة لسلعة ما تنسق سياستها في مجال تصدير أو انتاج تلك السلعة بهدف تحسين وضعية هذه السلعة في الأسواق الدولية لا سيما من زاوية المردود المالي أو الدور الاستراتيجي لها.

أي أن تتفق الأقطار العربية التي تنتج سلعة ما على تنسيق سياستها في مجال انتاج أو تصدير هذه السلعة بهدف تحقيق موارد

مالية أكبر أو لتحكم أكثر في استخدام هذه السلعة بشكل يخدم العلاقات العربية الدولية.

وبعد أن أشرنا الى هذه الأنماط من التكامل الاقتصادي عموماً، ننوه هنا الى أن العلاقات العربية عرفت معظم هذه الانماط ـ بغض النظر عن درجة تطبيقها والالتزام بها ـ ويمكن أن نشير في هذا المجال الى الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان عام ١٩٤٣، اتفاق الترانزيت السوري ـ العراقي عام ١٩٦١، التكامل الاقتصادي بين مصر وسوريا والعراق ١٩٧٠، وبين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٧١، والاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، الى جانب المشروعات التكاملية الأوسع نطاقاً مثل المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية الوحدة الاقتصادية، والسوق العربية المشتركة بما في ذلك محاولة إقامة تكتل نقدي، وتأسيس الشركة العربية للاستثمارات عام ١٩٧٤. عدا عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والمشروعات المتفرعة عنها، خصوصاً الشركة المشتركة القابضة عام ١٩٧٥، والمشروعات الخاصة بالصناعة النفطية لا سيما التي قررها اجتماع البحرين عام ١٩٧٨ . . . الخ، ويقدر بعض الدارسين للعلاقات الاقتصادية العربية عدد المشروعات العربية المشتركة والتي افرزها النفط بحوالى ٨٢ مشروعاً يصل اجمالي رأسمالها الى حوالى ١٦ مليار دولار[١٢]، أما إجمالي المشروعات العربية المشتركة حتى عام ١٩٨٦ فيصل الى ٣٩١ مشروعاً يصل اجمالي رأس مالها الى حوالى ٢١,٣ مليار دولار[١٣]،

غير أن توزيع هذه المشروعات على القطاعات الاقتصادية المختلفة لا يـدل على وجـود تصورات اسـتراتيجية تحكم هـذه المشروعـات، اذ يلاحظ أن المشروعات ذات الصبغة المالية تستوعب اجمالي رأس مال المشروعات الصناعية بشقيها الاستخراجي والتحويـلي والمشروعات الـزراعية، كـما يلاحظ أن نسبـة غير يسـيرة هي ٥٣,٧ بالمـائـة من المشروعات هي ذات طبيعة ثنائية[١٤].

٢ ـ ولكي نبقى في اطار موضوع دراستنا، سنتنـاول العقبات التي تحول دون تطبيق المشروعات الاقتصادية التكاملية بين الأقطار العربية أو التي تحول دون تطور ما هو قائم، وتلك التي تحول دون قيـام المزيـد من المشروعات، غـير أننا سنحـدد هـذه العقبـات في جانبين هما: المعوقات ذات الطبيعة الاقتصاديـة البحتة، وهي هنـا أقـرب الى الجـانب الفني، والمعـوقـات النـاتجة عن تـركيبـة هـذه المؤسسات داخلياً وعن الاطـار العام الـذي تتحرك فيـه نشاطـات التكامل الاقتصادي.

أ ـ الجـانب الاقتصادي: وتتمثـل المعوقـات في هـذا المجـال في الآتي:

(١) تباين السياسـات الاقتصاديـة بين الأقـطار العربيـة: ويتمثل هـذا التباين في القـطاع الأكثر تسييـراً للحياة الاقتصـادية في دولـة معينة، فحيث يتحكم القطاع العام بالحيـاة الاقتصاديـة نجد تلك

الدولة تراقب وتملك وتنظم مختلف الجوانب الاقتصادية الى جانب احتكارها للتجارة الخارجية، ويسيطر القطاع العام في بعض الأقطار العربية «الاشتراكية» على الانتاج الزراعي والصناعي من خلال نظم التسيير الذاتي أو الجمعيات التعاونية أو من خلال امتلاك نسبة مرتفعة من المنشآت الصناعية ناهيك عن سيطرتها على آلات الانتاج والمواد الخام المستوردة ووسائل النقل والمصادر وشركات التأمين.

وفي المقابل نجد أن القطاع الخاص في الأقطار العربية الأخرى يتمتع بالنفوذ الأوسع في نطاق ما سبق ذكره (وإن كان ذلك لا يعني انتفاء تدخل الحكومة في بعض النشاطات أو امتلاك بعض المشاريع والشركات).

وتبرز المشكلة في أن الاستيراد والتصدير يتم تنظيمهما من خلال التعرفة الجمركية والقيود على كمية الواردات، ولكن التجارة الخارجية في الاقطار الاشتراكية تتم بواسطة مؤسسات قومية تعمل في نطاق مخطط قومي، ومن هنا فإن موافقة حكومة اشتراكية على تخفيض تعرفتها الجمركية وتخفيض القيود على الواردات لن يكون له سوى أثر هامشي، لأن مؤسسات القطاع العام هي التي تقدر حاجات البلد من السلع. ويمكن القول ان هذا الاعتبار كان يشكل العقبة الرئيسية التي حالت دون عضوية مصر لسنوات عدة في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية.

(٢) **تماثل التخصص الصناعي**: إن تحرير التجارة المتبادلة بين الأقطار العربية من قيود التعرفة الجمركية يؤدي، نتيجة التشابه الكبير في أنواع ومستويات التصنيع لمختلف الأقطار العربية، الى تخفيض الطاقات الانتاجية في المشروعات القطرية، بمعنى أن تماثل التخصص في الانتاج الصناعي يؤدي الى عدم توافر مزيد من الاسواق للسلعة القطرية في الأقطار العربية الأخرى، كما أن رفع القيود الجمركية قد يؤدي الى دخول سلع مشابهة للانتاج المحلي تؤثر على حجم المبيعات وبالتالي على الطاقة الانتاجية.

ونتيجة عدم تطبيق سياسة التفضيلات المتبادلة بين الأقطار العربية ـ بسبب التماثل الذي يعيق توسيع تشكيلة البضائع المتبادلة ـ ونتيجة القدرة التنافسية الضعيفة لأنواع عديدة من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، فإن التجارة بين الأقطار العربية تتطور ببطء شديد.

(٣) **الاعتماد الكبير على التعرفة الجمركية**: تدل المراجعة لبعض ميزانيات عدد من الأقطار العربية على أن التعرفة الجمركية تمثل أحد موارد الدخل المهمة لهذه البلدان، ومن هنا فإن هذه الأقطار ستكون أقل رغبة في رفع قيود التعرفة الجمركية على التجارة مع الأقطار العربية الأخرى.

كذلك فإن المستوى الوسطي للرسوم الجمركية تختلف من دولة الى أخرى، أي ان التضحية برفع قيود التعرفة الجمركية

ستتباين من قطر الى آخر، فمثلاً عام ١٩٧٧ كان المستوى الوسطي للرسوم الجمركية في العراق ٢٣ بالمائة وفي سوريا ٣٢ بالمائة وفي مصر ٥٧ بالمائة[١٥].

(٤) **المشكلات النقدية**: وتتمثل هذه في اطار النقص في العملة الصعبة لبعض الأقطار العربية، اذ ان العملات المتداولة في الأقطار العربية نوعان: أحدهما قابل للتحويل (المادة ٨ من اتفاقية صندوق النقد الدولي) والآخر غير قابل للتحويل في الأسواق الدولية، وهذا يعني أن الأقطار العربية ذات العملات غير القابلة للتحويل ستكون اكثر انجذاباً للتجارة مع أقطار العملات القابلة للتحويل، كذلك فإنها ـ وبلدان العملات غير القابلة للتحويل ـ ستسعى الى تشجيع صناعتها القطرية بهدف الحفاظ على أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة المتوافرة لها، وهو ما قد يؤثر على سياساتها مع الأقطار العربية، ولم تتمكن الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف لتسديد المدفوعات من احداث اثرٍ كافٍ في معالجة هذه المشكلة بين البلدان العربية.

(٥) **الترابط والتبعية بين الاقتصاد العربي والاقتصاد الرأسمالي**: ان استمرار تشابك خيوط الاقتصاد العربي بالاقتصادات الصناعية الخارجية، يجعل من محاولات خلق نسيج اقتصادي عربي مسألة اكثر تعقيداً من زاويتين، الأولى مقاومة الاقتصادات الرأسمالية الخارجية لأية محاولة لفك علاقة التبعية، مستخدمة في ذلك كل ما لديها من وسائل وأساليب، والثانية تتمثل

في أن اهمال تطوير العلاقات العربية الاقتصادية الداخلية ـ اي بين الاقطار العربية ـ بشكل يعزز التعاون الاقتصادي وغير الاقتصادي، يؤدي بدوره الى تقوية وتعميق الحاجة الى استمرار روابط وعلاقات التبعية مع الدول الصناعية المتقدمة[١٦]. ومع وجود مفاهيم عديدة للتبعية، فإن اخطرها تلك التي تشخص حالة عجز القدرة الوطنية على التصرف كوحدة لها استقلالها الذاتي في تحقيق تطورها الاقتصادي[١٧]، بمعنى أن القوة الخارجية ـ المركز الرأسمالي ـ يمثل متغيراً رئيسياً في صناعة القرار الاقتصادي في البلد العربي التابع.

ولعل مؤشر التوزيع الجغرافي النسبي للتجارة الخارجية للأقطار العربية يمثل قضية التبعية الى حد بعيد، فلو أخذنا النسبة المئوية للتجارة العربية العربية من إجمالي التجارة العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، للاحظنا ما يلي:

(أ) ثبات نسبة الصادرات بين الأقطار العربية خلال الفترة المذكورة، حيث حافظت على نسبة ٥ بالمائة، وتأرجحت نسبة الواردات بين ١١ بالمائة و٧ بالمائة.

(ب) انخفاض نسبة التجارة الخارجية العربية مع مجموعة دول الكوميكون.

(ج) انخفاض نسبة التجارة الخارجية العربية مع دول العالم الثالث.

(د) الارتفاع المستمر في نسبة التجارة الخارجية العربية مع الدول الصناعية الغربية مع تميز العلاقات التجارية العربية مع الولايات المتحدة بالارتفاع الشديد في النسبة المئوية لهذه العلاقة[١٨]، وتتعزز هذه التبعية بقنوات عدة لعل أخطرها ما يتمثل في:

- زيادة اعتماد الأمن الغذائي على القوى الخارجية - لا سيما القوى الرأسمالية منها - اذ تشير الاحصاءات المتوافرة الى أن معظم المواد الغذائية (القمح، الحبوب، السكر، المحاصيل الزيتية، الفواكه والخضر، اللحوم الحمراء والبيضاء، البيض) تعرف نسبة تراجع شديد في درجة الاكتفاء الذاتي العربي. فلو قارنا نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد السابقة الذكر بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٢ للاحظنا تراجعاً يساوي[١٩]:

٣٣ بالمائة الحبوب.
٣٠ بالمائة القمح.
١٣ بالمائة السكر.
٦٦ بالمائة المحاصيل الزيتية.
٣٣ بالمائة اللحوم الحمراء.
٣٢ بالمائة اللحوم البيضاء والبيض.

- زيادة اعتماد الأمن الاستراتيجي على القوى الخارجية لا سيما في مجال السلاح

ب - تركيبة المؤسسات التكاملية والاطار العام الذي تعمل

فيه: يمكننا القول ان النفط يمثل قوة الدفع الأكثر وضوحاً لمشروعات التكامل العربي، اذ انه ساعد على توفير فائض مالي كبير من جهة، وخلق حركة واسعة لرؤوس الأموال من جهة ثانية، وفي حركة الأيدي العاملة من جهة ثالثة.

على أننا ـ وللأمانة التاريخية ـ يجب أن نميز بين النشاط التكاملي المخطط والمقصود بذاته وبين النشاطات المشتركة التي تتم نتيجة جهد شعبي طبيعي وعلى هامش العملية الانتاجية النفطية، فإذا كان رأس مال المشروعات العربية المشتركة ـ قطاع الشركات ـ يصل الى حوالى ١٦ مليار دولار، فإن حجم العقود التي ربحتها الشركات الأمريكية في عام واحد في السعودية ـ طبقاً لتصريح وزير ماليتها الشيخ محمد أبو الخيل. وصل الى حوالى ٦ مليارات دولار، وهو ما يساوي ٩٠ بالمائة من جميع العقود التي ربحتها هذه الشركات في الشرق الأوسط كله عام ١٩٨٠[٢٠]، اي أن الـ ٨٢ مشروعاً عربياً مشتركاً والتي سبق واشرنا اليها ليست اكثر من عقود الشركات الامريكية لعامين ونصف، مع اقرارنا بضعف قدرة النظام المصرفي العربي على استيعاب رؤوس الأموال العربية.

ومن هنا نحن لا نرى المشروعات العربية «التكاملية» في بنيتها الحالية الا أنها:

(١) اما لتخفيف أصوات النقد للسياسات المالية للبلدان النفطية.

(٢) واما هي نتيجة طبيعية لأي نشاط اقتصادي يفرز على جانبه بعض التفرعات الهامشية.

(٣) واما أدوات هجوم على القطاع العام في أقطار غير نفطية.

ولكي ندلل على أن المشاريع المشتركة النابعة من النفط هي مشاريع هامشية أفرزتها معطيات المشروع النفطي ككل، نشير الى حركة الايدي العاملة، إذ ان أغلب العاملين في الأقطار النفطية من العرب وصل اليها بجهد ذاتي بحت (باستثناء قطاع محدود للغاية) وليس على أساس خطة تكاملية، ووضعية العامل العربي هنا هي وضعية العامل الآسيوي نفسها في بلدان النفط هذه، أي اننا يجب أن نميز بين حركة الأيدي العاملة التكاملية وبين حركة العمال الذين يعرضون قواهم في الأسواق النفطية مثلهم في ذلك مثل أي عمال آخرين. وتدل الاحصاءات على أن نسبة العمال الآسيويين في بلدان النفط في الخليج العربي أكثر من نسبة العمال العرب الذين عملوا في الخليج في عام ١٩٧٥، والمؤشر الاحصائي يدل على أن هذا الاختلال في النسبة عرف تزايداً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و١٩٨٠.

غير أن الملاحظ وجود تباين كبير في تقديرات كل من عدد العمال العرب والعمال الأجانب لاسيما الآسيويين منهم، فبالنسبة الى عام ١٩٨٠ تفاوتت تقديرات العمالة العربية المتنقلة من حوالى ٢,٢ مليون إلى ٣,٧ ملايين، والبعض قدرها عام ١٩٨٣ بحوالى ٣,١ ملايين مقابل ٢,٢ مليون من العمالة الآسيوية في العام نفسه. وترى دراسة أخرى ان العمالة العربية المهاجرة

ارتفعت ـ باستثناء العراق ـ من ١,٢٨ مليون الى ١,٦٥ مليون خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ أي بنمو سنوي مقداره ٥,٨ بالمائة، بينما زادت العمالة الآسيوية بأكثر من الضعف من ٤٣٠ ألفاً الى ٩٥٠ ألفاً بمعدل سنوي مقداره ٢٤,٧ بالمائة[٢١].

وعلى رغم التفسيرات التي تقدم لتبرير الاختلال في نسبة تزايد العمالة الآسيوية على حساب العمالة العربية، بخاصة التفسيرات الاقتصادية مثل رخص الأيدي العاملة الآسيوية والخوف من استقرار العمال العرب[٢٢]، فإن هناك بعداً سياسياً منسياً، يتمثل في خضوع العمالة العربية للعلاقات السياسية العربية من جهة وعدم الاطمئنان سياسياً للعامل العربي من جهة ثانية (المشاركة في النشاطات السياسية والنقابية المحلية وهو ما لا يمارسه الآسيوي). ومن هنا يمكن لنا القول بأن **العمالة الوافدة غير العربية** تمثل أداة خطرة تزاحم الأداة العمالية العربية وتحول دونها ودون المساهمة في تزايد التشابك في خيوط الانتاج والاستثمار على الصعيد العربي الداخلي، وبالتالي تشكل احد المعوقات لنمو التكامل العربي حتى لو كان غير مخطط.

ان ما أشرت اليه في السطور السابقة لا يعني عدم الاهتمام بالمشروعات التكاملية القائمة، ولكنه تنبيه فقط يقصد به تحديد الآفاق التي يمكن تصورها لمثل هذه المشروعات، **فهي مشروعات محكومة في حقيقة الأمر بالقوى التي أوجدتها وبالآفاق التي رسمتها هذه القوى لتلك المشروعات**، فكثيراً ما كانت

المشروعات «التكاملية» العربية الرسمية تخفي في باطنها سياسات قمعية يقصد بها تحويل سياسات معينة باتجاه محدد. ولعل العودة إلى الهيئة التي أوجدتها بعض بلدان الخليج مع مصر لانتاج المعدات الحربية والمسار الذي اتخذته والنهاية التي آلت اليها يعزز ما ذكرناه.

بعد ذلك نعود الى البنية الداخلية للمشروعات العربية ولنظم العمل العربي المشترك لنوجز أهم مشكلاتها في الآتي[٢٣]:

(أ) **سلوك العاملين في المشروعات المشتركة**: ويتجسد ذلك في:

- نقص الاهتمام بدراسة امكانات تطوير هذه المشروعات أو تقديم العلاج لمشكلاتها، وهو ما يتجسد في ضعف تقديم المبادرات من ممثلي البلدان الأعضاء، وعدم دراسة المشروعات المقدمة بشكل جدي بل وربما عدم قراءتها على الاطلاق.

- ضعف المستوى الفني للوفود المشاركة وضعف مستوى المناقشات نتيجة اختيار غير المتخصصين لبحث موضوعات خاصة بالعمل المشترك.

- تعاني بعض المشروعات العربية المشتركة سرعة تغير الكوادر العليا العاملة فيها، وربما يعود السبب الرئيسي لذلك الى منافسة القطاعات الخاصة بأجورها الأعلى الأمر الذي يجذب تلك الكوادر اليها وهو ما يؤدي الى عدم استقرار بنية التخطيط والتنفيذ في المشروعات المشتركة.

ـ استخدام القضايا الاجرائية لتعطيل العديد من المشروعات أو لمنع دراستها.

ـ الرؤية الضيقة لمشروعات التكامل، وهو ما يتضح في العزوف عن تعميق التعاون الواسع لحساب التعاون الثنائي ـ كما سبق ولاحظنا ـ وفي المفهوم الضيق لسيادة الدول التي ينتمي لها العاملون أو المندوبون.

وثمة وجهة نظر ذات صلة بهذه القضية يحسن بنا تناولها، إذ يرى بعض الدارسين[٢٤] أن فكرة القومية جعلت من شؤون كل قطر عربي مسألة لا تخصه فقط وإنما تخص باقي الأقطار العربية المحيطة به، وهو ما تسبب في كثير من المنازعات العربية سواء في اطار المؤسسات التكاملية أم خارجها.

على أن النظر إلى تأثير الشعور القومي بهذه الكيفية يخلط بين القومية كبديل من البدائل المتاحة أمام صانعي القرارات ـ يمكن الأخذ به أو تركه حسب الظروف ـ وبين القومية كواقع موضوعي تسنده التجربة التاريخية الطويلة للمنطقة العربية، إذ ان أي تغير في بلدعربي ـ لا سيما القوى الكبرى ـ ينعكس آلياً على الواقع العربي، ولنا في التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة خير دليل على ذلك، مثل غياب جمال عبدالناصر، ارتفاع أسعار النفط، ظهور المقاومة الفلسطينية، العلاقات الاسرائيلية المغربية. . . الخ.

ـ النقص الواضح في هيئات البحث العلمي المرتبطة بهذه المشروعات بشكل خاص أو الهيئات العربية المشتركة المتخصصة في الدراسات التكاملية العربية، وهناك نقص واضح في بيوت الخبرة التي يمكن أن يسترشد بها رأس المال الخاص للاستثمار في البلدان العربية.

ـ تعدد الأشكال القانونية الأساسية المستخدمة في انشاء المشروعات وخضوعها لاجراءات مبالغ فيها لاتمام عمليات التوقيع والتصديق من قبل الهيئات الرسمية العربية[٢٥].

ـ عدم وضوح النصوص في بعض الأحيان في مواثيق العمل المشترك أو في ما يتعلق باللوائح الخاصة بواجبات دولة المقر أو المزايا والحصانات أو الاعفاءات الجمركية أو الالتزامات لتسويق الانتاج . . . الخ[٢٦].

ـ الازدواجية في وظائف هيئات العمل المشترك مع عدم وجود أجهزة تنسيق بين هذه الهيئات، بل ان الخبراء يعملون في بعض الأحيان في أكثر من مؤسسة ويكررون الأداء نفسه.

ومن أمثلة الازدواجية التي تشير اليها الدراسات المتخصصة في هذا المجال[٢٧]، الازدواجية في قطاع التمويل (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار)، وفي قطاع الزراعة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية

والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة) أو الازدواجية في قطاع النقل (الاتحاد البريدي العربي والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية). . . الخ.

وعلى الرغم من أن مواثيق هذه المؤسسات توحي بتباين أغراضها، فإن الممارسة العملية تدل على هذا التداخل في النشاطات، ولعل أوضح مثال على ذلك هو المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية.

(ب) **المشاكل العامة للعمل المشترك**: وتتمثل في الآتي:

- ان الشعور السلبي السائد في المجتمع العربي تجاه المشروعات التكاملية العربية يحول دون رعاية هذا المجتمع عبر نخبه أو قطاعاته المختلفة للظواهر التكاملية.

- الأمية الواسعة وضيق الافق في المجتمع العربي، والمجتمع الأمي لا يستطيع التعامل مع معطيات واقعه والتي من بينها العمل المشترك، وبخاصة مع معوقات هذا العمل بوعي وتفهم، كما أن نظرته للأمور تحكمها الذاتية وضيق الأفق لنقص في ادراكاته.

- ان العلاقات العربية كافة - ومن بينها العمل المشترك - محكومة بالمعيار السياسي لهذه العلاقات، وحيث ان هذا المعيار يتسم بعدم الاستقرار والتذبذب المستمر، فإن العمل المشترك سيبقى متعثراً طالما بقي أسيراً للمعيار السياسي.

٣ ـ والى جانب هذه المعوقات المجتمعية (المجتمع العربي) والمؤسسية (مؤسسات العمل المشترك ذاتها)، نرى ضرورة للتوقف وبايجاز شديد أمام أهم المشكلات التي أثارها دارسو الظواهر التكاملية في مختلف مناطق العالم لكي تكتمل الصورة لدينا[٢٨]، وسوف نعرض في هذا المجال خمسة باحثين هم:

أ ـ ڤيتالي شيميليوف من الاتحاد السوفياتي.
ب ـ اميتاي اتزيوني من الولايات المتحدة.
ج ـ ارنست هاس من الولايات المتحدة.
د ـ ديفيد ميتراني من بريطانيا.
هـ ـ كارلس دويتش من الولايات المتحدة.

أ ـ **شيميليوف**: ويحدد المشكلات في الآتي:

(١) السلوك الامبريالي للدول الرأسمالية.
(٢) التباين في مستوى التطور العلمي.
(٣) طبيعة القوى المتحكمة في صنع القرار السياسي والاقتصادي الداخلي.

ب ـ **اتزيوني**: ويحددها في:

(١) عدم قدرة النخب الداخلية على تذويت (Internalization) أهداف النخب الخارجية: ولتوضيح هذه النقطة نشير الى أن اتزيوني اعتبر الولايات المتحدة بمثابة نخبة خارجية ساهمت في بناء الظاهرة التكاملية الاوروبية التي تبنت

بدورها السياسة الامريكية. ويقول: «كان التأثير الأمريكي منسجماً مع نشوء وتطور البناء الاوروبي وهو ما تمثل في اعادة بناء المانيا الغربية بسرعة ومساهمتها الكبيرة في حلف شمال الاطلسي ودورها المهم في هيئة الصلب والفحم الاوروبية ـ مشروع مارشال ـ ودورها في السوق الاوروبية المشتركة ودعمها للقوى الاوروبية المحبذة امريكياً. . . وهذه المساعدة تقدم مثالاً على نخبة خارجية تدعم بروز نخبة داخلية بدلاً من محاولة اخراجها أو حصرها».

ويشير اتزيوني بعد ذلك الى اتحادات لم تتمكن من البقاء لانتفاء من اطلق عليه وجود نخبة خارجية أو لعجز النخب الداخلية عن تبني وتذويت أهداف النخبة الخارجية، ويحدد تأثير التذويت على التكامل من خلال:

(أ) إذا كانت الوظائف المذوتة تدار من قبل الأطراف الأعضاء لا من قبل المؤسسة التكاملية نفسها.

(ب) إذا كانت مكاسب بعض الأعضاء غير متناسبة مع مكاسب الآخرين.

(ج) إذا كان التذويت بين القطاعات العسكرية والاقتصادية غير متوازن، أي أن الاعباء الاقتصادية ملقاة على طرف والعسكرية على طرف آخر، أو أن مسؤولية الأطراف في هذه القطاعات ليست متوازنة ومتناسبة.

(٢) يرى اتزيوني ان الاتحادات ذات النخب العديدة هي أقل احتمالاً للنجاح من الاتحادات ذات النخب القليلة، لأن الكثرة تخلق المشكلات، ويشير بهذا الخصوص الى الجمهورية

العربية المتحدة فيقول: «على الرغم من أنها كانت تضم نخباً أقل من السوق المشتركة إلا أنها انهارت لأنها لم تملك نخبة فاعلة» (بغض النظر عن صحة هذا الرأي).

(٣) يطرح اتزيوني فرضية اخرى وهي «ان البطء في جهود التكامل يكون أكثر فاعلية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة، والاسراع في الخطوات يكون أكثر فاعلية عندما يصل الاتحاد الى مرحلة النضج»، ويعني الابطاء تقليص التغييرات التي يراد ادخالها من أجل السماح لمزيد من الوقت للتكيف ولتقليل الضغوط المعارضة. . . أما الاسراع فيعني زيادة التغييرات لجعل فوائد الاتحاد ملموسة أكثر وبالتالي زيادة دعمه، ويرى أن الجمهورية العربية المتحدة انهارت نتيجة الاسراع في جهود التوحيد في البداية رغم قوة المعارضة.

ج ـ **ارنست هاس**: يثير هذا الباحث النقاط التالية:

(١) ان عدم تولي الخبراء التكامليين لمناصب في دولهم (مسؤوليات عليا) يؤدي الى اهمال توصياتهم وعدم وجود من يرعاها.

(٢) التسييس التدريجي لأغراض التكامل وأهدافه، وضرورة البدء بالمسائل الفنية وغير الخلافية.

د ـ **ميتراني**: ويثير هذا الباحث مفهوم التعميم أو الانتشار (Ramification) والذي يعني نقطتين:

(١) ان المشروع التكاملي يؤدي الى تـوالد مشروعـات اخرى مرتبطة به، وهذه بدورها تؤدي الى تـوالد مشروعـات أخرى (فلو تصورنا مشروع سكـة حديـد يربط بلدان المغـرب العربي، يمكننـا تصور مشروعات أخرى ستتوالـد لخدمـة هذا المشروع كـالمحطات السيـاحية والمرافق العامـة وترابط العـمال في هذه الـدول ببعضهم نتيجة ارتباطهم بحركة هذا المشروع. . . الخ).

(٢) ان النجـاح في انجاز مشروع معـين يغـري عـلى انجـاز مشاريع أخرى.

وإلى جانب هذه النقطة يثير ميتراني نقطتين أخريين هما:

(أ) لكي يتم تحقيق تقـدم فعلي في مجـال التكامل، لا بـد من التوافق في الالتزام بـين النخبة والقيـادة الحكوميـة حول الأهـداف والوسائل، أما إذا كانت العلاقة في هذين المجالين غـير متبلورة أو عندما تكـون القيادات الحكـومية تسعى الى أهـداف اقتصاديـة في حين تدعو النخبة إلى اجراءات سياسية جذرية، فإن التكامل يصبح واقفاً على أرضية مهزوزة، بـل إن الوضـع يصبح أكـثر تعقيدا إذا كانت القيادات الحكومية مهتمة بقضايـا سياسيـة في الوقت الـذي تتطلع فيه النخبة الى الجانب الاقتصادي.

(ب) ان ضعف مستـوى الأطـراف في التكيف مـع الأزمـات التي تـواجههـا النشـاطـات التكـامليـة يؤدي إلى زعـزعـة هـذه النشاطات.

هـ ـ دويتش: يعد دويتش من أكثر الباحثين اهتماماً بموضوع الاتصالات بين أفراد المجتمعات، ويرى أن مثل هذه الاتصالات هي المسؤولة عن بلورة توجهات عدائية أو ودية من مجتمع نحو الآخر، أما المشكلات التي يرى أنها مؤثرة على الظواهر الوحدوية فيوجزها في الآتي:

(١) تزايد الالتزامات العسكرية.

(٢) زيادة المشاركة في مؤسسات الوحدة أو التكامل من قبل قوى كانت تتخذ مواقف سلبية في السابق (لأنها قوى أقل تشبثاً بالوحدة).

(٣) تزايد الفروق اللغوية والعرقية.

(٤) مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي مزمن.

(٥) انغلاق نسبي للنخب السياسية (كما هو الحال في بلدان الخليج).

(٦) تعرقل الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(٧) فشل مجموعات ذات امتيازات سابقة في التكيف لمواجهة فقدان نفوذها.

ومن الواضح أن «الطبقة» تمثل أحد المؤشرات المهمة في الموقف من التكامل في الدراسات الاشتراكية بينما تحتل «النخبة» مركزاً مهماً في الدراسات الغربية لظاهرة التكامل.

هوامش الفصل الثالث

(١) حول دور العامل الخارجي، انظر: منير شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٥٠٣ ـ ٥٢١.

(٢) أي مثلما نفسّر ظهور الدولة العربية أو نجاحها بضعف روما وفارس داخلياً، فإننا نفسّر تفوق القوى «الخارجية» بضعف الدولة العربية داخلياً.

(٣) James Rosenau, *The Study of Political Adaptation* (London: Frances Pinter, 1981), pp. 1-10.

(٤) جميل مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» ورقة قدّمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٩٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) وليد سليم عبد الحي، «تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية،» **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية** (وزارة الخارجية الجزائرية)، العدد ٤ (١٩٨٦)، ص ٥٩ ـ ٧٩.

(٨) سنتناول هذه المسألة بالتفصيل في دراسة لنا ستصدر قريباً.

(٩) Claude Etcheson, «The Government of the Saharawi Arab Democratic Republic,» *Third World Quarterly*, no. 1 (January 1987), pp. 168-186.

(١٠) Asaf Hussain, *Islamic Iran* (London: Frances Pinter, 1985), pp. 8 and 190.

انظر أيضاً: حسين آغا [وآخرون]، **قضايا الخليج العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١١ ـ ١٨.

(١١) ڤيتالي شيميليوف، **التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية**، ترجمة عارف دليلة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٥٠ ـ ٦٦.

(١٢) **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦٠٣.

(١٣) سميح مسعود، «المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك،» في: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، **الحلقة النقاشية العاشرة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ - نيسان/ابريل ١٩٨٧** (الكويت: المعهد، ١٩٨٧)، ص ٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢٠.

(١٥) شيميليوف، **التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية**، ص ٨٣.

(١٦) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ١٥٤.

(١٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٤.

(١٨) تم استخراج هذه النسب من: المصدر نفسه، ج ٢، الجدول ص ١٢٠٨.

(١٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٥٢، وقد قمنا باستخراج هذه النسب بعملية طرح نسبة الاكتفاء الذاتي عام ١٩٨٠ من نسبة عام ١٩٦٨.

(٢٠) آغا [وآخرون]، **قضايا الخليج العربي**، ص ١٠٤.

(٢١) عرفت السنوات الأولى للثمانينات تزايداً كبيراً في الآسيويين (الهند ٨٠٠ ألف عام ١٩٨٣، باكستان ٧٠٠ ألف عام ١٩٨٣، الفيليبين ٣٢٣ ألفاً في العام نفسه، اضافة الى عمال بنغلاديش وكوريا الجنوبية وسريلانكا وتايلاند حيث بلغ هؤلاء عام ١٩٨١ ما مجموعه ٣٩٠ ألف). انظر: شقير، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧١ و٥٧٥، انظر أيضاً: محمد محمود الامام، «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٧٢.

(٢٢) الامام، المصدر نفسه، ومحمد غانم الرميحي، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي،» ورقة قدّمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٥٥.

(٢٣) مطر، «التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» ص ٤٨٨ - ٤٩٣، ومسعود، «المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك،» ص ٤٩ - ٥٦.

(٢٤) عبد المنعم سعيد، **الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة**، سلسلة الثقافة القومية، ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٧٦.

(٢٥) مسعود، المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٦.

(٢٧) يعدد محمد لبيب شقير سلسلة كبيرة من مظاهر الازدواجية، انظر: شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، انظر على الأخص، ج ٢، ص ١٠٨١، ١٠٨٦، ١٠٩٢ و١١٠٤ ـ ١١٠٦.

(٢٨) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد سليم عبد الحي (الكويت: كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، 1985)، ص ٢٦٩ ـ ٣٠٤.

استنتاجات وتوصيات

اتضح للباحث خلال هذه الدراسة المتواضعة، أن أدبيات العمل العربي المشترك تكاد في معظمها تتجه بالنصح والارشاد نحو النظم السياسية العربية بهدف دفع هذه النظم نحو تغيير أو على الأقل تعديل سياساتها بشكل يساعد على دفع عجلة التكامل العربي الى الأمام. وان تفاوتت تصورات السرعة لحركة هذه العجلة من دراسة إلى أخرى.

على رغم ذلك كله، فإن النشاطات التكاملية العربية تتعثر في مسيرتها، ومعظمها لا يتجسد مادياً على أرض الواقع، بفعل السلوك المتعمد والمكرس من قبل الأنظمة العربية وإن تباينت درجات التعمد والتكريس من نظام إلى آخر، فالأنظمة العربية لا تعرقل مسيرة التكامل لأنها لا تدرك أنها تفعل ذلك، بل هي تعرقلها بوعي وتخطيط في أكثر الأحيان، ولن تغير هذه الأنظمة من

سلوكها لأنها أسيرة بُناها التي يصعب عليها الفكاك منها لمجرد سلسلة من النصائح التي توجه إليها.

لذا، نرى أن الترشيد للسلوك التكاملي يجب أن يوجه الى القوى التي ستستفيد من العمل المشترك وتلك التي تؤمن به طريقاً إلى وحدة عربية.

ولكن أين توجد هذه القوى؟ إنها منتشرة في أوصال المجتمع العربي كافة، بين الطلاب والمعلمين والمهندسين والمحامين والأطباء والنقابيين على اختلاف انماطهم، واساتذة الجامعات، وبين النساء والعمال والفلاحين والجنود والاداريين، بل وأحياناً في بنية السلطة السياسية ذاتها (كأفراد).

وكيف يمكن أن يؤدي هؤلاء واجبهم في هذا المجال سواء كأفراد أم كتنظيمات؟

نحن نرى المسألة من بعدين مترابطين الى حد بعيد، الأول تربوي والثاني «نفعي»، وسنعالجهما هنا كلاً على حدة:

١ ـ **البعد التربوي**: أشرنا في ثنايا هذه الدراسة الى أهمية خلق شعور قومي عبر المدرسة والكتاب والسينما والمسرح والجامعة ودور النشر ومراكز الأبحاث والمؤسسات النقابية والاعلامية من صحف واذاعات وتلفزة، بل وحتى في الاطار العسكري والمستجد أو كل المؤسسات ذات الصبغة التربوية.

إن على المعلمين ـ أفراداً ونقابات ـ وعلى الكتّاب والفنانين

والبـاحثين والصحفيـين ـ أفراداً ونقـابـات ـ مسؤوليـة نشر الفكـر القومي بوعي وأناة من خلال اثارة مخزون الذاكرة العـربية لسلسلة الانجازات التاريخية العربيـة التي حققها التـلاحم والتعاون، ومن خـلال اثارة العقـول بالمخـاطر الاقتصـادية والاجتـماعية التي تحيط بالمجتمع العـربي، ومن خلال زرع فكـرة التوجـه الدولي المعـاصر نحـو التكتلات الكـبرى. . . الخ من مـوضوعـات تغـرس الفكـر والشعور القومي. وان على القارىء قبل أن يوجه اللوم الى الأنظمـة السياسية أن يسأل نفسه كـما أشرنا سـابقاً: **هـل أساهم في نـطاق حياتي الأسرية والمهنية في دفع الفكر القومي والسلوك القـومي الى الأمام؟** إنه سؤال مهم للغاية، ويستطيع القـارىء أن يصنف نفسه طبقاً لاجابته عن هذا السؤال.

والبعد الثاني في العمل التربـوي هو البعـد الواقعي، إذ عـلى هذه القوى أن تخلص المجتمع العربي من روح الشعـور باليـأس، فـالسوق الاوروبيـة المشتركـة ـ التي تقدم كنمـوذج لحالـة ناجحـة ومتـطورة للتكـامـل ـ لم تكن إلاّ عقب محـاولات عـديـدة متعـثرة خالطها صراع وتمزق وعنف.

٢ ـ البعد النفعي: تعمدت في حقيقة الأمر أن اطلق عـلى هذا البعد نفعياً بهدف التخلص من النظر الى توقع تحقيق المكاسب من المشروعات التكاملية كما لو كان نوعاً من «العيب».

إن الفكرة المركزية لأكثر كتابات التكامل تتمحور حول «كيفية نقل الولاء من بؤرة الى أخرى»، وبالتالي تصبح الفكرة المركزية لنا

هي كيفية نقل الـولاء الضيق ـ للفرد العـربي ـ نحو ولاء أشمـل، أي كيفية الارتقاء بمستوى ولائه من المستوى القطري الى المستـوى القومي.

وإلى جانب البعد الـتربوي الـذي أشرنا اليـه خلال الـدراسة بإسهاب، لا بد من ربط البعد التربوي هـذا بفكرة أخـرى وهي أن الولاء «الجديد» يحمل في ثناياه منافع أوسـع، وبالتـالي فإن انتقـال الولاء من بؤرة إلى أخرى يتعزز بفكرة الكسب أو النفع المحتمل. وفي الحقيقة يقدم لنا التاريخ العربي ظاهرة عرفتها الجزيرة العـربية حول ضرورة ارتباط الولاء «أو الايمان» بالمنفعة، فقـد كان العـربي في الجاهلية يصنع الهه من التمر ويتعبد لـه، ولكنه «إذا جـاع أكل ربه»، ومن هنا لا بد من الربط الـوثيق بين الانتـماء القومي وبـين المنفعة المادية.

غـير أن ثمة مشكلة مهمـة تبرز في هـذا المجـال، وتتمثـل في الفترة الزمنية التي تفصل بـين العمل المشـترك المجسد مـادياً وبـين بداية توزيع منافعه، إذ ان التضحية من قبل المجتمـع في بدايـات العمل التكاملي سابقة على تـوزيع المنـافع بـل ويفصل بينهـما فارق زمني قـد يطول وقـد يقصر، وخـلال هـذه الفـترة الحـرجـة تلعب عوامل ثلاثة دورها:

أ ـ درجة الثقة في المؤسسات التكاملية.

ب ـ القـدرة على تحمـل التضحية (بخـاصة في المجتمعـات الأكثر فقراً).

ج ـ درجة الشعور القومي.

غير أن النخبة في اطار القوى التي سبق وأشرت اليها تمثل خلال هذه الفترة مقياس العوامل الثلاثة السابقة. وطبقاً لما تكون عليه وضعية هذه النخبة تكون ـ على الأرجح ـ حركة التكامل.

ان تعميق الفكر والقوى القومية هما في تزاوجهما الأداة القادرة على الضغط على النظم السياسية لإكراهها على خلق مؤسسات تكاملية، ولا شك أن ذلك يتقاطع مع خيوط اللعبة السياسية في المجتمع العربي، وهو أمر نخشى أن يغرقنا الدخول فيه في تفاصيل تخرجنا عن اطار الدراسة.

أما على الصعيد الخارجي (أي التعامل مع العقبات الخارجية)، فإننا نشير بداية إلى أن البيئة الخارجية تمثل واقعاً موضوعياً مستقلاً عن الارادة العربية، فنحن لا نستطيع تصور وجود القوى الدولية الخارجية إلا كقوى تسعى الى تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن المطلوب هو تكييف أو تغيير ـ حسب الحالة الواقع الداخلي لمواجهة البيئة الدولية طالما أننا لا نستطيع تصور ـ وجودنا لوحدنا في هذا العالم. وكما أشرنا خلال البحث فإن صراعنا مع الخارج هو في حقيقته صراع بين داخلين، أي بين عقائد ونظم وهياكل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية تسعى كل واحدة منها إلى تكتيل قواها لتتمكن من التأثير على بيئاتها بشكل يساعدها على البقاء. فإذا كان الاستعمار هو المسؤول عن تقسيم الوطن العربي، فما كان ذلك ليحدث لو كان الواقع

الداخلي أكثر صلابة، والدليل على ذلك أن حركة التحرر العربية ساهمت بدورها في تقليص النفوذ الاستعماري في الوطن العربي في ما بعد.

إن القوى الخارجية لن تدخر وسعاً في استغلال الواقع العربي لمصلحتها والنفاذ عبر كل الثغرات، وهي منطقية في ذلك مع واقعها، أما مسؤولية سد الثغرات ـ ومن بين وسائلها العمل المشترك ـ فهي مسؤولية عربية مطلقة.

وقد يرى البعض ضرورة وضع حلول للمشاكل الأخرى (الاتصال والاحتكاك بين المجتمعات العربية، تدعيم هياكل مؤسسات التكامل بالخبرات، زيادة التوجهات التكاملية لرؤوس الأموال العربية... الخ)، ولكننا نعتقد أن كل هذه المعوقات هي نتاج لطبيعة البنية السياسية للنظم العربية، (ولا ننفي تماماً أن هذه النظم هي انعكاس للواقع العربي المتخلف)، وبالتالي فإن هذه النظم لن تسمح بايجاد حلول لهذه العقبات... لذا لا بد من العودة إلى الجماهير لتكون هي أداة الضغط... ولكن بعد أن يسأل كل منا نفسه: هل أمارس أنا دوري في دعم التوجه القومي في نطاق أسرتي ومهنتي؟ تلك هي القضية.

الثمن

د. وليد عبد الحي

■ حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة عام ١٩٧٩

■ يعمل حالياً استاذاً مساعداً للعلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ جامعة الجزائر

■ له مؤلفات وترجمات عدة منها:

ـ النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية

ـ دور التكنولوجيا في العلاقات الدولية

ـ دويلات في عالم كبير ـ تحت الطبع ـ

■ فضلاً عن عدد وافر من البحوث المنشورة في الدوريات العربية المتخصصة، أو المقدمة الى مؤتمرات علمية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣